الحرية
اسبوعية سياسية عربية



AL - HOURRIAH No 523 ● 13—7 — 1970 BEYROUTH
بيروت ● الاثنين — ١٢—٧—١٩٧٠— العدد ٥٢٣ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق٠ ل٠

قضيّة التابلاين

السعودية تحنوض معركة الدفاع عن المصالح الاستعمارية

الوضع اللبناني

- معركة الرئاسة
- الاضرابات
- الايجارات

مرة اخرى .. لقاء غولدمان - الحسن الثاني :

المبادرة المغربيّة والصمت العربي

كلمة



لقاء غولدمان والملك الحسن الثاني او مشروع الحل السلمي المقبول

من الاساليب التي تتبعها الانظمة العربية لتضليل الجماهير وتشريبها الحل السلمي على جرعات متباعدة: اسلوب تجزئة الاحداث المترابطة ، اعطاء مواقف سلمية تجاه اسرائيل في الخارج — وصلت الى حد الاعتراف بها كأمر واقع — تنفى في الداخل ، تعاون الانظمة على ان تقوم احداها بما تعجز عنه الاخرى .

هذا هو الاسلوب الذي اتبعته الانظمة العربية تجاه قضية غولدمان .

فمنذ شهرين انيع في الصحف العالمية عن زيارة كان غولدمان ينوي القيام بها للقاهرة ، الا أن حكومة اسرائيل رفضت اعطاءه الاذن بذلك ، فما كان من « الاهرام » الا ان نفت بشدة ما سمته بـ « تمثيلية زيارة غولدمان للقاهرة » بينما كان المعروف على الصعيد العالمي أن الزيارة المقترحة كانت مجالا لاخذ ورد عبر الرئيس تيتو الذي قابله غولدمان عدة مرات .

ومنذ أيام تمت الزيارة في مكان اخر هو المغرب ، وجاء غولدمان الى الرباط وقابل الملك الحسن الثاني في ظل صمت كامل من الانظمة العربية وخاصة التقدمية .. (هل يمكن للملك الحسن الثاني أن يقوم بمثل هذه المبادرة دون أن يأخذ موافقة عربية ، وخاصة من الانظمة العربية المعنية مباشرة بالتسوية السلمية مع اسرائيل ؟!) لماذا يحدث هذه اللقاء العربي مع غولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ؟ . وماذا يمثل غولدمان بالنسبة لاسرائيل، وبالنسبة لمشاريع التسوية المقترحة ؟ .

— على صعيد القوى المتفاعلة التي تتكون منها الحركة الصهيونية يمثل غولدمان « اسرائيل الخارجية » .. أي الحركة الصهيونية في العالم التي تمد اسرائيل بالعون والدعم وترتبط معها بشريان واحد . وبالرغم من وجود تناقضات عديدة بين الحركة الصهيونية في الخارج وبين اسرائيل، الا أن تأثير العناصر الصهيونية الخارجية على الداخل له اهمية كبرى .

الا أن اهمية غولدمان ازدادت في الفترة الاخيرة نتيجة المواقف والاراء الجديدة التي طرحها لحل الصراع العربي — الاسرائيلي .

وبالرغم من معارضة الحكومة الاسرائيلية وعدم موافقتها على مواقف ومشاريع غولدمان ، الا ان قضية غولدمان أصبحت مسالة داخلية في اسرائيل حركت تناقضاتها ، وأصابت الافكار الصهيونية التقليدية (التوسع في الارض) بالصميم : السلام أهم من الارض ..

والمعالم العامة لمواقف غولدمان تتلخص بالاتي :

١ — ليس من الضروري ان تطالب اسرائيل بالمفاوضات المباشرة ، فالسلام يمكن الحصول عليه بدون هذا الشرط المسبق الذي لا يمكن أن تقبل به الدول العربية .. (وغولدمان يعتبر ، بعكس الحكومة الاسرائيلية، أن الانظمة العربية تعرض حلولا جدية للحلول السلمية لا بد من الالتقاء معها) ..

٢ — ان السلام اهم من الاحتفاظ بالاراضي المحتلة مؤخرا ، فاسرائيل يمكن أن تتوسع سياسيا واقتصاديا ، وتنال الاعتراف بها كأمر واقع اذا تخلصت من الاحتلال ووافقت على الانسحاب من الاراضي المحتلة . (يطالب غولدمان بأن تعلن اسرائيل موافقتها على الانسحاب من الاراضي المحتلة — مع تعديلات طفيفة في الحدود — ، على أن يكون للقدس مشروع خاص لا يضمها قانونيا لاسرائيل ، ولكن يضمن لها — ضمن نظام دولي للاشراف على الاماكن الدينية — اكثرية في هيئاتها الادارية والبلدية .. وذلك مقابل اتفاق كامل مع العرب) .

٣ — ضرورة الاعتراف بالفلسطينيين طرفا مستقلا وبحقهم في اقامة دولة منفصلة متصلة بالعالم العربي ... مقابل ذلك ثمة شرط اساسي ومباشر هو الالتزام بمنع الفئات الارهابية من متابعة نشاطها .

وعلى أساس هذه الاعمدة الثلاثة وضع غولدمان مشروعه لحل النزاع العربي — الاسرائيلي (نشرته « الحرية » في العدد الخاص عن ٥ حزيران) .

يبدو مشروع غولدمان هو المشروع المتوازن الوحيد من بين المشاريع العديدة للتسوية السلمية .. فهو يعطي « لكل ذي حق حقه » — ! — ، وهو يقترب من مفهوم (السلام العادل) الذي أصبح يتردد كثيرا مع شعار الحل السلمي .. وهو يقدم كذلك حلولا محددة على صعيد مسألة حقوق الفلسطينيين (دولة منفصلة ، حقوق اللاجئين في العودة الى اسرائيل او في التعويضات ، مصير قطاع غزة) .

واذا كان مشروع غولدمان غير مقبول الان في اسرائيل ، فانه يمثل « حلا مستقبليا » — قريبا او بعيدا — للمأزق الاسرائيلي الحالي .

ومن هنا اهمية غولدمان بارائه ومواقفه ومشاريعه الجديدة ، فهو يقدم حلا نهائيا للوجود الصهيوني في فلسطين عن طريق السلام النهائي مع العرب .

هذا ما يمثله غولدمان على صعيد الحركة الصهيونية .. ومن هنا تتضح المعاني الخطيرة التي ينطوي عليها لقاء الملك الحسن الثاني به . فاذا كانت مسألة الحل السلمي هي في النهاية مرتبطة بتوازن معقد في القوى المتداخلة اسرائيليا — وعربيا ودوليا، فان المباحثات مع غولدمان تصبح ضرورة اساسية في سعي الانظمة العربية المتهالكة على التسوية السلمية مع اسرائيل .. أنه لقاء الانظمة العربية ذات المصلحة بانهاء الصراع العربي — الاسرائيلي نهائيا بما يكلفها من أخطار سترتد على أوضاعها كطبقات حاكمة مسيطرة ، مع الصهيونية الجديدة التي اخذت بالانبثاق بعد النصر الاسرائيلي في ٥ حزيران وعجزه عن حل مشكلتي الامن والسلام الاسرائيليتين بشكل نهائي .

ومن هنا كان صمت الانظمة العربية المعنية مباشرة بالتسوية السلمية .. فالزيارة المقترحة لغولدمان للقاهرة فشلت في حينها ، لذلك اخذ الذين تكفلوا بالوساطة : الرئيس تيتو (صديق العرب) وبعض الصحفيين الفرنسيين — اريك رولو ثم جان دانيال — بالتحضير للقاء اخر في بلد عربي اخر . وكان اختيار المغرب بالذات لانه اكثر البلدان العربية ارتباطا بالعناصر الصهيونية الخارجية التي ينطق غولدمان باسمها ، فالراسمالية الصهيونية ذات تأثير واضح في المغرب ، وذات علاقات وثيقة مع الطبقة الحاكمة ، ومتغلغة في الادارة المغربية وفي اجهزة الدولة .. ويهم الملك الحسن الثاني أن توجد صيغة تسوية سياسية نهائية مقبولة مع اسرائيل تبرر التعاون القائم مع العناصر الصهيونية في المغرب .

●★●

ويبقى السؤال الاخير : ماذا كانت ردود الفعل على هذا اللقاء مع رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ، وهو أول لقاء رسمي وعلني بين مسؤول عربي ومسؤول صهيوني — المقابلات واللقاءات السرية ، كانت على ما يبدو عديدة ، وقد كشفت رئيسة وزراء اسرائيل مؤخرا عن هذه اللقاءات السرية مع مسؤولين عرب — .

الانظمة العربية جميعا صمتت ، فهي معنية ومهتمة باللقاء بقدر اهتمام الملك الحسن الثاني به .

أما الذين هاجوا وماجوا متهمين اليسار بعلاقة مع منظمة ماتزبن الاسرائيلية — وهي المنظمة الوحيدة التي ترفض صهيونية اسرائيل ، وتناضل ضد الوجود الصهيوني — فقد صمتوا صمت القبور .. صمتا يتناسب مع تعايشهم « القومي » وارتزاقهم وارتهانهم في مواقفهم ومقالاتهم لحركة الدفع والقبض في صحف بيروت !.

تبقى ردود فعل منظمات حركة المقاومة والحركة الجماهيرية والمنظمات الطلابية والثورية والوطنيين الشرفاء الذين يجدون في الحل السلمي تصفية للقضية الوطنية واستسلاما للامبريالية والصهيونية، مهما كان عادلا وشريفا ومتوازنا .. تبقى ردود الفعل هذه مطلوبة على كل صعيد ، فاللقاء الذي حدث في المغرب كان « بالون اختبار » من قبل الانظمة العربية ..

وعلى الجماهير العربية أن تتصدى لكل محاولة تكون على حساب كرامتها الوطنية !.

« الحرية »

مشروع غولدمان لتصفية الشعب الفلسطيني

في المشروع الذي نشره غولدمان مؤخرا ، ونشرناه كاملا في عدد سابق ، ورد في بندين فيه كيفية تصفية الشعب الفلسطيني في مشروع التسوية السلمية المقترح :

« — يعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة على أن تزداد التعويضات المالية للباقين منهم ، في سبيل التقليل من عدد العائدين .. ويشجع الذين يختارون البقاء خارج اسرائيل على الهجرة الى بلدان اميركا اللاتينية مثلا ، او على الاستيطان في البلدان العربية القليلة السكان نسبيا (سوريا ، العراق ، ليبيا) .

— بالنسبة لقطاع غزة يتفق على مصيره بين اسرائيل والاردن . (فمن المشكوك فيه ان ترغب مصر في استعادة هذا القطاع مع المائتي الف فلسطيني الذين يقيمون فيه ، ومن المشكوك فيه ايضا ان تصر اسرائيل على امتلاكه للسبب نفسه) .

الاسبوع في سطور

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

حول محاولة اغتيال الرفيق صالح رأفت

أصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية تصريحين صحفيين حول محاولة اغتيال السيد صالح رأفت عضو المكتب السياسي للجبهة هذا نصهما :

« تعرض الرفيق صالح رأفت ، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، وعضو اللجنة المشتركة لحركة المقاومة والسلطة الاردنية ، لمحاولة اغتيال قامت بها القوى الرجعية الحاقدة وأجهزتها العميلة ، حيث قامت عناصر من الشعبة الخاصة التابعة للاستخبارات العسكرية مساء يوم الجمعة الموافق ٣–٧–١٩٧٠ في تمام الساعة التاسعة باطلاق الرصاص عليه من أسلحة اوتوماتيكية من سيارة مرسيدس عمومية بالقرب من مخيم الحصن — على الطريق الرئيسي اثناء توجهه من مدينة أربد الى احد قواعدنا المقاتلة في منطقة جرش حيث كان الرفيق صالح يقود سيارته بنفسه وبدون حراسة ، واستطاع باعجوبة أن ينجو من محاولة الاغتيال المجرمة ولم يصب باذى .

ان هذه المحاولة الغادرة من قبل اجهزة الشعبة الخاصة والتي لدينا المعلومات التفصيلية عن مخططها الاجرامي لاغتيال قادة حركة المقاومة تاتي دليلا ملموسا على تزايد شراستها وحقدها .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية اذ تحذر اجهزة التآمر ومسؤوليها ، تؤكد من جديد ضرورة تصفيتها وحلها .

اننا ندين هذه المحاولة الغادرة ، وسنضرب بيد من حديد على كل المسؤولين عن هذه المؤامرات المتكررة ».

وقد جاء في التصريح الثاني المعلومات التالية :

« لاحقا لتصريحنا الصحفي السابق حول المحاولة المجرمة لاغتيال الرفيق صالح رأفت من قبل الاجهزة المشبوهة المرتبطة بالقوى العميلة في السلطة ، تضع الجبهة الشعبية الديمقراطية أمام الجماهير الشعبية وكل القوى الوطنية والتقدمية ، التفاصيل الدقيقة المتعلقة بالحادث الاثيم .

أولا : لقد ثبت لدينا وبشكل قاطع أن العميل الرئيس عطا شهوان العجرمي رئيس الاستخبارات العسكرية في الفرقة الثانية ومسؤول الشعبة الخاصة في محافظة اربد ، هو الذي اشرف وبشكل مباشر على هذه المؤامرة الدنيئة ، ومما يذكر حول هذا العميل انه كان ، ومنذ تشكيل هذا الجهاز المشبوه على صلة دائمة ودقيقة بالعميل عبد الكريم عمر ، مسؤول الشعبة الخاصة في عموم الاردن ، ونشط المذكور طيلة الفترة الماضية في العمل ضد حركة المقاومة الفلسطينية بالتعاون مع مجموعة من العملاء والخونة العريقين في التآمر على الحركة الوطنية في هذا البلد والعمل ضد مصالح جماهيرنا الشعبية وعلى رأسهم العملاء :

العميل محمد قنبورة ، العميل عقلة شهوان العجرمي ، العميل محمد عطية العميل ابراهيم رمضان ، العميل قاسم القط — ضابط متقاعد — .

ثانيا : لقد استخدم العميل عطا شهوان في تنفيذ هذه المؤامرة الخسيسة العملاء التالية اسماؤهم :

العميل المجرم الوكيل احمد سالم — المرافق الخاص للعميل عطا شهوان العجرمي — ، العميل المجرم محمد عطية ، العميل المجرم عقلة شهوان العجرمي ، العميل المجرم محمد قنبورة .

واستخدم العملاء المذكورون في تنفيذ مؤامرتهم المجرمة سيارة مرسيدس اجرة ، تابعة لاحد العملاء واطلقوا نيران الغدر من اسلحتهم الالية .

ثالثا : وتأتي هذه المؤامرة المكشوفة كجزء من مخطط كامل اعدته القوى العميلة في السلطة يستهدف ضرب عموم حركة المقاومة الفلسطينية واغتيال عدد من قياداتها وبعض الشخصيات الوطنية امعانا في التآمر وتأكيدا لدورها كخادم مطيع ومخلص للامبريالية والصهيونية .

ولما كانت حركة المقاومة الفلسطينية قد ساهمت في مناسبات كثيرة في كشف بعض جوانب هذا المخطط الامبريالي — الصهيوني — الرجعي مشيرة الى بعض شخصياته واساليبه ، فاننا نضع اليوم أمام جماهيرنا الشعبية وأمام كل القوى الوطنية والتقدمية مزيدا من الاضواء على بعض رجالات هذه العصابة السوداء المجرمة في محافظة اربد ، وهم بالاضافة الى من ذكرنا :

أحمد الناعورة ، حسين علي خالد ، خالد موسى رمضان ، محمود سليمان خليفة الطبيشات ، احمد عز ظاهر ، خالد محمد الصعيدي ، مصطفى محمود العرجاني ، حمد ابو شاهين ، عبد الفتاح قعدان ، تيسير طبيشات ، يحيى طبيشات ، محمود صالح أبو حامد ، زياد البوريني ، محمود ابو سالم ، حسن جاد .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية وهي تضع هذه الحقائق أمام الجماهير الشعبية لتؤكد وبحزم انها ستضرب بيد من حديد على كل الرؤوس والاذناب العميلة مهما كانت مواقعها .

● عمليات عسكرية جديدة

كما أصدرت الجبهة المعلومات التالية حول عملياتها العسكرية

صرح ناطق بلسان جبهة الاعلام في الجبهة الشعبية الديمقراطية حول عمليات الجبهة الديمقراطية عبر شهر مايو — أيار الماضي ، حيث استطاعت قوات الجبهة خلال هذا الشهر أن تصعد عملياتها عمقا واتساعا في نابلس وجنين والجفتلك ، في الجليل والجولان والاغوار ، وذلك صعودا على طريق حرب التحرير الشعبية ، هذه الحرب الشعبية الجماهيرية التي لا يمكن بدايتها ضمن الواقع القائم لحركة المقاومة ، هذا الواقع المتسم بالتفتت والتنافس ، ان الجبهة الشعبية الديمقراطية في الوقت الذي تؤصل اوضاعها الذاتية نحو حرب التحرير الشعبية تؤمن في الوقت ذاته أن تحقيق الوحدة الوطنية ضمن اطار جبهوي وبرنامج وطني جذري هو وحده الكفيل بتصعيد النضال الفلسطيني باتجاه حرب التحرير الشعبية الشاملة .

أما تفصيل هذه العمليات فهو كالتالي :

عدد العمليات : ٣٣

العمليات المشتركة : ٣ — مع قوات الصاعقة ، والجبهة الشعبية ، وقوات التحرير .

خسائرنا : ٤ أسرى وشهيد واحد .

خسائر العدو :

٤ مصفحات ورشاش ٥٠٠ ، و ٦٠ مترا من الاسلاك الكهربائية الشائكة ، و ٢٤ فردا بين قتيل وجريح ، و ٤ ناقلات جنود ، ومجنزرتان ، ومهجعان للجنود ، ودبابة ، ومضخة مياه ، ومستودع ذخيرة ، و ٤ كمائن ، ورشاش ٨٠٠ ، وعبارة مياه ، و ٣٠ مترا من التحصينات الالكترونية ، ومركز مراقبة ، وجرار زراعي ، وطائرة مستير ، و ٣ حقول الغام ، وناديان للضباط ، ومركز تموين ، ومبنى حرس الحدود في مستعمرة فتوح بالجليل الاعلى ، وعدد اخر من المنشآت الحيوية في المستعمرات الاسرائيلية على امتداد خط المواجهة .

■ تقرير من ألمانيا الغربية ■

■ استعداد القوات الاميركية للتدخل في الأردن

■ هجرة العمال الفلسطينيين!

● المانيا الغربية — رسالة خاصة « للحرية » :

أصدرت احدى التنظيمات الاميركية المعادية للحرب والعاملة في صفوف القوات الاميركية في المانيا الغربية بيانا في ١١ حزيران ١٩٧٠ وزعته على الجنود الاميركيين تحرضهم على رفض الاوامر الصادرة لهم بالاستعداد لغزو الاردن أثناء الصدام الاخير بين المنظمات الفدائية والنظام الاردني . ولم يتعرض البيان لتفاصيل الخطة الاميركية لانزال قوات أميركية في الاردن لحماية النظام المتآمر على حركة المقاومة الفلسطينية بل اكتفى بشرح ابعاد ومرامي العدوان الاميركي المدبر . ومما جاء في البيان:

□ ان حكام الولايات المتحدة وعسكرييها يريدون زج الجنود الاميركيين في قتال في الاردن للقضاء على حركة شعوب المنطقة من جهة ، وللمحافظة على امتيازات شركات البترول الاميركية الاحتكارية مثل : ستاندرد اويل اوف جيرزي، تكساكو، سوكوني، موبيل ، ستاندرد اوف كاليفورنيا الخ.

□ وبعد أن هاجم البيان العدوان الاسرائيلي على الشعوب العربية أضاف : يظهر أن اسرائيل ، بعد ثلاث سنوات من العدوان ، عاجزة عن حماية المصالح النفطية الاميركية . واختتم البيان تحريضه قائلا : هل مصالح الاحتكارات مثل ستاندرد اويل هي مصالح الجنود الاميركيين ؟ أيها الجنود فكروا في هذا جيدا .

ورغم السرية التامة التي فرضت على تنقلات الجنود الاميركيين ، فقد وصلتنا المعلومات الموثوقة التالية :

١ — في تمام الساعة الثالثة والنصف من صباح يوم الجمعة ١٢–٦ اعطيت الاوامر للجنود الاميركيين في كالسروه للبقاء في حالة استعداد طارئ .

٢ — في تمام الساعة الرابعة والنصف من صباح نفس اليوم نقل هؤلاء الجنود الى المطار الاميركي الحربي بجانب مدينة فرانكفورت .

٣ — كما اعطيت نفس التعليمات للجنود الاميركيين في مناطق اخرى في المانيا هي : باوم هولدر ، اشفنبورغ ، بادكروتسناخ .

٤ — كما وصلتنا معلومات موثوقة أيضا يوم ٢٠ حزيران ١٩٧٠ ان القوات الاميركية في بيرمازنس لا زالت في حالة طوارئ لنفس الغرض .

■■ العمال الفلسطينيون :

حضور العمال الفلسطينيين من لبنان يتم بطريقة مستمرة ما بين ١٥ — ٢٠ شخصا كل شهر عن طريق مكتب في بيروت مقابل ٣٠٠ مارك ضريبة للمكتب .

يتم الدخول الى برلين الغربية عن طريق برلين الشرقية : بيروت — برلين الشرقية ، ومن هناك الى برلين الغربية ، حيث لا أمن عام غربي بين برلين الشرقية والغربية . حيث أن جميع العمال الذين يحضرون على هذه الطريقة لا يحصلون على فيزا الى المانيا الغربية ، كما لا يحصلون على اقامة شرعية وعلى اجازة عمل . بعد وصول هؤلاء العمال يتم الاتصال بوكيل لبناني (نحتفظ باسمه) الذي يحاول أن يسهل لهم أمر الاتصال بمكاتب العمل في برلين الغربية التي يتم تشغيل هؤلاء العمال من خلالها بطريقة السوق السوداء والموجودة في برلين بكثرة ، وهي تقوم بصلة الوصل بين المصانع الالمانية والبوليس الالماني من جهة ، والمكتب العربي المذكور في بيروت من جهة ثانية ، لاستغلال هؤلاء العمال .

ان البوليس الالماني على معرفة تامة بهذه المكاتب — السوق السوداء — وعلى معرفة بوضعية هؤلاء الفلسطينيين هناك ويتم استغلالهم من خلال المكاتب المذكورة ، التي لا تعطي العامل منهم أكثر من نصف ما يستحقه .

ذكر بعض العمال الساكنين في منطقة برلين الغربية أن السلطات الالمانية وعدتهم بانشاء مكتب اتحاد للعمال ومساعدتهم ماديا مع العلم أن جميع العمال ليسوا حاصلين على اقامة ولا على اجازة للعمل .

تدل اكثر المعلومات التي حصلنا عليها من العمال أنفسهم على أن أهداف المانيا الغربية هي التالية :

١ — ضرب المقاومة الفلسطينية من خلال سحب العديد من أفراد تنظيماتها للسفر والعمل في المانيا .

٢ — استغلال العمال بطريقة بشعة والضغط عليهم لعدم حملهم لاية اوراق رسمية .

٣ — انشاء جماعات وتكتلات عربية عمالية تحت مراقبة البوليس الالماني وتثقيفهم بالفكر الفاشي للوقوف أمام حركة العمال والطلاب العربية التقدمية .

٤ — تهجير الفلسطينيين بشكل عام والشباب المؤهل للعمل الفدائي بشكل خاص .

قائمة التبرعات للجبهة الشعبية الديمقراطية

وردت للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين مؤخرا بواسطة « الحرية » التبرعات التالية :

- ١٩٠ مارك من انصار الجبهة في فرانكفورت — المانيا الغربية .
- ٧٠٤ مارك من أنصار الجبهة في المانيا الغربية .
- ٣٠ جنيه استرليني من التجمع العربي لنصرة الجبهة الديمقراطية في بريطانيا .
- ٣٠ ليرة لبنانية من السيد ع.غ.أ.د. — المغرب .
- ٣٠٠ فرنك فرنسي من الطلاب العرب في مرسيليا — فرنسا .
- ٧٥٠٠ فرنك بلجيكي من الطلاب العرب في بروكسل — بلجيكا .
- ١١٠٠ فرنك بلجيكي من عمال واترسكي في بروكسل — بلجيكا .
- ساعتان والة حلاقة كهربائية وبعض قطع المصاغ من أنصار الجبهة في اسبانيا .
- ٤٠٠٠ بيزيتا من أنصار الجبهة في مدريد — اسبانيا .
- ٢٩٥ دولار من أنصار الجبهة في استنبول — تركيا .
- ٦٢ ليرة لبنانية من طلاب بلدة الوردانية — الشوف — لبنان .
- ١٠٠ دولار من منظمة الطلبة العرب في لورنس وكانساس — الولايات المتحدة الاميركية .
- ٥٠ مارك من اتحاد الطلبة التونسيين بهايدلبرغ — المانيا الغربية .

الحرية
صاحب الامتياز محسن ابراهيم
المدير المسؤول حسن فخر
مدير الادارة ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

اللجنة الرباعية تنهي مهمتها في الأردن :

صيغة لتسوية

اعضاء اللجنة الرباعية وهم من اليمين : الدكتور حسن صبري الخولي، الرائد محمد نجم ، قائد احمد ، الرائد مأمون عوض أبو زيد .

كانت حركة المقاومة قد توصلت منذ عدة ايام الى اتفاق مع اللجنة الرباعية ومندوبي الحكومة الاردنية ، وكان هذا الاتفاق ينص على بندين اساسيين :

١ — اللجنة المركزية لحركة المقاومة هي المسؤولة الوحيدة عن ضبط تصرفات الفدائيين .

٢ — على الدولة أن توقف اعمالها العدائية ضد حركة المقاومة ، وأن تعمل على تطهير الجيش واجهزة الامن وحل الوحدات الخاصة وسحب القوات من داخل عمان .

الا أنه عندما عرض على الملك حسين هذا الاتفاق رفضه بشدة ، واعتبره منافيا لروح مؤتمر ليبيا الذي اوفد اللجنة الرباعية !..

وأول أمس اذاعت اللجنة الرباعية في مؤتمر صحفي بيانا يتضمن نص تسوية بين حركة المقاومة والحكم الاردني حذف منها البند المتعلق بتطهير الجيش وحل القوات الخاصة .

فقد احتفظ النص الجديد بالبند الاول من الاتفاق على الشكل التالي : « أن تكون اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي المسيطرة والملتزمة والمسؤولة عن جميع التنظيمات الفدائية واعمالها ، ويجري الاتصال من قبل الحكومة مع هذه اللجنة في كل ما يتعلق بشؤون العمل الفدائي ونشاطه وحقوقه وواجباته » .

كما أكد النص على أن ما تلتزم به اللجنة نحو الحكومة يكون ملزما لجميع المنظمات الفدائية ، وما تلتزم به الحكومة نحو اللجنة المركزية يسري على كل المنظمات . كما نصت التسوية على حرية العمل الفدائي وحمايته وتأمين سلامته وحقه في التعبئة الشعبية والوطنية تضمنها الحكومة بما لا يمس سيادة الدولة .

أما البند المتعلق بتطهير الجيش ، وحل القوات الخاصة الخ ، فقد استعيض عنه ببند آخر مختلف تماما ينص على ما يلي : « ان القوات المسلحة الاردنية الباسلة التي تقف بعزم وتصميم في مواجهة العدو وعلى دروب التضحية والشرف والفداء لاسترداد الوطن السليب هي ركيزة اساسية بين القوى العسكرية العربية ويجمعها مع قوى المقاومة النضال الواحد في معركة الصمود والتحرير».

ونص بيان التسوية على مجموعة من الاجراءات تلتزم بها الحكومة الاردنية وحركة المقاومة . كذلك تشكلت « لجنة مشتركة » لمتابعة العمل وتلقي المخالفات ومعالجة ما يستجد من امور على أن تواصل لجنة التحقيق المشتركة أعمالها لتحديد المسؤوليات في كل ما وقع اخيرا من حوادث مؤسفة .

صواريخ على منزل الدكتور وديع حداد ، احد قادة الجبهه الشعبية في بيروت

اطلقت عدة صواريخ صباح يوم السبت على منزل الدكتور وديع حداد وكانت الصواريخ منصوبة في شقة فارغة مقابل المنزل . وقد عثر بداخلها على جهاز لاسلكي وبعض الصناديق المقفلة . وقد صرحت مصادر الجبهة في بيروت ان الحادث مشابه لحادث قصف مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت بالصواريخ في اواخر العام الماضي . هذا وقد بدأ التحقيق ولم تتوفر اية معلومات دقيقة عن الحادث ..

قضية الدكتور العظم تنتهي بصدور الحكم بابطال التعقبات

الدكتور صادق جلال العظم

يوم الثلاثاء الماضي ٧–٧–١٩٧٠ ، صدر الحكم بقضية صادق جلال العظم وبشير الداعوق .

وقد قضت محكمة استئناف الجنح المولجة بقضايا المطبوعات ابطال التعقبات عن الدكتورين العظم والداعوق لجهة التهم الموجهة اليهما بعد صدور كتاب « نقد الفكر الديني » وهي : اثارة النعرات الطائفية والحض على الاقتتال الطائفي وتحقير الاديان السماوية .

وذكر حكم المحكمة ان الدكتور العظم قد عالج موضوعه من الناحيتين العلمية والفلسفية دون أن يكون في نيته اثارة النعرات الطائفية او تحقير الاديان او التعرض لها .

وقد لعب الدفاع دورا بارزا في هذه القضية بحيث بدا واضحا أن قرار المحكمة كان تلخيصا لمرافعة الدفاع.

والجدير بالذكر أن قرار المحكمة ينص على ابطال التعقبات وليس البراءة ، والفرق بينهما ، من الوجهة القانونية، أن قرار ابطال التعقبات يعتبر أنه ليست هناك جريمة ، بينما قرار البراءة يعتبر أن هناك جريمة ولكن لم يثبت التحقيق ولا المحاكمة أن المتهم هو الذي اقترفها .

وبصدور الحكم يصبح من حق « دار الطليعة » التي أصدرت كتاب « نقد الفكر الديني » أن تطالب بالافراج عن النسخ المحجوزة ، وبالتالي اعادة طبع الكتاب مجددا وتوزيعه في الاسواق .

بعد اعتقاله ابعاد لطفي الخولي عن رئاسة تحرير مجلة الطليعة القاهرية ..

□ صدر العدد الاخير — يوليو — من مجلة « الطليعة » القاهرية التي تصدر شهريا عن دار الاهرام، وقد حذف منه اسم رئيس تحريرها لطفي الخولي ، واكتفى بذكر اسماء اسرة تحرير المجلة .

وكان لطفي قد اعتقل منذ عدة اسابيع مع عدد من محرري وموظفي «الاهرام».

استمرار حملة الاعتقالات في السعودية

جبهة التحرر الوطني توجه نداء الى الرأي العام العربي والعالمي

وجهت جبهة التحرر الوطني في السعودية نداء الى الراي العام العربي والعالمي جاء فيه :

منذ سنة كاملة والحكومة السعودية تواصل حملة اعتقالات محمومة منظمة، اشتدت في الفترة الاخيرة ، بحيث لم نشهدها في بلادنا منذ تاريخها .. وتتولى اجهزة المباحث والاستخبارات المدنية والعسكرية مهمة القاء القبض على المواطنين الابرياء وزجهم في السجون وفي اقبية التعذيب .. وقد نقلت كثيرا منهم الى جده حيث جهاز التعذيب المركزي وخبراء التحقيقات والمتمرسين على وسائل القمع والتعذيب اللاانسانيين ..حتى أن بعض السجناء الذين أمضوا في السجن اكثر من ست سنوات والمحكوم عليهم خمسة عشرة سنة ، نقلوا مؤخرا الى جده لاعادة ممارسة التعذيب والتحقيق معهم مرة أخرى .

ان العشرات من المواطنين الابرياء، الذين اختطفتهم اجهزة القمع الحكومي بما فيهم النساء والاحداث لا يعرف عن مصيرهم شيء ، وتلزم الاجهزة البوليسية الحكومية المسؤولة الصمت وتلوذ بعدم الجواب والتكتم وترفض حتى اعطاء الفرصة لذويهم بالاستفسار عنهم والاطمئنان على حياتهم .

ان المئات من الاسر المفجوعة تعيش القلق الفكري والنفسي الشديدين ، على فلذات اكبادها ومعيليها وكاسبي رزقها ، ضحايا الارهاب والبطش والاعتقال التعسفي .

ان جوا ارهابيا اهوج لا حدود له هو الذي يسود الان حياتنا الاجتماعية ويسيطر في بلادنا ، وان الاعتقال الكيفي والزج التعسفي في السجن ، والتعذيب والعزل الانفرادي ، وتحطيم النفوس ، وسحق ادمية الانسان ، هو العرف الدموي لاجهزة القمع السعودي الموجهة ضد ابناء هذا الوطن المنكوب . ان هذه الاعمال القمعية ، لا يمكن أن تخدم الا الاستعمار والصهيونية واعداء الوطن .

يا رجال القانون ، أيها المحامون التقدميون الديمقراطيون ، أينما كنتم في العالم ، أيتها القوى الحريصة على الحقوق الانسانية والديمقراطية ، أيتها الشخصيات الوطنية والديمقراطية المرموقة في العالم ، أيتها الاحزاب والهيئات السياسية والمنظمات والاتحادات النقابية ، والاتحادات الطلابية ومنظمات الشبيبة ، ايها الكتاب والادباء والفنانون ، ايتها القوى الشريفة والانسانية في العالم .. ان شعبنا يواجه برمته خطة ارهابية ، وتتعرض قواه الديمقراطية وشخصياته الوطنية الى التعذيب والبطش اللاانسانيين ،وتنتهك ابسط حرمات حقوقه الانسانية والوطنية ، اننا نتوجه اليكم بحرارة أن ترفعوا أصواتكم مدوية في وجه موجات الارهاب والبطش البربري السعودي وتطالبون السلطات السعودية بالكف عن حملات الاعتقال والتعذيب وملاحقة الاحرار واصدار عفو عام عن جميع المعتقلين والمنفيين والسجناء السياسيين السعوديين .

هذا وقد تضمن البيان قائمة كاملة باسماء المعتقلين والسجناء السياسيين .



لقاء غولدمان – الحسن الثاني

المبادرة المغربية والصمت العربي

كشف جان دانيال ، مدير تحرير مجلة « نوفيل اوبزرفاتور » الفرنسية في العدد السابق بعض التفاصيل المتعلقة بلقاء الحسن الثاني ملك المغرب ، وناحوم غولدمان رئيس المؤتمر اليهودي العالمي . ويمكن تلخيص المعلومات التي قدمها دانيال (١) الشاهد الوحيد على المحادثات ، بما يلي :

اولا : حرص دانيال على سرية المحادثات ، والكشف فقط عن الترتيبات المتعلقة باعداد اللقاء .

ثانيا : وضع اللقاء في اطار الصيغة التالية « هناك في عمان ، وفي بعض التنظيمات الفلسطينية وفي اوساط تقدمية في مصر وافريقيا الشمالية ، مجموعات من الشبان قرروا نزع الطابع الطائفي عن القضية الفلسطينية ووضع الصداقة العربية – اليهودية في منأى عن الصراع الذي يفصل بشكل دموي بين القوميتين الاسرائيلية والفلسطينية » .

ثالثا : التركيز على اهمية الجالية اليهودية في المغرب .

رابعا : دعا الحسن الثاني غولدمان بناء لالحاح نفر من كبار الموظفين الشبان في المغرب من اتجاهات سياسية مختلفة .

خامسا : اصبح غولدمان ذا شعبية في البلاد العربية بعد أن رفضت حكومة مايير السماح له بلقاء الرئيس عبد الناصر ، هذا اللقاء الذي دبره الماريشال تيتو .

سادسا : في التعريف بغولدمان يشير دانيال الى أنه « الشخصية التي تتمتع باحترام الجالية اليهودية الكبيرة والقوية في الولايات المتحدة وهي الجالية ذات الانتماء المزدوج : اسرائيل والولايات المتحدة » .

سابعا : حلل غولدمان القوى والوضع في الشرق الاوسط ، وشرح المحادثات التي اجراها اخيرا معدبلوماسيين أميركيين وسوفيات ومع « صديقه » تيتو .

ثامنا : دارت وجهات النظر في اللقاء حول الطرق المؤدية الى التوفيق بين « الواقع » الاسرائيلي ، والقضية الفلسطينية .

تاسعا : اعرب الحسن الثاني عن ترحيبه باليهود المغاربة الذين هاجروا الى اسرائيل اذا رغبوا بالعودة الى وطنهم الاول ، فسر غولدمان لهذه المبادرة ، ولكنه لفت نظر الملك المغربي الى انه « لن يكون بين هؤلاء شبان انخرطوا في الجيش الاسرائيلي » .

وفي الحديث بين الحسن الثاني ودانيال الذي نشرته المجلة الفرنسية في العدد نفسه يشير ملك المغرب الى انه « يؤمن بضرورة اتفاق الاشخاص المعنيين مباشرة ، وبالاهمية الملحة لبذل جهد يساعد على حوار عربي يهودي مباشرة ، وبالاهمية الملحة لبذل جهد يساعد على حوار عربي يهودي داخل فلسطين » . ويضيف الملك الحسن الثاني : « من البديهي اننا لا نستطيع ازالة الواقع الاسرائيلي مرة واحدة ، وسيبدو هذا اما ماالعرب عندما ينسحب الاسرائيليون من جميع الاراضي المحتلة ، وعندما يقوم حوار بين اسرائيليين وفلسطينيين » .

وسبق للملك ان اعرب عن « انه كمسؤول عاقل يرغب في تسوية مشكلة الشرق الاوسط دون اهراق مزيد من الدماء » (لوموند – ٢٨ حزيران – ١٩٧٠) .

وفي لقاء غولدمان – تيتو ، الذي سبق لقاء غولدمان – الحسن الثاني بأيام قليلة ، عرض غولدمان « الذي كان يتكلم بصفته رئيسا للمؤتمر اليهودي العالمي وبحضور وزير خارجيته ارمان كابلان ، مقترحات ملموسة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي » . وتضيف لوموند (٢٥ حزيران) لا نعلم كيف استقبل تيتو المقترحات ولكنه سينقلها بالتأكيد للرئيس عبد الناصر .. ولكن جيسكار ديستان وزير الاقتصاد والمال الفرنسي قابل تيتو بعد لقائه بغولدمان ، واستفسر منه عن الحديث الذي دار مع رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ، وخرج ديستان بانطباع هو انه « بفضل مبادرات مثل مبادرة غولدمان يمكن لمهمة السلام الصعبة أن ترى النور يوما في الشرق الاوسط » . وحسب ديستان ، الذي يصر هو الاخر على أن لا يكشف شيئا من أسرار محادثات تيتو – غولدمان ، بدا هذا الاخير للرئيس اليوغوسلافي « رجلا جديا ومسؤولا يرغب في الوصول الى حل عملي للخلافات التي تعيق السلام » .

ان الاهتمام بتحركات غولدمان ، ينطلق من اعتبار هذا التحرك جزءا من الاعداد المحكم ، الذي ترتبط خيوطه بين عدة عواصم ، للوصول الى حل سياسي هو في حقيقته وجوهره ، ايا كانت نوايا القادة العرب المشاركين في اعداده ، تصفية لصراع يثقل على الانظمة العربية منذ عشرين عاما ويؤرق أمنها وسلامها .

ومما يثير الانتباه أن تتطوع دول عربية مغرقة في الرجعية (المغرب) لمساعدة دول متقدمة للخلاص من براثن مشكلة مزمنة وخطره ، على أن يسجل هذا « الدين » في حساب « الصادر والوارد » (اليمين ، المساعدات ..) الذي افتتح في مؤتمر الخرطوم عشية حرب حزيران ٦٧ بين الانظمة « الشقيقة » ...

وفي ضوء المعلومات المتوافرة عن نشاط غولدمان ، ينبغي :

اولا : تحديد مكان هذا النشاط من :

١ – الموقف الاسرائيلي الرسمي ، والتيار الذي يمكن أن يشكل مستقبلا ، تيار غولدمان

٢ – موقف الولايات المتحدة والجالية اليهودية الاميركية .

٣ – الموقف العربي المؤيد للحل السلمي .

ثانيا : ما هو الموقف المطلوب من مبادرات غولدمان ، وهل يمكن تشجيع هذه المبادرات كجزء من عملية شق المجتمع الاسرائيلي وتفكيكه ؟

اولا : تحديد موقع مبادرات غولدمان :

عرضت « الحرية » في اعداد سابقة ، تركيب المجتمع الاسرائيلي ، وتطور صراع الكتل والاراء في داخله بعد حرب حزيران ٦٧. ودون استرجاع تلك التحليلات ، نستطيع ان نلاحظ أن ثمة توافقا عالميا ، واقليميا ، على أن ثمة ظاهرات تهدد « التوازن العام » القائم : نزعة التوسع التي تمثلها عدة كتل واحزاب متطرفة بالاضافة الى التيار العسكري بزعامة دايان في اسرائيل ، ونزعة التحرير التي تمثلها المقاومة الفلسطينية في الجانب العربي . وكان قرار مجلس الامن حصيلة هذا التوافق : « حدود آمنة ومعترف بها لجميع دول المنطقة » و « عدم الموافقة على ضم الاراضي بواسطة القوة » . واكد تطور الصراع العربي الاسرائيلي طيلة ثلاث سنوات ماضية أن اختراق صيغة التوافق هذه يهدد « مصالح » مباشرة ومستقبلة ، استراتيجية وسياسية واقتصادية ، لكتل عالمية ، وأن كل فريق بذل كل ما في وسعه من ضغط ومناورة ، للحصول على اكبر كمية ممكنة من المكاسب ، مع احترام قوانين اللعبة واعرافها . ولكن اللعبة خطرة ، وثمة احتمال بأن يفلت الزمام فيتفجر الوضع وتتهاوى « توازنات » في اماكن عديدة بشكل يهدد السلام العالمي .

وفي وقت واحد ، نما في اسرائيل تيار اصابه الضجر والتمرد على احلام دايان ووعوده ، وادركت الولايات المتحدة ، من خلال عدة حقائق مرتبطة بمصالحها ، انه لا يمكن أن يكون من نتائج حرب حزيران المباشرة تمليك العالم العربي كله لاسرائيل دفعة واحدة ، وفي نطاق « تعديلات » على الموقف الاميركي ارسل سيسكو الى الشرق الاوسط ، ليردد دون ملل ، عزم بلاده على السعي لتنفيذ قرار مجلس الامن بكامل بنوده . وليس صعبا ، بعد ذلك ، رؤية موقف الجالية اليهودية الاميركية ، من قضية رفض حكومة مايير السماح لغولدمان بمقابلة الرئيس عبد الناصر ، والتشجيع ، الضمني والعلني ، لمبادرات غولدمان ، التي تشكل في اطار النظرة الصهيونية ، مخرجا لا تقل مكاسبه عن وجهة نظر الحكومة الاسرائيلية .. واذا كان حظ تيار غولدمان في الداخل لا يزال اقل من أن تعقد عليه الامال ،

فان حدة الصراع وما يمكن ان تحدث من انقسامات داخل المجتمع الاسرائيلي من جهة ، والدعم الذي يلقاه بحكم مركزه ، وعلاقته بالجاليات اليهودية في الخارج ، من جهة ثانية ، يضمنان مبادراته ، وبالتالي التيار الذي يتزعمه كمعبر ومترجم للتوافق « الراهن » الذي أشرنا اليه ، خاصة وأن الظرف العربي سبق الظاهرة الغولدمانية ، بتوفير طرف قوي كسر النفي العربي التاريخي للوجود الاسرائيلي وراح ينتظر في محطة قرار مجلس الامن ولادة « الغولدمانية » على الضفة الاخرى .

في هذا السياق ، يبدو واضحا أن لقاء غولدمان – الحسن الثاني ، لم يكن مبادرة فردية ، من ملك عربي يضع « برودة » علاقته بالقضية الفلسطينية (جغرافيا تفصله اربعة الاف كيلو متر عن ميدان الصراع) و « الحرارة » علاقته بالولايات المتحدة ، في خدمة تحقيق الحل السياسي المنشود . وليس أمرا مدهشا بالتالي ، أن يلف كل هذا الصمت اجهزة الاعلام العربية ، في مواجهة أول لقاء علني بين حاكم عربي مسؤول ، وزعيم صهيوني مسؤول .. (وماذا يمنع اذا ما اشتد الخلاف غدا بين ايبان ودايان ، من أن يجتمع حسين الاردن بايبان مثلا ، بحجة أن هذا الاخير ضد الموقف الاسرائيلي الرسمي !) .

واذا كان غولدمان قد تطوع ليؤكد بأن اسم الرئيس عبد الناصر لم يرد في لقائه بالحسن الثاني ، فان ذلك ينبغي أن لا يعزل اللقاء عن مجمل المبادرة العربية في اتجاه الحل السلمي ..

وتجدر الملاحظة هنا أن لبيب شقير رئيس مجلس الامة المصري ، زار المغرب (وأمضى فيه حسب بعض المصادر زمنا طويلا) بعد نداء الرئيس عبد الناصر للرئيس الاميركي نيكسون في خطاب اول ايار ، وغادره قبيل وصول غولدمان ، ثم عاد اليه ، بعد مغادرة غولدمان ، ليطلع على تفاصيل اجتماع رئيس وزراء المغرب احمد العراقي بالرئيس نيكسون ، وهو الاجتماع الذي تسلم فيه نيكسون من الملك الحسن الثاني رسالة تناشده الاستجابة لنداء عبد الناصر . ثم يتلو ذلك صمت اجهزة اعلام القاهرة ، التي لا ينقصها الصوت القوي ، بما في ذلك صوت هيكل طبعا ، عن « المبادرة » المغربية ، والعمى الذي أصاب بعض الصحف البيروتية – ذات مصادر الوحي المعروفة – وكتابها ، فحجب ضباب الارتزاق عن عيونهم ، وضوح التمييز بين مغزى لقاء الحسن الثاني – غولدمان ، وبين « التزامهم » التاريخي العميق بالقضية العربية !.

ثانيا : الموقف من « قضية غولدمان » :

بدا منذ فترة أن القاهرة تميل الى الحديث عن امكان شق المجتمع الاسرائيلي ، بتشجيع مبادرات من نوع مبادرات غولدمان . وتحدثت منظمات المقاومة الفلسطينية قبل ذلك ، عن دور العمل الفدائي في تفكيك المجتمع الاسرائيلي تمهيدا لتحطيمه .

ومنذ حرب حزيران ٦٧ ، برز طرف يهودي واحد يقول كلاما لم تتضح حدوده ، بعد ، عن ازالة الكيان الاسرائيلي الراهن ، وحل المسالة اليهودية في اطار الثورة العربية الاشتراكية الشاملة . هذا الفريق هو منظمة « ماتزبن » التي قدمت ، في البدء ، عدة مساهمات نظرية جيدة ، ثم قامت بنشاط فعلي ابان المشكلة التي اثارها رفض الحكومة الاسرائيلية سفر غولدمان الى القاهرة . واذا كان تشجيع منظمة « ماتزبن » على وضوح نظري وعملي كامل ، في اطار الخط العام الذي ننطلق منه ، يندرج فعلا في خط الثورة العربية والفلسطينية ، وفي نطاق الحل الجذري الثوري للقضية الفلسطينية ، فانه لا يمكن اعتبار بادرة غولدمان من هذا النوع ، وهو ، ومشروعه ، ينطلقان من موقع صهيوني ، ويحلان الازمة الراهنة للحكم الاسرائيلي من خلال « تفسير » اسرائيلي معدل لقرار مجلس الامن . بل اننا نستطيع القول أن تشجيع مبادرة غولدمان قد يبدو امرا مقبولا ، لو كان يهدف فعلا الى شق المجتمع الاسرائيلي وتفكيكه ولو كانت مبادرة غولدمان نفسها تحمل بذورا يمكن أن تنمو في هذا الاتجاه . ولكن الموقف العربي ، الذي لم يعد غامضا ، يسير في اتجاه واضح للالتقاء بتسوية من النوع الذي يطرحه غولدمان ..

ان الكلام عن شق المجتمع الاسرائيلي عن طريق مبادرات مثل مبادرة غولدمان ، هو كلام مغشوش ومخادع وينبغي فضحه .

الملك الحسن الثاني مع ناهوم غولدمان

---

١ – جان دانيال « يهودي فرنسي » ، وقف – ومجلته « نوفيل اوبزرفاتور » التي تدعي اليسارية – ابان حرب حزيران ٦٧ موقف الانحياز الكامل للاهداف الصهيونية الاسرائيلية ثم راح بعد ذلك يبشر بالدعوة لحل على اساس « حقوق الشعبين اليهودي والعربي في فلسطين » والدعوة للتعايش على اساس استمرار الكيان الاسرائيلي القائم ، وحل مشكلة الفلسطينيين اما باستيعاب بعضهم في اسرائيل ، او باقامة كيان فلسطيني داخل حدود فلسطين الطبيعية ..

التابلاين بين سوريا والسعودية

باسم " وحدة الصف العربي "

الرجعية تخوض معركة الدفاع عن المصالح الاستعمارية !

منذ شهرين ظهرت قضية « التابلاين » من جديد . ففي ٣ أيار الماضي أعلنت الحكومة السورية عن عطل طارىء في خط التابلاين الذي يمر بالاراضي السورية . وطلبت الحكومة السورية قبل اصلاح الخط مفاوضة الشركة لزيادة عائدات المرور لان الشروط السابقة مجحفة بحق سوريا .

وكانت سوريا قد طلبت ذلك من شركة التابلاين منذ أكثر من ٣ سنوات – وبالضبط في أيار ١٩٦٧ – قبل هزيمة ٥ حزيران بشهر واحد فيما انتصرت سوريا في معركة انتزاع الحقوق من شركة نفط العراق ، الا أن الاحداث اجلت المسالة الى وقت اخر .. وجاء تعطيل الخط مؤخرا ليكون مناسبة لاعادة الطلبوفتح ملف زيادة عائدات المرور من شركة التابلاين.

شركة النفط والرجعية

ولكن المعركة مع شركات النفط هذه المرة تختلف باختلاف الوضع العربي نفسه ، فسياسة مؤتمرات القمة العربية وشعارات التضامن ووحدة الصف العربي جعلت المعارك الوطنية الفعلية تصطدم بالموقف العربي المهادن للرجعية .

واذا كانت المعارك الوطنية الفعلية هي التي تمس مصالح الاستعمار ، فان الرجعية العربية تظهر على حقيقتها وجوهرها بكونها « الشريك الاصغر » لهذه المصالح والمدافع الرئيسي عنها في وجه اي موقف وطني على الصعيد العربي .

واذا كانت شركات النفط قبل ٥ حزيران تضطر احيانا لمجابهة المواقف الوطنية مباشرة ، ووجها لوجه ، لان الحكومات الرجعية عاجزة عن الدفاع عنها ، فانها بعد ٥ حزيران اصبحت تختفي وراء الحكومات الرجعية التي أصبحت اقدر على المواجهة وخوض معركة الدفاع عن المصالح الاستعمارية .

فهي مسلحة بشعارات مؤتمرات القمة والمساعدات المادية التي تقدمها لمصر والاردن. هذا ما اثبتته قضية التابلاين . فالشركة الاحتكارية لم تتحرك علنا ولم تجابه المطلب السوري مباشرة ، ولم تقل الا كلمة واحدة : اصلاح الخط اولا ، وبعد ذلك يمكن البحث بمسألة المفاوضات !

دور السعودية

وتكفلت السعودية بأن تقومبمهمة المجابهة بوكالة تامة عن التابلاين.. فحولت القضية معها لا مع التابلاين:

فبعد اعلان سوريا عن منع اصلاح الخط اذا لم تبادر الشركة الى التفاوض من اجل زيادة العائدات ، بادرت السعودية الى اعلان مقاطعة اقتصادية على سوريا (منع دخول البضائع والسيارات) .

واصدرت الحكومة السعودية بيانا يتضمن تهديدا وانذارا بانها ستستغني عن نقل بترولها عبر خط التابلاين الذي يمر بسوريا والاردن ولبنان ، وطالبت الحكومتين الاردنية واللبنانية أن تأخذ الاجراءات اللازمة لذلك .

– نشرت مجلة النفط والغاز الاميركية على اثر هذا التهديد السعودي ، في عددها الثامن – حزيران ١٩٧٠ – ان هناك اشاعات في اوروبا تقول ان اتفاقا قد تم التوصل اليه بين المملكة العربية السعودية وايران يقضي بان تزيد ايران من النفط الذي ترسله عبر الخط الاسرائيلي (١) من ايلات الى عسقلان بحيث يحصل وفر في الناقلات التي تنقل النفط الايراني الى اسواقه لتتمكن بذلك المملكة السعودية او ارامكو استخدام هذه الناقلات لنقل النفط السعودي الى اسواقه بعد أن توقف العمل بخط التابلاين . وسواء صحت هذه الاشاعات او لا ، فانها تفسر حقيقة ما وراء التهديد السعودي في الاستغناء عن الخط .

ما هو السلاح الذي استعملته السعودية للدفاع عن شركة التابلاين .. أو على الاصح لخوض معركة الشركة في وجه المطلب السوري بزيادة العائدات :

– ان الموقف السوري يؤدي الى اضعاف المقدرة المالية السعودية ! وهذا يؤثر على المعونة المالية التي تقدمها السعودية لمصر والاردن .. أي ان على سوريا أن تظل راضخة لشروط شركة التابلاين المجحفة لحقوقها والا تفتح ملف « الشركة » ابدا ، لئلا يؤثر ذلك على الدعم السعودي من أجل المعركة ضد اسرائيل !!

حسابات مشتركة

هذا كله يفسر حقيقة المساعدات التي تقدمها الرجعية العربية ، فهي – في النهاية – في حسابات المصالح الاستعمارية – الرجعية المشتركة ، اقل بكثير مما تكسبه من مهادنتها من قبل الانظمة الوطنية ، وأقل بكثير مما تكسبه من جو السياسة العربية السائد الذي تستغله لقمع الحركة الوطنية في بلادها .

من هنا كان موقف السعودية الفاضح في الدفاع عن شركة التابلاين ، فالشركة قد اختبأت وراء الموقف السعودي ، وخرجت من المعركة « طاهرة الذيل » .. فالمسألة اصبحت خلافا بين الدول العربية المعنية ، والخلافات في هذه الايام العصيبة مع اسرائيل غير مقبولة ، واذا كانت السعودية لا تخجل من موقفها الفاضح فان سوريا « محرجة » من أن تجر الى معركة في صميم الخلافات العربية .

وباسم وحدة الصف العربي ، والتضامن ، والمعركة القومية الواحدة ، التي تشترك فيها الرجعية الغارقة حتى أذنيها بالارتباط بالمصالح الاستعمارية ، الى جانب الحركة الوطنية للصمود في وجه اسرائيل .. باسم ذلك كله تخوض السعودية معركة شركة التابلاين ، مبرهنة بذلك عن وحدة مصالحهما المشتركة .

– (الذين لا يربطون بين المعركة ضد اسرائيل والمصالح الاستعمارية والرجعية العربية ، نذكرهم بموقف التابلاين عندما فجر الخط من قبل الفدائيين في العالم الماضي .. اذ دفعت الشركة لاسرائيل ٢٠ مليون دولار مقابل اصلاح الخط (لم تعترف الشركة بالمبلغ كله ، الا انها اعترفت أنها دفعت مليونين من الدولارات)) .

فالسعودية التي تدافع الان عن مصالح شركة التابلاين صمتت انذاك ، فالقضية لا تعنيها ، فهي تدفع ما يتوجب عليها من معونة مادية للصمود العربي ضد عدوان اسرائيل ، وكفى الله المؤمنين شر القتال .. أما « القتال الفعلي » فهي لا تقدر عليه لسبب وحيد هو أن القتال سيصيب مصالحها في النهاية .. ومن يقاتل نفسه ؟!.

وهكذا يتاكد ، بالوقائع ، ان مصالح الشركة الاستعمارية هي في النهاية مصالح الرجعية السعودية ، وهي – في النهاية – أيضا مصالح اسرائيل .

ان قضية التابلاين بين سوريا والسعودية تأتي كبرهان جديد – يتكرر باستمرار عبر السلوك الفعلي للرجعية العربية – على أن مهادنة الرجعية هي مهادنة للمصالح الاستعمارية ، وأن مهادنة الامبريالية هو في حقيقته الوجه الحقيقيللتسوية السلمية مع اسرائيل !.

---

١ – استغلت اسرائيل تعطل الملاحة فيقناة السويس فقامت بمد خط انابيب بين ايلات في خليج العقبة وعسقلان على البحر المتوسط . ومعظم بترو لالخط الاسرائيلي – ان لم يكن كله – يأتيها من ايران . (الاهرامالاقتصادي – عدد ٣٥٦) .

اضواء كاشفة على خط سير انتخابات الرئاسة

معركة تقليديّة يخوضها تقليديّون بأسلحة تقليديّة

تستمر معركة انتخابات رئاسة الجمهورية في الاحتدام مع اقتراب الفترة المحددة لاجرائها خلال شهر آب القادم. جميع فصائل النظام التقليدية منهمكة في الاعداد لهذه المعركة بعيدا عن جماهير الشعب التي لم يحدد لها دستور دولة النظام أي دور عملي فيها . فحق الانتخاب محصور باعضاء مجلس النواب الذين تختارهم الطبقة الحاكمة ويصوت لهم الشعب في اكبر عملية تزييف « قانونية » لارادته .

وكالعادة تجري جولات المعركة في الصالات والقصور واندية الطبقة الحاكمة والدوائر الخارجية .. كذلك لم تتغير الاسلحة التقليدية المستعملة : مناورات وصفقات وتطبيقات وضغوط ومداخلات واكبر قدر من الخداع والدجل وكل ما ينطوي عليه نمط الحياة البورجوازي من « اخلاقيات » مميزة .

المعركة اذن « دويخة » كبرى يدور معها دولابها جميع المعنيين بها والمتأثرين بتناقضاتها وتحدد شروط الفوز فيها طبيعة « الصفقة » التي يمكن التوصل اليها في النهاية فيما بين اقسام واسعة من اطراف النظام تتمتع اكثر من سواها بقوة التأثير وتتوزع « المغانم » فيما بينها تبعا لحجم كل منها وعلى اساس مخططات ومصالح كل فريق سياسيا واقتصاديا .

فالمعروف ان ثمة عوامل كثيرة ، داخلية وعربية ودولية ، يخضع لها « خط سير » المعركة تبعا لنسب فاعلية كل منها وطبيعة « الصفقة » التي يرسو عليها الاتفاق .

ولكن طبيعة المعركة هذه المرة تختلف بعض الشيء عن سابقاتها من حيث نوعية التناقضات والاجواء الاستثنائية التي تجري فيها . ويتركز الاختلاف بشكل خاص على العوامل المستجدة المتمثلة بالمعركة المصيرية التي تخوضها الشعوب العربية مع دولة الاغتصاب الصهيوني وحماتها وعلى راسهم الولايات المتحدة الاميركية ، وكذلك بولادة حركة المقاومة الفلسطينية وتصاعدها بحيث اصبحت ، على الرغم مما يكتنف خط سيرها وطبيعة تكوينها من تناقضات ومظاهر سلبية ، قوة ضاربة تمتد جذورها بعيدا في اعماق ضمائر الشعب الفلسطيني وجميع الشعوب العربية .

اذن فدور الرئيس المقبل الذي سيرسو عليه الاتفاق فيما بين القوى النافذة — داخليا وخارجيا — او الاقسام الرئيسية منها ، سيتعدى نطاق المهمات التقليدية المعروفة ليشمل مهمة جديدة تتمثل في تنفيذ مخطط الامبريالية والانظمة المعروفة في المنطقة بضرب المقاومة الفلسطينية والمشاركة في تمرير الحل السلمي للقضية الفلسطينية .

وفي هذا الضوء بالذات تظهر الاهمية الخاصة التي تقيمها القوى الرجعية وحماتها في الخارج لانتخابات الرئاسة في لبنان ويتوضح حرصها على أن تكون جزءا من معركتها ضد حركة المقاومة وكل تحرك من اجل المشاركة في معركة العرب المصيرية لتصفية وجود الدولة الصهيونية المغتصبة ، بالاضافة الى الوقوف في وجه الحركة الجماهيرية العفوية — وبعض القوى التقدمية والثورية التي افرزتها — المناضلة في سبيل التغيير الجذري للنظام الاجتماعي السائد .

ان نظرة سريعة الى شريط نشاطات وتحركات القوى السياسية التقليدية المختلفة المنغمسة في معركة انتخابات الرئاسة تنطوي على دلالات معبرة . فكل القيادات السياسية لفصائل النظام ، ومن وراءها ، مشدودة بشكل وثيق الى اجواء المعركة التي تهيمن على مجمل النشاط السياسي .

وقد كان الاسبوع الماضي حافلا بالنشاطات السياسية لمختلف القوى السياسية التقليدية. فمن مآدب تجري هنا وهناك ، الى اجتماعات ولقاءات وزيارات وتصريحات تتركز كلها حول انتخابات الرئاسة .

وزير الداخلية كمال جنبلاط يعلن انه ، مع كتلة النضال البرلمانية ، لا يزال على موقفه المعلن بالاستقلال نهائيا عن « النهج » وانه يتابع البحث عن المرشح « المقبول » على ضوء مواصفاته التي سبق ان اعلنها . ومع ان النائب معروف سعد اعتذر عن حضور الاجتماع الاخير لكتلة النضال فقد نفى جنبلاط ان يكون ثمة خلاف في الموقف بين اعضاء الكتلة ولكنه لوح بفصل كل عضو يشذ عن القرار الذي تتخذه الاكثرية تبعا لما ينص عليه النظام الداخلي ..

ومن المهم الاشارة بهذا الصدد الى ان جنبلاط علن ذلك في الوقت الذي فقد فيه كل امل بامكان موافقة الحكومة والبرلمان — ولا سيما الاجنحة الشهابية فيهما — على مشاريعه الخاصة باعادة النظر بصلاحيات وزارة الدفاع والاجهزة . وكان الوزير اعلن في تصريح صحفي بان الهدف الذي رمى اليه من وراء هذه المشاريع « انقاذ الشهابية من الاخطاء التي ارتكبها » وقال « ان جلسات مجلس الوزراء الاخيرة اظهرت ان نية الاجهزة غير سليمة وانها تنوي الحفاظ ، مهما كلف الامر ، على الامتيازات التي تتمتع بها وتريد الاستمرار في التدخل غير المشروع في الادارة والقضاء والسياسة ، وفي كل شيء » .

وأضاف الوزير قائلا : « ولن نقف — في معركة انتخابات الرئاسة — الا في صفوف الجماهير الشعبية والعمال والفئات التقدمية والوطنية » ولكنه لم يعلن عن وجود مرشح يمثل فعلا هذه الفئات التي ذكرها .. ومع ذلك فان بعض العناصر الشهابية لم تفقد بعد الامل نهائيا بامكانية عودة جنبلاط الى صفوف « النهج » مقابل ثمن مرتفع . هذا وقد تضمن اخر مقال كتبه وزير الداخلية في جريدته « الانباء » اشادة بشهاب وحملة على حاشيته .

وكان نائب الحزب الاشتراكي فريد جبران قد اقام في منزله مأدبة ضمت عددا من السياسيين والنواب من كتل مختلفة بالاضافة الى سفيري مصر والاتحاد السوفياتي . وكان بين الحضور كامل الاسعد وصائب سلام وريمون اده ونسيم مجدلاني وميشال ساسين وشفيق الوزان وفؤاد طحيني وانطوان الهراوي والعماد السابق جميل لحود — الذي رشحته كتلة جنبلاط للرئاسة — وتخلف عن تلبية الدعوة النهجيان عبد الله اليافي وعثمان الدنا .

وتركزت الاحاديث التي شارك فيها السفيران عظيموف وصبري حول معركة انتخابات الرئاسة و « المواصفات » المطلوبة من المرشح « المقبول » الذي ينادي به جنبلاط .

ومساء الخميس الماضي اعلن شمعون ، بتأييد من ريمون اده ، انه يؤيد ترشيح بيار الجميل على أن يكون مرشح مجمع عليه من النهج والحلف . وكان واضحا ان الهدف من هذه المناورة محاولة ضعضعة صفوف « النهج » وفصل الكتائب عن المعسكر الشهابي على اساس جرها لخوض معركة لحساب رئيسها . ولكن نواب الكتلة الشهابية الذين كانوا مجتمعين مساء اليوم نفسه على مائدة الوزير النهجي رفيق شاهين في « المكارلتون » سرعان ما اتخذوا قرارا باعلان ترشيح فؤاد شهاب رسميا لمنصب رئيس الدولة . وكان القصد من ذلك واضحا ، وهو قطع الطريق على نجاح « قنبلة الدخان » التي اطلقها شمعون بترشيحه الجميل .

ومع ذلك لا يزال الرئيس السابق فؤاد شهاب محتفظا بالصمت ، على الرغم من ان جميع الذين يتصلون به يؤكدون عزمه على خوض المعركة .

بقلم : حسن فخر

كما أن الاجهزة والعناصر الشهابية النافذة في الدولة تنشط في التحضير لمعركته ولا تتورع عن استخدام جميع امكانيات الدولة التي بتصرفها من اجل هذه الغاية .

وقد لفت الانتباه نبأ الزيارة التي قام بها نائب بيروت نصري المعلوف في الاسبوع الماضي لفؤاد شهاب في منزله بعجلتون . والمعروف أن النائب معلوف ، كزميله ميشال ساسين ، يعتبر حليفا لكميل شمعون .. وقيل انه يقوم بمساع للوساطة بين الرئيسين السابقين .. وعزز هذا الراي توجهه بعد هذه الزيارة مباشرة الى منزل شمعون حيث اطلعه واركان حزبه على نتيجة اجتماعه بشهاب .

ماذا تعني هذه المبادرة ؟

هناك من يرى فيها محاولة تتجاوز نصري المعلوف الى الاوساط الخارجية — أميركا — التي يقيم معها علاقات وثيقة ، والتي يهمها أن توحد مواقف فصائل النظام الاساسية التي تجمع بينها مصالح واحدة وترتكز على مواقع طبقية واحدة ، على الرغم من الخلافات غير الاساسية والمنافسات الشخصية فيما بينها .

ومن المهم الاشارة الى هذا المجال الى حقيقة الدور الذي تمارسه الدول الغربية الكبرى ، وبصورة خاصة دور الولايات المتحدة في السياسة اللبنانية . فبقدر ما تهتم اميركا في المحافظة على وجود اسرائيل كدولة متفوقة عسكريا في المنطقة العربية تشكل باستمرار اداة ضغط وتهديد لها ، تهتم كذلك بضمان وجود حكم لبناني موثوق ومرتبط بها ومبتعد عن آمال ومطامح الشعوب العربية وعن معركتها المصيرية . وقد دلت الوقائع على ان مختلف فصائل النظام تقيم علاقات وثيقة مع اميركا وتعتمد عليها لتأمين مصالحها السياسية والاقتصادية . وعلى هذا الاساس يبدو مألوفا ان تجري المساعي لتجميع جهود قوى النظام الاساسية في معركة مثل انتخابات الرئاسة وسط اجواء التحدي الداخلية والعربية التي تواجهها . وبالطبع يجري كل ذلك انطلاقا من نقطة ارتكاز واحدة هي دعم الشخصية التي تستطيع ، بما تملك من امكانيات عملية ضمان المصالح الاميركية الاساسية والسير في الخط السياسي الذي يخدم هذه المصالح. وهذا ما يفسر كون الدوائر الاميركية تدعم المرشح الشهابي الذي بامكانه ، بما تحت تصرفه من اجهزة وقوى فاعلة ، ان يوحي اليها بالثقة والاطمئنان .

وماذا عن موقف الاتحاد السوفياتي ؟

لقد لفت الانتباه خلال التطورات الاخيرة ان مختلف فصائل النظام — سواء التي هي في الحكم ام خارجه — باتت تسلم ، ولو بدور شكلي ومحدود للاتحاد السوفياتي في الحياة السياسية اللبنانية وذلك بوصفه احدى الدول الكبرى التي تؤثر التوازنات القائمة فيما بينها ، بهذا القدر او ذاك ، على اوضاع الدول الصغرى كلبنان . ويتعرف اهل النظام في هذا الصدد بـ « شطارة » وانتهازية بحيث يكونون هم المستفيدين من هذه العلاقة التي ترضي كبرياء الدولة الكبرى دون ان يثير ذلك معارضة الدول الغربية الكبرى المطمئنة الى حقيقة ابعاد هذه العلاقة المحدودة التي لا تتعارض مع مصالحها الاساسية . كل ذلك يفسر كيف يتسابق سياسيو الحلف والنهج ، والخارجون من صف هذا وذاك ، على اقامة المآدب وحفلات التكريم للسفير السوفياتي وتبادل الزيارات معه . وحتى ريمون اده اقام مأدبة غداء تكريما للسفير حضرها العديد من رجال السياسة اليمينيين . وليس بدون مغزى لجوء الدولة اللبنانية خلال ازمة تشرين مع العمل الفدائي وما اثارته من ردود فعل عربية تميزت بشكل خاص بالتدابير السورية العنيفة ، الى مناشدة السفير السوفياتي التوسط لالغاء هذه التدابير ، وقد نقل عن

— البقية على الصفحة ١٥ —

نحو مخرج من الطريق الاصلاحي المسدود

تشكل قضية الايجارات منذ اشهر محركا لمبادرات تاتي من جهات عدة ، فمنذ مؤتمر الاتحاد الوطني الى « مؤتمر » المستأجرين مرورا بمذكرة الاتحادات الى اللجنة الوزارية كانت هذه القضية موضوعا لشتى أشكال الاحتجاج على القانون « الجائر » ولارسال « عرائض جمعت حوالي ١٢ الف توقيع » (١) ، وصياغة المقترحات ومشاريع القوانين المدعومة بالحيثيات والادلة اللازمة ... الخ .

ان هدف هذه المحاولة لا يقف عند حدود النقد الخالص لهذه المبادرات ، اي كشف ما يعتور منطقها من تناقض يضعها في نهاية المطاف على طريق مسدود . ذلك أن نقد المنطق السائد في مواجهة مشكلة الايجارات او غيرها — وهو منطق لا تشذ عنه اي من المناورات المذكورة رغم تنوع اصحابها — يطرح ، لا محالة ، واجب بلورة منطق مختلف ، ينبغي لتطويره — أي لنقده اللاحق — أن يجعل منه اساسا صالحا لتوجيه معارك الجماهير الشعبية في وجهة تخدم مصلحة نضالها خدمة فعلية .



المشاكل الاساسية والقوى الاجتماعية الفاعلة

ليست قضية الايجارات القضية الوحيدة المطروحة بصورة حادة في الوقت الحاضر ، فالى جانبها تصعد الى سطح المناوشات الاجتماعية قضايا من نفس النوع : الضرائب، غلاء الاسعار .. فهل يعني بروز هذه القضايا وتحولها الى محور اساسي لدعاية اطراف عديدة — بينها اليساري — أنها هي القضايا الاساسية . ان رؤية مخدوعة فقط هي التي توافق على اعتبار القضايا التي تطرح نفسها حتما القضايا الاساسية . فالسؤال الذي يجب أن يطرح انطلاقا هو : ما الذي يجعل من مشاكل معينة تطمس مشاكل اخرى وتبرز على حسابها ؟.. ما الذي يجعلها تبدو وكانها محور « للخلافات » في مرحلة معينة ؟ لا تواجه الجواب على هذه الاسئلة صعوبات كبيرة . ان نوعية المشاكل المطروحة رهن بالقوى الاجتماعية الفاعلة في البنية الاجتماعية ، ثم هي أيضا رهن بالعوامل الايديولوجية التي تساعد فئة اجتماعية غالبة على فرض تصورها الخاص — أي الذي يلائم نظرتها لمصالحها — على فئات اخرى لا تعيش نفس الظروف ، فئات يعين لها وضعها الطبقي مصالح اخرى ممكنة وطريقة اخرى ممكنة ايضا في رؤية هذه المصالح .

والقضايا التي ذكرناها لا تخرج من هذه الزاوية ، على النطاق المذكور . في نظام يقوم على انتاج الخدمات وعلى مركزة الحياة الاقتصادية في بضع مدن على رأسها بيروت ، تتحدد المشاكل الاساسية — أي تلك التي تطرح نفسها على انها أساسية — وفقا لنوع الفئات الغالبة التي يفرزها هذا النظام ولنوع التناقضات المرئية التي تقوم بين النظام وبين الفئات التي تشكل قاعدته الاجتماعية . أي بالتحديد البورجوازية الصغيرة المدينية. هل يعني ذلك أن مشاكل الايجارات والاسعار وغيرها لا « تهم » العمال او أنها لا تلقي بأعباء ضخمة على كواهلهم ؟ بالطبع لا ، لكن المسألة لا تتجاوز في الحقيقة هذا الحد .. اذا كان « الاهتمام » مشتركا ، وان بصورة نسبية ، فان طريقة المواجهة وتعيين الاولويات لا يمكنها أن تكون مشتركة — مبدئيا — لانها تخضع في نهاية الامر لطبيعة كل من الفئات التي تعاني من شرور الاستغلال الراسمالي ولموقعها من البنية . وهذا هو الامر الاساسي .

وهكذا ، بينما تقفز القضايا المذكورة — وهي كما يبدو بوضوح نتائج عامة وعضوية لنمط الاستغلال السائد — الى المقدمة ، تستمر القضايا المباشرة التي يثيرها الاستغلال بحد ذاته محاطة بصمت القوى التي تتحرك على المسرح الاجتماعي : كيف الرد على استغلال العمال والفلاحين الذي لا شك سيتفاقم مع استمرار الانحسار ، وكيف تجابه مسألة التنظيم ، الحرية النقابية ، تفكك الوسط العمالي ، التشريعات العمالية ؟.. الخ .. لكن للصمت دلالة أخرى بليغة ومساوية في الاهمية : المغياب المستمر والمتزايد للوسط العمالي ، انسحاقه وتبعيته للقوى الفاعلة التي تلعب حتى الان دور القيادة الايديولوجية للفئات المستغلة في المجتمع .

ماذا تعني هذه القيادة ؟

لا تملك البورجوازية الصغيرة المدينية ، مثل كل بورجوازية صغيرة ، أية مصالح عامة ذات صلة بطبيعتها الفئوية ، أي بما هي فئة اجتماعية ذات وظيفة في الانتاج . فالتنوع الهائل في مصادر دخلها وموقعها الوسيط وتفتت بنيتها الاجتماعية أمور تجعل من المستحيل بروز هذه المصالح .

ثم ان نمط الانتاج اللبناني يضيف الى هذه الخاصة خاصية أخرى ، أن تعيش هذه الفئات المباشر من نمط الانتاج المهيمن يحجب عنها بصورة حتمية كل شكل من العلاقة بين مظاهر الاستغلال التي تعانيها والتي تراها من مواقعها وبين البنية الاقتصادية اللبنانية ، ذلك أن موقع هذه الفئات عمليا وايديولوجيا هو في داخل البنية وصلبها .

هذا ما يجعل أن هذه الفئات لا ترى منبع الشرور الا في مظاهره وحسب ، ولا تقع على الاستغلال الا عند دفع الايجار او شراء حاجياتها المنزلية ... انها لا ترى في هذه المظاهر عضوية ارتباطها بالبنية الاقتصادية، بحكم رأس المال التجاري المصرفي وضرورات هذا الحكم الموضوعية ، ان ما تراه فقط هو « الظلم » و « الجشع » و « الاستهتار بحقوق المواطنين » ، وفي علاقتها مع الدولة ترى « الانحياز الفاضح » لصف الاغنياء ... بذلك يشق هذا التفسير طريق المواجهة التي لا تملك هذه الفئات غيره طريقا : مقارعة الظلم « بروح العدالة والانصاف » المجسدة في مشاريع قوانين مرتبة على احسن ما يرام مع الحيثيات ، وفقرة « يعمل بهذا المرسوم فور نشره في الجريدة الرسمية » ، وكفيلة اذا ما اخذ النظام بها — أي اذا ما قرر النظام أن يلغي نفسه بنفسه والطبقة السائدة أن « تستقيل » — أن « يخفف » من المظالم التي ترهق كاهل « الاكثرية الساحقة » من الشعب .

في ظل هكذا ايديولوجية لا تدخل مشاركة حزب كالحزب الشيوعي سوى بعض التفاصيل العقيمة : مطالبة الجماهير الشعبية والحركة النقابية (!) بفرض التعديلات القانونية المذكورة على الدولة ، منح الدولة مهلة شهرين لا اكثر ولا أقل لاقرار هذه التعديلات (٢) ... فالمهم في التهديد هنا ليس طابعه الهزلي رغم ما يثيره من دهشة (وقبله في عام ٦٧ مظاهرة المستأجرين على ابواب البرلمان التي جمعت بعد أشهر من التحضير وتوزيع عشرات الالوف من البيانات ما لا يزيد عن بضع مئات بما فيهم جمهور جبهة الاحزاب والشخصيات) ... بل هو في ذلك التطلع الدائم ، الراسخ، الواثق الى الدولة — فالمهلة تعني فيما تعنيه وبسذاجة تفوق كل تصور أن الدولة يمكن أن ترضخ للمطالب و « للتهديد » — أي أن هذه الوجهة في العمل ، مهما اكتسبت من حدة تمليها حدة المشكلة في اغلب الاحيان ، ومهما رافقها من مظاهر « التهديد » تظل شاهدا على الموقع الذي تتحدث هذه الفئات من داخله والذي لا تستطيع تجاوزه : العمل في اطار النظام القائم، الاستنكار ، الضغط..أما الايمان الخرافي بروح العدالة وبقوة وبلاغة الحجة فمؤداه العملي والكمل هو اهمال التنظيم الجماهيري ، اهمال الوسائل السياسية التي تجعل من « الضغط » والتهديد أكثر من دونكيشوتية مسكينة اذ تعي الفراغ الذي يلفها تطلق الصيحات لارعاب الخصم ولنفخ الثقة بالنصر في صفوف « الاتباع » ..

أين تقع جذور أزمة السكن ؟

لنحاول القاء نظرة اعمق على الموضوع . أين تقع جذور أزمة السكن المتفاقمة في ... بيروت ؟ لا يحتاج المرء لكثير من التدقيق حتى يعثر على الجواب ، ان ازمة المسكن هي وليدة سيطرة نمط انتاج الخدمات ، بل احدى النتائج الرئيسية لهذه السيطرة. ذلك أن هذا النمط يعني فيما يعنيه تركيز الحياة الاقتصادية في النقاط التي تتقاطع فيها خطوط المواصلات الاستراتيجية ، وحيث يتوفر لرأس المال التجاري المصرفي ، أي رأس المال المالي ، التسهيلات الضرورية اللازمة لممارسة نشاطاته . ومع تركز الحياة الاقتصادية في المدن وفي العاصمة بصورة خاصة يزداد الطلب على الملكية العقارية التي تشكل في نمط الانتاج الحالي « وسيلة الانتاج » الرئيسية ، « ان توسع المدن الحديثة الكبرى يمنح الارض في بعض اقسام هذه المدن ، وبالخاصة في تلك الاقسام الواقعة في المركز منها ، قيمة متزايدة مصطنعة ، وتكون هذه الزيادة على الاغلب هائلة . وان الابنية المرفوعة في هذه المناطق تخفض تلك القيمة بدلا من أن تزيدها لانها لم تعد تتوافق بعد الان مع الظروف المتبدلة . وهكذا تهدم ويستعاض عنها بسواها .. »(٣) ولا يتوقف توسع نمط انتاج الخدمات اللبناني عند هذا الحد بل يتعداه . ان تركيز الحياة الاقتصادية في المدن لا يتم في الواقع الا على حساب خراب الريف والقطاعات المنتجة الاخرى ، وبذلك يولد مصدر اخر لازمة السكن وثيق الصلة هو الاخر بتطور المبنية الاقتصادية اللبنانية : النزوح المستمر لسكان الريف الذي دمرت سيطرة الخدمات مصادر الانتاج الاساسية التي يعيشون عليها والحقتها بدورة الاستغلال الكومبرادوري ، وتوجههم نحو المدن بحثا عن مصادر أخرى للعيش .

في اطار الظروف السابقة ، كيف يتحدد بدل الايجار، ان علاقة العرض والطلب هي ببساطة التي تحسم الامر في اخر المطاف (٤) . أما أنواع الطلب فيحددها التركيب الاقتصادي — الاجتماعي للمدينة والمستوى المعيشي الحدي

— البقية على الصفحة ١٥ —

١ — الاخبار ، ١٤-٦

٢ — « وبعد الانتهاء من الموافقة على الاقتراحات برفع الايدي ، ورد اقتراح للجنة يقضي بامهال المسؤولين ثلاثة اشهر لتحقيق هذه المطالب ، الا أن أكثرية المندوبين اقترحت أن تكون المهلة شهرين (!!) ... فقبل الاقتراح بالاجماع » .
(الاخبار ١٤ — ٦)

٣ — انجلز ، مسألة الاسكان ، مصادر الاشتراكية العلمية — ٣ — دار دمشق — ص ٢٠٢

٤ — نفس المصدر — ص ٢٠٤



الاقطاع السياسي والتحرك الجديد



نشرت « الحرية » في العدد ٥٢٢ تحقيقا عن اضراب البقاع الذي نفذ في ٢٩ و ٣٠ حزيران ١٩٧٠ . وتكملة لما نشر لا بد من تسجيل بعض النقاط الاضافية التي لم ترد في التحقيق المذكور .

الاضراب كما كان يخطط له منذ زمن انطلق من قضية نقل مصلحة الابحاث العلمية من تل العمارة الى بيروت . ولكن لاعطائه طابعا « شعبيا » حشرت قضيتا زيادة سعر الشمندر وسعر القمح التشجيعي قبل ايام معدودة منه . فما هي حقيقة هذه المطالب الثلاثة وكيف سار الاضراب وما هو الهدف الحقيقي منه ؟

١ — مصلحة الابحاث العلمية :

معروف لدى كل البقاعيين ان اكثرية الموظفين في هذه المصلحة قد وظفهم احد رؤوس الاقطاع السياسي : جوزف السكاف . والمصلحة منذ وجدت تعمل في خدمة المزارعين الكبار ومربي المزارع الكبيرة للابقار والدواجن . فبحكم ارتباط هؤلاء بالاقطاع السياسي تتامن لهم كل مصالحهم ، حتى باتت المصلحة مقتصرة عليهم. اما بالنسبة لصغار المزارعين الذين يشكلون اكثر من ٩٠ بالمائة من الذين يعملون في الزراعة والمنتشرون في القرى العديدة والواسعة في المنطقة ، فهؤلاء نادرا ما يعرف احدهم ان هناك مصلحة ابحاث . واذا شاء احدهم ان يستفيد من خدماتها فما عليه الا ان يوسط المزارع الكبير او من يعمل في خدمة نواب المنطقة . ولذا يفضل الكثيرون عدم طلب المعونة او الاستفادة مما تقدمه المصلحة . من هنا يمكننا تفسير عدم استجابة اية قرية من القرى الزراعية الزراعية للاضراب . وليس صحيحا ما تقوله الصحف او برقيات عملاء الاقطاع من المخاتير ورؤساء البلديات من أن القرى جميعا كانت تؤيد الاضراب وتنفذه فعلا .

٢— مطلب زيادة سعر القمح :

ما يطالب به منظمو الاضراب ان ترفع الدولة سعر القمح التشجيعي من ٢٦ قرشا للكيلو الواحد الى ٣١ قرشا (عمليا حققت الدولة ذلك بعد أن اصبح سعر الكيلو ٣٠قرشا .. وطبعا قبل ذلك منظمو الاضراب) . ما هي حقيقة جماهيرية هذا المطلب ؟

معروف أن ٩٠ بالمائة من المزارعين الذين يزرعون القمح انما يزرعونه من اجل الاستهلاك الذاتي ولتأمين مؤونة البيت . والمزارع يعرف مدى كلفة زراعة القمح الباهظة بالنسبة له . وهو يعرف بعد جردة حساب لدى انتهاء جني موسم القمح بأن المحصول المجنى يبدو كانه مشترى نظرا للتكاليف الباهظة التي يستهلكها (من ثمن البذار الى الزرع والحصاد ونقل القمح الى البيادر ثم دراسته وتذريته الخ ...) . ما يعزي الفلاح الصغير نفسه به هو ما يمكن أن يربحه من بيعه للقمح الفائض فقط وهو كمية قليلة . ولذلك فان مطلب زيادة سعر القمح التشجيعي جاء ملبيا لرغبات كبار المزارعين الاقطاعيين الذين يزرعون مساحات واسعة ويملكون كل ادوات الانتاج الحديثة التي تؤمن انتاج القمح ذي الكلفة القليلة كما

جوزف سكاف

يؤمنون تاصيله بواسطة مصلحة الابحاث وبيعه بواسطة نفوذهم السياسي . وقد مهد الياس الهراوي ، المرشح الفاشل في كتلة جوزف السكاف في انتخابات ١٩٦٨ وصاحب الاراضي الواسعة جدا ، مهد لهذا المطلب في حديثه في احد البيوت الزحلية نادبا شاكيا بأن لديه اكثر من عشرة اطنان من القمح لا تزال مكدسة وتاكلها الفئران ليصل الى نتيجة بانه يجب أن نضرب ونستنكر لنبيع قمحنا .

ان مطلب الجماهير ليس زيادة سعر القمح بل تخفيضه . واذا نظرنا الى المنطقة التي نفذت الاضراب : زحلة وجوارها ، تعلبايا ، شتورا ، لعرفنا النتيجة السيئة للاضراب ، هذه المنطقة باكثريتها الساحقة (اذ فيها تركز سكاني كثيف) تشتري الخبز من الافران بعكس القرى التي تخزن القمح وتخبزه بنفسها ، هذه المنطقة افاقت يوم الاربعاء بعد انتهاء الاضراب بيوم واحد لترى أن سعر كيلو الخبز قد ارتفع من ٤٥ قرشا الى ٥٠ قرشا . وهذا طبيعي نظرا لزيادة سعر كيلو القمح ٤ غروش . واذا بالاضراب الذي نفذته دون وعي لنتيجته ينقلب عليها ويتحول ضد مصالحها الحقيقية في العيش .

ان مطلب زيادة سعر كيلو القمح قد خدم فعلا كبار الملاكين ، رؤوس الاقطاع السياسي وكبار المزارعين المرتبطين بكبار التجار .

٣ — قضية الشمندر :

تلك قضية مزمنة بين مزارعي الشمندر وادارة معمل السكر . صحيح أن هذا المطلب (زيادة نصف قرش على سعر الكلغ) يفيد كافة مزارعي الشمندر ، ولكنه فعليا يخدم كبار المزارعين . ولا ننسى انه في كل عام يفاجأ المزارعون بتمييع القضية نتيجة لاتفاق كبار المزارعين مع الادارة وترك الاكثرية الساحقة من المزارعين الصغار تحت رحمة ادارة المعمل . من هنا يمكننا أن نفهم لماذا لم يكن هذا المطلب الا ثانويا ولماذا لم يستجب له مزارعو الشمندر انفسهم الذين لم تشرح لهم طبيعته ولم يعباوا بشكل جدي وفعال في سبيله .

بعد هذا التمهيد لشرح طبيعة القضايا لا بد من الحديث عن كيفية قيام الاضراب :

ان المناطق التي استجابت للاضراب هي زحلة وجوارها ، تعلبايا ، شتورا . (اصحاب الدكاكين والتجار والحرفيون) . ان الاضراب لا يرتبط بمصالح هذه الفئات التي استجابت له بل على العكس هو لغير صالحها في قضية زيادة اسعار القمح . ولا احد ينكر تحمسها الشديد وثورتها اللفظية على الدولة خلال يومي الاضراب . ولكن هنا يجب أن نفتش عن السبب الحقيقي للاضراب ، السبب السياسي الذي كان يختفي وراءه الاقطاع السياسي .

جاءت انتخابات ١٩٦٨ بما شهدته من تدخل سافر لتزيح من الطريق رأس الاقطاع السياسي في منطقة زحلة : جوزف السكاف ، ولتنصب مكانه اقطاعيا سياسيا اخر من العائلات الزحلية العريقة : جوزف ابو خاطر. ومنذ تلك الانتاخبات والاجهزة المعروفة تدفع جوزف ابو خاطر واتباعه الى الامام عن طريق تقديم الخدمات الشخصية الوافرة ، مقلصا بالمقابل سلطة جوزف السكاف في شتى الادارات التي كانت « مطوبة » له . وكان اخرها مصلحة تل العمارة .

ان اللجنة التي قادت الاضراب : اميل صدقة (رأسمالي كبير) ، جوزف قصارجي (صاحب معمل للادوات الزراعية) ، الياس الهراوي (مزارع كبير جدا ورئيس تعاونية الشمندر) .. هؤلاء هم أركان جوزف السكاف ..

ولكن ماذا كان موقف الفريق الاخر جوزف أبو خاطر وأركانه ؟

في مدينة مثل زحلة لا يستطيع فريق الاستئثار باي تحرك سياسي دون أن يجر الفريق الاخر له، فبمجرد أن قام جوزف السكاف بالدعوة الى الاضراب اضطر الفريق الاخر الى الاستجابة خوفا من المزايدة ، خاصة وان المسالة ذات « طابع جماهيري » . فلم نر تخلف فريق وتقدم فريق .. الفارق الوحيد هو ان اركان جوزف السكاف يدعون الى تصعيد الاضراب واعطائه طابعا عنيفا جماهيريا اوسع، بينما كان اركان جوزف ابو خاطر يدعون الى التهدئة والبقاء في الاطار السلمي حتى لا يحصل اصطياد في الماء العكر كما يقولون !

ان الاقطاع السياسي يتحرك اليوم بطابع جديد : ركوب موجة المطالب الشعبية باثارة الاضرابات والمظاهرات احيانا . ولعل « الجوزافين » المتنافسين في المنطقة وجدا شكلا مناسبا في صورة موسى الصدر وكامل الاسعد فنقلا الصورة من النبطية وبيروت الى زحلة . وليس بعيدا أن يكرسا هذا الاسلوب مستقبلا .

كلمة اخيرة حول دور اليسار في هذا الواقع :

خلال الاضراب كان هناك غياب كامل من جانب اليسار في المنطقة . حتى أنه لم يستفق على واقع الاضراب الا بعد أن انتهى وتكرست زيادة سعر الخبز . لم يصدر بيان واحد من اليسار يفضح الاضراب ومنفذيه ويحدد للحركة الشعبية وجهتها الحقيقية . ان هذا يجب أن يكون درسا لليسار ليعيد النظر في واقعه المنعزل والبعيد كليا عن الحركة الشعبية ، وأن يشق لنفسه طريقا وسط هذا الوضع البقاعي المتشابك والمعقد ..

إضراب موظفي التلكس والبرق المركزي وعاملات توزيع المخابرات

اعلن ٢١٠ موظفين في دائرة البرق المركزي ، بينهم ٥٩ مياوما ، الاضراب نهار الخميس ٢—٧—٠٧٠ وفي اليوم التالي أعلنت عاملات توزيع المخابرات (عددهن ٣٧٠) الاضراب تأييدا لمطالب زميلاتهن واعلانا لمطالبهن الخاصة .

وهكذا اكتسب الاضراب الاول قوة جديدة لان الموظفين والعاملات يؤدون المهمة نفسها: اذ يؤمن الموظفون المواصلات البرقية الدولية بينما تؤمن العاملات المواصلات الهاتفية الدولية ايضا . ولكن الموظفين علقوا اضرابهم في يومه الثالث حتى ٢٠ تموز الجاري بينما استمر اضراب العاملات . وقد حضرت فصيلة فنية من وزارة الدفاع لتامين المخابرات في محاولة لابطال مفعول الاضراب . كما أن موزعي مخابرات الهاتف الليليين ظلوا في اماكنهم دون اية مشاركة في الاضراب .

واذا كانت هذه الظروف مجتمعة تضع صعوبات هامة في طريق نجاح اضراب العاملات، فان قدرتهن على حماية استمرار الاضراب تبدو مرتبطة بتقاليد نضالية طويلة شهدت تسعة اضرابات او اكثر خلال تسع سنوات ، كما أن احتمال مبادرة موظفين اخرين لتاييدهن لا يبدو احتمالا مستبعدا كليا .

واهمية الاضراب في دائرة البرق المركزي ليست مستمدة من عدد العمال المنتظمين فيه او المبالغ التي ترتبها مطالبهم على الدولة ، بل أن فعالية الاضراب تعود الى كونه يشل مرفقا حيويا له تاثير بالغ على الحركة التجارية والمصرفية . ومن هنا فحين علق موظفو البرق اضرابهم كان ذلك بمثابة ضربة للاضرابين معا . وقد ابرق التجار للمسؤولين في اليوم الثاني مؤيدين مطالب الموظفين ومطالبين بانصافهم !.

اضراب موظفي التلكس

لقد كانت مطالب كل من الفريقين (الموظفين والعاملات) متقاربة جدا . ولذلك فان اجابات الدولة على الاضراب الاول يمكن أن تساعدنا على التنبؤ بالطريقة التي سوف تجابه بها الاضراب الثاني .

ما هي مطالب موظفي البرق المركزي وماذا كانت نتيجة المفاوضات بشانها ؟

١ — طالب الموظفون بان يحسب اجر الساعات الاضافية نسبة للراتب وليس على اساس مبلغ مقطوع : ليرة للساعة الواحدة . وكان وزير البريد والبرق قد وقع قرارا بهذا المعنى بعد اضراب ١٨—٥—٧٠ . وعند اعلان الاضراب الاخير اقترن القرار بتوقيع وزير المالية ، وينتظر الموظفون الان توقيع رئيس الجمهورية ! هكذا ما يزال الموظفون تائهين حتى الان بين توقيع واخر مع أن زملاءهم في الوزارة نفسها يتقاضون اجر الساعات الاضافية نسبة للاجر حسب القانون المعمول به !

٢ — اما المطلب الثاني فهو دفع اجور الساعات الليلية مضاعفة بالنسبة لاجور الساعات النهارية . وقد اجابت لجنة المفاوضة على ذلك أن الاجور سترتفع حكما في حال اقرار المطلب الاول ، ومعنى ذلك ان هذا البند الغي . وهو امر يشكل تحايلا مكشوفا اذ أن موظفي الهاتف يتقاضون عن كل ساعة اضافية بعد الظهر وليس ليلا ، ما مقداره ساعة ونصف نسبة للراتب ايضا .

٣ — تثبيت المياومين . وهنا كان الرد أن لجنة المفاوضة تترك بحث هذا المطلب بالاستناد الى الثقة بين اللجنة والمدير !

٤ — زيادة عدد موزعي البرقيات مع تامين الوسائل السريعة للقيام بمهامهم وتحسين هندامهم وتمتعهم بامتيازات الدرجة الرابعة التي ينتمون اليها . وقد « استجاب » المسؤولون لهذا المطلب بقرار صرف فوري لشراء اربع دراجات وكلف أربعة من الموزعين باجراء معاملات الجمارك ! هكذا تقلص المطلب ومعه المكاسب .

٥ — اعطاء الموظفين منحة انتاج او عائدات سنوية اسوة بموظفي وزارة المالية والجمارك والمصالح المستقلة . هذا المطلب ترك للدرس ايضا !

٦ — تعيين الموظفين كل حسب الوظيفة التي يشغلها حاليا بالتكليف . وقد اجري امتحان لهذا الغرض في اليوم الثالث للاضراب ولكن احدا لا يعرف متى ستظهر نتائجه وما سيكون من اعتراضات مجلس الخدمة المدنية عليه .

٧ — ايجاد غرفة راحة للموظفين . وقد ترك تحقيق هذا المطلب لرؤساء الغرف !

٨ — صرف المكافآت التي ترصد بالموازنة دون أن يعرف أحد كيف تصرف . وقد اجابت اللجنة أن المكافآت الغيت ؟!.

٩ — اعتبار موظف البرق والتلكس فنيا . ويترتب على ذلك ارتفاع اجره اليومي (الذي يعتبر عاديا الان) من ٦٤٠ قرشا الى ١٢ ليرة يوميا . هذا المطلب جرى دمجه مع المطلب السادس اي احيل الى نتائج الامتحان .

وبذلك تكون حصيلة نتائج الاضراب : توقيع وزير المالية على قرار الساعات بانتظار توقيع رئيس الجمهورية ، واجراء امتحان . اما المطالب الاخرى فدمج بعضها والغي بعضها واحيل بعضها الى الدرس . بلى ، ثمة انجاز اخر هو أن الدولة اشترت أربع دراجات نارية !.

هذه النتائج الهزيلة ذاتها كان المسؤولون يماطلون الموظفين بشانها في اليومين الاولين للاضراب ، ولم تحصل « الاستجابة » الا في اليوم الثالث ، أي بعد اضراب عاملات الهاتف . فلماذا حل اضراب الموظفين بهذا الشكل ودون الحصول على المطالب ، ولماذا خذلت عاملات الهاتف اللواتي دخلن الاضراب انتصارا لزملائهن ومن اجل مطالبهن الخاصة ايضا ؟!.

يبدو السبب شديد الوضوح : انه موقف قيادة الاضراب . فهذه القيادة لم تنتخب بل تشكلت من رؤساء الغرف « من فوق » ! وهذه بعض عينات من سلوكها اثناء الاضراب: رفض أحدهم أن ينزل الى مكتب البرق بحجة انه مصاب بضربة شمس قبل يوم واحد من الاضراب (يا للمصادفة) ، أحد الاعضاء عضو علني في « الجهاز » واخر يريد استرجاع هيبته على الموظفين بعد أن كبحوا معاملته السيئة لهم ، وثالث يريد ان يصبح رئيس غرفة التلكس العامة حيث تنهال هدايا الشركات على الرئيس في كل المناسبات . اما مندوب المياومين فقد ترك قضيته معلقة على سراب الثقة بالمدير الذي ذكرت مزاياه .

يبقى اضراب عاملات الهاتف . ومطالبهن ستة :

١ — مساواة رواتبهن برواتب مأموري الهاتف (أي رفعها من ١٧٥ ليرة الى ٢٠٥ ليرات) علما أن هناك موظفين عينوا حديثا على اساس ٢٠٥ ليرات .

٢ — اقرار درجة تدرج عن كل ثلاث سنوات خدمة فعلية للواتي ثبتن منذ سنة ١٩٥٦ .

٣ — تثبيت الموظفين المياومين .

٤ — الغاء عقد التعاقد المؤقت وتحويله الى عقد عمل مياوم دائم (حينها يصبح بامكانهن الاستفادة من الاجازة السنوية والمرضية) .

٥ — اعفاء موزعي وموزعات الهاتف والتلستار من رسوم الهاتف .

٦ — اعطاء منحة انتاج على غرار موظفي الجمارك والمياه .

ويستمر اضراب العاملات في ظروف صعبة ، ظروف فقدان التنسيق بين اصحاب المصلحة الواحدة والمطالب المتشابهة ضمن الوزارة الواحدة . وهو امر يجعل في مكنة الدولة أن تستفرد بالمضربين قطاعا بعد اخر. وهو ما استطاعت أن تفعله حين فكت اللحمة بين اضراب موظفي البرق المركزي المنحل واضراب عاملات توزيع المخابرات المستمر .

ومع ذلك فان استمرار اضراب العاملات يحمل في حد ذاته امكانات ضغط على الدولة قد تواجهها بتلبية جزئية لبعض المطالب (رفع الاجور والتدرج مثلا) وبوعود باحالة المطالب الاخرى على الدرس والثقة وصلاحيات المدير !.

نقابة معلمي المدارس الخاصة

إلغاء الديمقراطية الداخلية في خدمة مصالح أصحاب المدارس

في الخامس من تموز سنة ١٩٧٠ انعقدت الجمعية العمومية لمعلمي المدارس الخاصة ، وجدول اعمالها : اقرار مشروع نظام داخلي جديد اعده مجلس النقابة . لكن نص هذا النظام « الجديد » يشبه الذي سبقه ، ولا فرق بين الاثنين من ناحية المحتوى.

معركة النظام الداخلي

ما هو غرض هذه الجمعية العمومية ؟

ما معنى الاقتراع ؟

لماذا دعا المجلس الى جمعية عمومية في ظروف غير ملائمة : الامتحانات ، العطلة الصيفية ؟.

لماذا لم يقم المجلس بحملة اعلامية وما المانع في أن تعقد الجمعية بعد هذه الحملة ، اي في تشرين حيث يكون المدرسون مهتمين بالقضايا النقابية ؟

اننا على ثقة من أن توقيت انعقاد الجمعية ، و « انتزاع » الاقتراع (نقول « انتزاع » لان ١٥٠ مدرسا فقط حضروا من اصل ٣٠٠٠ منتسب الى النقابة) حول نص سلق سلقا ، كل هذا ، وليس بنظرنا مجرد صدفة ، لكنه مخطط يهدف الى نسف العمل النقابي .

ولن نتمكن من فهم موقف مجلس النقابة دون عودة سريعة الى اضرابي سنة ١٩٦٨ — ١٩٦٩ ثم سنة ١٩٦٩ — ١٩٧٠ المدرسيتين ، والى الحركة النقابية التي ولدت في خضم هذين الاضرابين .

اختلف هذان الاضرابان نوعيا عما سبقهما من اضرابات نقابية ، فازدياد عدد المنتسبين الى النقابة من خلالهما ليس سوى دلالة على ذلك ، اذ قفز هذا العدد من ٢٠٠٠ منتسب سنة ٦٧ الى ٣٠٠٠ اليوم ، كما أن الجمعيات العمومية اليوم تضم حوالي ٦٠٠ منتسب، بينما كانت تقتصر على حضور ٢٠٠ منتسب قبل سنة ١٩٦٨ . ان عدد المنتسبين قد زاد بنسبة ٣٠٠ بالمائة خلال سنتين . ولم يكن ذلك دون ان يثير قلق الدولة ومديري المدارس الخاصة .

اما نحن فنفهم هذا الازدياد في عدد المنتسبين باعتبار :

— دوافع الاضراب من جهة .

— ثم طريقة متابعتهما من قبل الجمعية العمومية والمعلمين .

اما الدوافع فلا مجال للانكار أن المطاليب المهنية (زيادة الاجور ، غلاء معيشة ، التقاعد) ، هي التي قامت بالدور الاساسي لا بل الوحيد في تعبئة الاساتذة وتحريكهم ، خاصة اذا نظرنا الى المعلمين الثانويين . لكن سرعان ما تدخلت المسائل النقابية الصرف ، ورغم أن المعركة بقيت في اساسها معركة مهنية ، فانها كانت تحتوي على عناصر قادرة على تحويل هذا الافق المهني التقليدي نحو قضايا نقابية وديمقراطية : ساد جو من الاشمئزاز العام ضد مجلس النقابة عندما رأى الاساتذة أن مجلسهم يقدم تنازلات عديدة لصالح الدولة والمدارس الخاصة ، وأن هدفه الوحيد هو احباط كل حركة معارضة حقيقية .

عندئذ رفض المدرسون أن يخولوا المجلس كل الصلاحيات لتحقيق مطاليبهم ، وعقدت جمعيات عمومية لا تنسى انتزعت حقها في الديمقراطية لمراقبة اعمال المجلس ، كما استرجعت زمام أمرها فكانت تلك أول مرة تتصرف فيها الجمعية العمومية بمصيرها . وانتقل مركز السلطة من المجلس النقابي المؤلف من ١٢ عضوا الى الجمعية العمومية نفسها : واهمية هذا الانتقال كبيرة : فمجلس النقابة عندما كان له حق تقرير مصير الاساتذة ، كان يطيع توصيات الدولة والمدارس الخاصة ، ولا يبحث عن مصالح الاساتذة والنقابة . وكان هذا الضغط المزدوج — ضغط الدولة وضغط المدارس — يشكل مركز السلطة . لكن اليوم ، وبعد أن تسلمت الجمعية العمومية زمام امرها ، فقد هذا الضغط كثيرا من فعاليته. خاصة وأن كل مدرس صار يشعر أنه آمن ، بعيدا عن رقابة المدرسة ، وصار يعبر عن ارائه في الاقتراع دون أن يخشى غضب ادارته . كما كان بامكانه أن يراقب هو بنفسه كل وعد أو كل خبر يصدر عن مجلس النقابة ، ولا يخشى أن يفتضح أمره اذا اقتضى الواجب ذلك .

وكان أن وفر هذا الجو فرصة ، ادرك فيها الاساتذة أن قوتهم بتضامنهم ، كما أنهم فهموا ان التهديدات لا تؤثر عليهم وأن لا مجال لمراقبة اقتراع متى كان سريا . ثم انهم تنبهوا أن مصالحهم لا تلتقي دائما ومصالح ادارتهم ، وأن هذه الاخيرة لا تعرف حدودا في سوء معاملتهم اذا لم يطيعوها ... فشعروا بحاجتهم الى نقابة قوية تراقبها الجمعية العمومية الديمقراطية ، ويكون لهذه الاخيرة كلمة الحسم في النقاش . لذا ، طالبوا بتغيير النظام الداخلي للنقابة ليثبتوا مكاسبهم شرعيا .

كان النظام الداخلي السابق كانظمة سائر المؤسسات السياسية اللبنانية ، يرتكز على نظرة الى الحكم اقطاعية عشائرية واذا عدنا اليه وجدنا السلطة كلها بيد مجلس النقابة دون أن يكون هناك أية صلاحية للجمعية العمومية .. الى درجة أن هذه الاخيرة لم تعد قادرة على تنفيذ ما بقي لها من سلطة طالما انه لم يكن في وسعها أن تجتمع دون دعوة من المجلس ، ولا أن تقيل عضوا من المجلس او المجلس كله . لم يبق لديها ، اذن ، سوى الانتخابات السنوية كطريقة لتجديد عهد عضو او اقالته . لكن المجلس كان يؤدي خدمات شخصية جمة يكتسب الاساتذة من خلالها . ثم ان تجزئة العمل النقابي على المناطق والمنافسات الطائفية بالاضافة الى ضغط المدارس والكهان والشيوخ ، كان لهما دور اساسي في تزوير الانتخابات وتحقيق الفوز لاكثرية تنتفع بالولاء لمثل ذلك الرعيل .

أما مجلس النقابة الاخير فقد أوكل اليه مهمة انجاز مشروع نظام داخلي جديد يعطي للجمعية العمومية كل الصلاحيات لانها هي وحدها تستطيع الافلات من الضغوط المختلفة (كما رأينا فيما سبق) . لكننا نرى مشروع النظام الداخلي يعود فيكرس صلاحيات مجلس النقابة وسيطرته المطلقة . يتذرع هذا المجلس بانشاء مجلس مندوبين تحصر فيه صلاحيات الجمعية العمومية . وذلك — على حد قول المجلس — لتسهيل العمل وتركيزه . لكن مجلسنا يريدنا أن نغفل أنه بانتزاعه صلاحيات الجمعية العمومية لاعطائها لمجلس المندوبين، يهدف توفير امكانية رقابة النقابة لنفسه . يريدنا أن نغفل أن كل عضو في مجلس المندوبين سيخضع لضغط مديره . وأن الاب اغناطيوس مارون سوف يجمع الاعضاء ويهددهم جماعيا وفرديا . وأن الطريقة الوحيدة لابقاء النقابة على ما هي ، هي بحصر صلاحيات الجمعية العمومية ضمن مجلس المندوبين .

خلال الاضرابين الاخيرين ، استفاق المدرسون من سباتهم ويأتي النظام الداخلي الجديد ليمحو الطريق المجتازة حتى اليوم وليشل الحركة لسنين مقبلة .

بسبب ضعف الوعي السياسي في لبنان كان نجاح العمل النقابي للمعلمين مشروطا بمطاليب اقتصادية ومهنية تهم اكثرية هذه الفئة . وبما أن اضرابي ٦٨ — ٦٩ و ٦٩ — ٧٠ اديا الى دفع زيادة الرواتب للمعلمين الثانويين فقد ضعف نشاطهم النقابي وانعكس ذلك على نشاط المدارس الخاصة المجانية . فكان من نتائجه فشل الجمعية العمومية الاخيرة ، وتمكن مجلس النقابة من تمرير مشروع النظام الداخلي الذي يكف أيدي جماهير المعلمين الخصوصيين عن العمل لمصلحتهم القريبة والبعيدة. والمجلس عوضا أن يوعي المعلمين ويقودهم الى تحقيق مطاليبهم ، نجده يتآمر عليهم فيوقت انعقاد الجمعية العمومية بحيث لا يحضر الا القليل ممن كان مواليا لاعضاء المجلس . وفي المناقشة نجده يقف الموقف الذي تمليه عليه مصلحة المدارس الخاصة وتوجهات السلطة بهدفين : احدهما مباشر : هو فك التحالف الذي اظهرته الاضرابات الاخيرة بين معلمي المدارس المجانية . فهذا يضعف تحرك هؤلاء ويجعل اي اضراب يقومون به غير ذي فاعلية لان ابناء الفقراء وحدهم يتعرضون في حال الاضراب للتعطيل والضرر ، واهتمام الدولة بهم يا لطيف !.

والهدف الاخر بعيد : هو شل العمل النقابي بانتزاع صلاحيات الجمعية العمومية. فالحالة الاقتصادية في لبنان في تراجع مستمر ، ولا تسمح بتلبية المطاليب التي ترافق غلاء المعيشة . لذلك فان المعلم الثانوي الذي تناقصت القيمة الشرائية لدخله سيتحرك للمحافظة على مستوى معيشته . واذا كثرت مشاكل المدارس الخاصة وتلاحقت ، اضطرب وضعها واصبحت في خطر مطالبة الاهالي بتاميمها من هنا — ولقطع الطريق — لجات النقابة بالتعاون مع اسيادها الى بعثرة العمل النقابي للمعلمين ،، والى وضع زمام الامور جميعا في يدها هي ..



لينينية «الطريق»

واخيرا ، تحقق ما وعدتبه مجلة « الطريق » ، فصدر العدد الخاص منها عن : « لينين .. واللينينية .. وأوضاعنا » ، وذلك احتفاء بالذكرى المئوية لميلاد لينين . واذا كانت اللينينية هي ، كما تصفها مجلة الطريق ، نظرية للثورة ، واول تجربة عملاقة للنضال الثوري ، وقوة مادية تحرك مجموع التاريخ المعاصر كما تجسدت في المنظومة الاشتراكية (يبدو أن الطريق تهمل دور الصين) ، اذا كانت فعلا كذلك ، فان ما نود معرفته في مقالنا هذا ، الى اي حد تساهم المجلة في التعريف « بأفكار لينين وكيف تسترشد بها » ؟ وهذه المحاولة تقتضي أن نتبين الخلفية النظرية للمجلة عبر المنظر في تركيب العدد اولا وفي محتواه ثانيا ، مركزين الاهتمام على الكيفية التي تستخدم بواسطتها المفاهيم اللينينية الاساسية في تحليل أوضاعنا واستنباط أساليب نضالنا .

ان نظرة سريعة الى هذه المقالات التي يتركب منها العدد تبين انها تتناول موضوعات لا تنتظمها اطر نظرية محددة ، فليس فيها مقال واحد يقدم محاولة لتنظير الممارسة اللينينية في أي حيز من الحيزات التي تدخل في تركيب البنية الاجتماعية (اقتصاد ، سياسة ، ايديولوجية) ، اذ معظم المقالات تعالج موضوعات جزئية ومبعثرة : لينين وقضية التحرر الوطني ، لينين والحزب ، لينين والديمقراطية .. لينين والادب .. الخ ، وبالطبع فان « المتطرفين » في « الطريق » سياخذهم العجب من هذا الطرح للينينية بحجة ان لينين تناول نفس هذه القضايا دون ان يبحث المسائل على المستويات التي تتكلم عنها . وهذا صحيح ، بمعنى أن لينين اهتم بالتحليل العيني للواقع الملموس ، وبالتالي ، بتحديد المهام ، ووضع الخطط ، واتخاذ المبادرات، وذلك في حدود المرحلة التاريخية التي شكلت الحد الفعلي والعيني لممارسته السياسية . ولكن الشيء الاساسي الذي لا تصل المجلةالى وعيه (ويتحول هذا الى خطأ نظري) هو ان معرفة الافكار لا تعني ابدا ترديدها على طريقة السرد الحدثي ، دون استيعاب الاطار النظري الذي يفسرها في سياقها التاريخي المحدد . فهي — اي المجلة — تقوم بعملية عرض تاريخي تتعرض فيها لمختلف القضايا الاساسية التي واجهها لينين ، فتلخص الافكار والمواقف (والبعض منها جيد على هذا المستوى) على شكل مبادىء وقوانين اكتشفها لينين وطورها . الا أن القضية ليست مجرد حديث عن مبادىء وقوانين أو « تأكيد لصحة الموضوعات اللينينية » (نقولا شاوي — صفحة ١٠) بقدر ما هيمعرفتنا للعلاقتبين هذهالافكار والاوضاع التاريخية ، اي بين النظرية والممارسة . واذا كان الطابع الغالب على الممارسة اللينينية هي كونها ممارسة سياسية، كما يقول التوسير ، فان من مهمات الذين يسترشدون باللينينية ان لا يكتفوا باستعراض تاريخي ، مدرسي ، لهذه الممارسة ، لانهم بذلك يقضون على امكانية فهمها ، ما لم يترجموا العناصر التاريخية الى « لغة نظرية » . وهذا لا يعني مطلقا أن عمل « المنظر » هو أن يتوصل الى انتاج « نظم فكرية مغلقة ونهائية » . هذه النظم التي حاربها لينين ، كما هاجمها غرامشي فيما بعد ، اذ النظرية لا تستمد قيمتها من بنيتها الداخلية والشكلية ، ولكن من فعاليتها على أن تعبر عن نفسها في كل مرة ، وفي اية مرحلة ، بلغة الاوضاع العينية الخاصة ، وذلك بما تقدمه من امكانيات لمعرفة غنية وخصبة للواقع ، وبالتالي لفهم الحلول لكل المشاكل التي تعترض مسيرة النضال الثوري . واللينينية ، كممارسة ثورية ، تعتبر تطويرا حيا واغناء كبيرا للماركسية بما قدمته من الاساليب والادوات التي تساعد على الحركة والتأثير في وضع عيني جديد ، واذا كانت الماركسية في جوهرها الاساسي قد قدمت لاول مرة نظرية علمية للتاريخ، فان اللينينية ليست مجرد وجه عملي للماركسية ، على أنها تطبيق لمقولات على واقع جديد . والقول بتطبيق الافكار على اوضاع جديدة هو بحد ذاته مقولة لا ماركسية — أي غير علمية — اذا علمنا اهمية الدور الذي تعينه الماركسية للفكر ، كبنية فوقية ، من حيث تأثيره في حركة الواقع . ونحن نجد أن لينين كان لا يفهم الماركسية كنظام من المقولات الجامدة والصحيحة التي تصلح لان نطبق في اي وضع بل عمل على اكتشاف هذه المقولات ضمن الوضع الذي كان يمارس في اطاره عمله الثوري ، وذلك بتحليله هذا الوضع وادراك سماته الخاصة وظروفه الدقيقة وملابساته.

ولذلك فان محاولات « التعريف » بأفكار لينين يجب أن تسبقها محاولات « لمعرفة » هذه الافكار ، ومعرفتها لا تكون بنقلها ، حتى ولو تم ذلك بمعرفة شاملة لكل تفاصيل الوضع الروسي وتأثراته بالاوضاع العالمية. فالنقطة الاساسية هي صياغة المفاهيم في اطار نظري ، ذلك انه اذا كان كل وضع ، هو في النهاية ، وضع خاص، فان مجمل المفاهيم التي تنتج فيه ، تفقد اهميتها وفعاليتها ، وبالتالي لا تعود صالحة لان تلعب دورا فيأوضاع اخرى ، عندما لا تدرك العلاقة بين هذه المفاهيم والوظيفة التي يؤديها كل واحد في مجاله المحدد . فالمعرفة العلمية باللينينية تقتضي أن ندرك العلاقة بين المفهوم وموضوعه الخاص ، لان المفهوم لا يخلقالموضوع من جهة أولى (هيجل) ولا يعكسه من جهة ثانية (التجريبيون) بل ينتجه على صعيد الفكر في كل وضع عيني (١) .

وبهذا فقط يمكن أن نتجاوز خصوصية الوضع الى ادراك مقاييس ثابتة وصياغة مفاهيم مرنة يمكن اكتشافها في مجالات اخرى . هذه العملية ، أي ادراك العلاقة بين المفهوم وموضوعه ، وكيف أن انتاج المفهوم هو في نفس الوقت انتاج للموضوع ولكن على المستوى النظري ، هي ما يجب أن توضحه محاولات « التعريف » بلينين وافكاره ، لانه بذلك يمكن الوصول الى تمثل السياق النظري لتفكيره ، أي تنظير للممارسة اللينينية . هذا التنظير لا بد منه ما دامت احدى المقولات اللينينية الاساسية التي يتغنى بها الماركسيون — اللينينيون هي : « لا ممارسة ثورية بلا نظرية ثورية » . وهذا لا يعني مطلقا اننا ندعي لانفسنا القيام بتنظير اللينينية ، ولكن ذلك لا يمنعنا من القول بان طريقة الوصف والتقرير التي تغلب على كتابات المجلة لا توحي بانها تتجه نحو انجاز مساهمات نظرية لفهم اللينينية، واستخدامها كاداة للممارسة الثورية في ظروفنا الراهنة .

نظرية الحزب عند لينين

فاذا اخذنا على سبيل المثال نظرية الحزب عند لينين ، نلاحظ أن المقال الذي يتعرض لهذه القضية (محمد حسين رؤوف — العراق) لا يتضمن اكثر من تتبع لممارسات لينين السياسية واشكال النضال الذي خاضه ضد الاقتصادية والعفوية والانتهازية ... الخ . وحتى الحديث عن كتب مثل « ما العمل » و « خطوة الى الامام وخطوتان الى الوراء » لا يغير شيئا من سياق المقال ، اذ الاستشهاد بلينين لا يخرج عن الحدود التي ترسمها النظرة ذاتها الىالنصوص اللينينية، بحيث انه يخدم منهجية معينة . فالاستشهاد ضروري بقدر ما يساعد على توضيح العرض وربط الاحداث ترابطا شكليا . فعندما اراد محمد رؤوف أن يبين كيفية نشوء نظرية الحزب اللينينية يصف ذلك بقوله ان « نظرية الحزب نشات مع تطور الثورة الروسية والعالمية ، وعبر الصراع الحاد مع التيارات السياسية والايديولوجية الاخرى » (الطريق — صفحة ١٧٠) ، على انه يتبع ذلك بعرض سريع لاهم الموضوعات الاساسية في « ما العمل » . وهو بذلك لم يتطرق الى المعطيات الاساسية التي حكمت نظرة لينين الى الحزب ، ومن اهمها حدثان (٢) : الاول دخول الرأسمالية في مرحلة الامبريالية ، والثاني مقاومة الانظمة والتدني في مبادرات الطبقة العاملة اذا قيست الى مبادراتها في الفترة ما بين ١٨٣٠ — ١٨٤٨ .. وهذان الحدثان جعلا اللينينية تتميز بخاصتين : ضرورة محاربة التيار العفوي والاقتصادي ، وادراك اهمية المجابهة . من هنا ادراك لينين لاهمية الوعي الذي يحمل من خارج الطبقة العاملة ، وتركيزه على استقلالية الحزب عن الطبقة ، استقلالية لا تعني الانفصال عن الطبقة ولا الالتصاق بها . وعلة المقال لا تكمن فقط في كون الكاتب لا يوضح المعطيات التاريخية التي تشكل العناصر الضرورية لتفسير النظرية اللينينية للحزب ، ولكنه يتحدث عن « المبادىء الاساسية لحزب بروليتاري ثوري .. وازدهار الديمقراطية الحزبية وتجسدها باعلى صورها واشكالها » (صفحة ١٧٦) دون أن يبحث مسالة العلاقة بين الحزب والطبقة . واذا كان لينين قد جسد هذه العلاقة في ممارساته السياسية والنظرية ايضا (ما العمل) ،فان العلاقة بين هذين المفهومين — الحزب والطبقة — لا يتم ادراكها ، اي تنظيرها ، الا على مستوى اخر ، وهو ادراك العلاقة بين المستوى السياسي كبنية فوقية ، وبقية المستويات . وفي هذا المجال يمكننا أن نعتبر غرامشي ، احد الذين طوروا اللينينية بتنظيرهم الممارسة اللينينية انطلاقا من ممارسات اخرى (قيادة غرامشي لنضال الحركة العمالية في ايطاليا بين ١٩١٧ — ١٩٢١) فقد شدد غرامشي على تميز البنية السياسية (٢) . ومن نتائج هذا التميز ، الاهمية التي اعطاها لينين ، ومن ثم غرامشي ، للحزب كفاعل في العملية التاريخية ، هذا الحزب الذي يكون مستعدا لمختلف اشكال النضال السياسي في كل وضع ثوري ، وهذا يعني أن الحزب لا يمكن ان يلعب الدور الذي جسده لينين وأراده له من دون فهم البنية السياسية : درجة تميزها ، علاقاتها بالبنى الاخرى وأن يكون الحديث عن الديمقراطية ، والمركزية ، وعدم الانسياق وراء العفوية ، يكون ذلك مجرد «كتابة فصل منالتاريخ الماضي» والكلام لغرامشي ايضا . والنتيجة هي أن يحيا الحزب حياة داخلية (البيروقراطية) وأن يسير باتجاهات سياسية معروفة : الانتهازية، والتجريبية ... هذه التهم التي تجيد مجلة « الطريق » اطلاقها وتوزيعها .

وهذه الخلفية النظرية (الايديولوجية)(٣)، أي هذا الفهم الايديولوجي للينينية، التي تتحكم بتركيب المقالات ومضمون العدد ذات صلة وثيقة بالممارسة السياسية لبعض الاحزاب الشيوعية العربية ان لم يكن اكثرها ، هذه الممارسات (التجريبية .. والبيروقراطية) التي كانت حياة لينين (وما اكثر ما تمجدها مقالات العدد) تجاوزا لها وحربا عليها .

ولناخذ حركة التحرر العربية التي تخصص لها المجلة اكثر من مقال . يؤكد نقولا شاوي بصحة « أن مجمل الاحداث والتطورات التي تكشفت وتتالت بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ .. تحتم ضرورة تجاوز المرحلة الراهنة في حركة التحرر في البلدان العربية .. الى مرحلة اعلى .. وأن الظروف الموضوعية لتجاوز هذه المرحلة ظروف ناضجة ، وهذا ما يجعلنا نركز على ضرورة استكمال شروطها الذاتية » (الطريق، صفحة ١٦) . ولكن ما هي دلالة هذا التاكيد ؟ وما هي الضرورة العملية التي يفرضها ؟ أي ما هي المهام التي تطرح نفسها على القوى الثورية ، اذا كان تحليل الاوضاع ينبىء أن شروطا جديدة هي في طور التكوين ، وبالتالي فان مرحلة جديدة ستواجهها هذه القوى ؟ ان الحديث عن « ظروف ناضجة » يسوقنا الى الحديث عن القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج، فولادة مرحلة جديدة،تعني أن النظام الاجتماعي قد طور القوى الانتاجية الى حد لم يعد قادرا على استيعابها (٤) ، اي الى الحد الذي تصبح فيه علاقات الانتاج عائقا امام تطورها . وهذا يسوقنا بدوره الى تحليل للقوى العاملة في نظام ما وللعلاقات بين هذه القوى . وهذا التحليل لعلاقات القوى هو الذي يكشف الاحتمالات التي يمكن أن يتجه اليها وضع من الاوضاع ، وبالتالي يساعد على تحديد المهام التي يمكن أن يضطلع بها الحزب الثوري .

فالحرب التي خاضتها الانظمة العربية «التقدمية» في حزيران ١٩٦٧ ضد الامبريالية وقاعدتها اسرائيل ، لا تحددها العلاقات الدولية فقط ، وانما تحددها ، بالدرجة الاولى ، العلاقات الاجتماعية داخل الانظمة العربية نفسها . ولذلك فان التاكيد بان « الهجوم الامبريالي الصهيوني.. استهدف أسقاط الانظمة العربية التقدمية ، وتسديد ضربة ساحقة لحركة التحرر العربية » (الطريق — صفحة ١٥) يجب أن لا ينسينا أن هذا الهجوم قد بين أن هذه الانظمة التي لعبت دورا تقدميا في قيادتها لحركة التحرر الوطني والاجتماعي في مرحلة معينة ، بدأ دورها التقدمي يتقلص لانها اصبحت عاجزة بحكم طبيعتها وعلاقاتها مع سائر الفئات الشعبية على تجاوز المرحلة الراهنة ، والا فما هي قيمة الحديث عن نضج الظروف الموضوعية. وهكذا فانعجز الانظمة ليس مرده الى انها مستهدفة من قبل الامبريالية والصهيونية ، بل لان الحرب كشفت التناقضات بين الشعارات التي تطرحها هذه الانظمة (التحرير ، الوحدة ، الاشتراكية .. الخ) والقوى التي يمكن أن تحشدها .

واذا كان شاوي يعتبر ان المهام الوطنية والاجتماعية التي تفرضها المرحلة الجديدة تقتضي « اطلاق حرية العمل والمبادرة لجماهير الطبقة العاملة والفئات الكادحة الاخرى ومنظماتها .. الخ »

فهل تتجه الانظمة العربية فعلا نحو تحقيق هذه المهام التي يعددها نقولا شاوي ؟ هل تسمح بالمشاركة الشعبية ؟ وهل تفسح المجال لنمو المنظمات الشعبية ؟ وهل تقاوم الرجعية المتحالفة مع العدو ؟ .. الخ ، والجواب الفعلي على هذه الاسئلة تقدمه ممارسات الانظمة نفسها : تصفية الشيوعيين ، وقمع المظاهرات الطلابية والعمالية في مصر وسوريا، لقاء فيصل وبومدين والمطالبة بخروجالاساطيل من البحر المتوسط ، قومية المعركة واتهامات القذافي باسم العروبة والاسلام لليسار ، السكوت على المجزرة البربرية في الاردنلتصفية حركة المقاومة ... الخ . وبالرغم من أن نديم عبد الصمد ينتقد البورجوازية الصغيرة، ويعتبر أن انجاز المهام المطروحة يقع على عاتق الطبقة العاملة واحزابها : « افتقارها — أي البورجوازية الصغيرة — الى نظرية علمية متكاملة .. التناقض مع مصالح وحاجات التطور الموضوعية للمجتمع كله .. الوقوف ضد توسيع الديمقراطية .. تسعير العداء للشيوعية » (الطريق صفحة ٣١) ثم يضيف « على عاتق الطبقة العاملة انجاز هذه المهمة وايصالها الى نتيجتها المظفرة » (الطريق صفحة ٣٣) ، بالرغم من ذلك كيف نفسر طرحه لشعار « رفع القدرة العسكرية » بينها ما دامت هذه الانظمة تسير في الاتجاه للانظمة العربية التقدمية » ، والتنسيق فيما الذي يفقدها تقدميتها ؟ وما هي مهمة الحزب الشيوعي الذي يتصف « بالوضوح والحزم »؟ هل هي التوجه للانظمة العاجزة أم هي العمل على التوجه الى الجماهير واخراجها منالاطر السياسية والايديولوجية التي تطمس وعيها وتشل مبادراتها التي يشدد الرفيقين شاوي وعبد الصمد على اطلاقها .

الطريق

لينين.. اللينينية.. وأوضاعنا

ان الاتجاه الذي تسير في بحره البورجوازية الصغيرة يشير الى أن هذا الصراع تحدده مصالح هذه البورجوازية وحاجاتها في ضبط التوازن الداخلي ، أي الابقاء على العلاقات البنيوية القديمة التي تنتسب الى المرحلة التي كشفت الاحداثضرورة تجاوزها ، والا كيف نفسر مهادنة الانظمة للرجعية ، وتقييدها للمنظمات الشعبية . وعندما يقول عبد الصمد ، في معرض نقده التضامني للانظمة العربية : « لا يمكنالاستمرار بعملية التحويل الاجتماعي وتعميقها .. بالوسائل القديمة التجريبية والتدابير الفوقية، والاعتماد على التاييد العاطفي للجماهير ، وعدم اخذ القوانين الموضوعية للتطور .. باكمل الاعتبار » (الطريق صفحة ٣١) ، عندما يقول ذلك فانه يتناسى أن الانظمة العربية لا يمكن أن تقدم اكثر ما تملك لانالاتجاه نحو تغيير في العلاقات البنيوية ، يفترض حتما تغييرا في علاقات القوى ، وهذا التغيير الاخير لن يكون لصالح الطبقة المسيطرة ، بل على العكس ، فانه سيؤدي الى تحطيم أشكال سيطرتها . ولذلك فان المطالبة برفع القدرات العسكرية للانظمة التقدمية وتعزيزها بالمعونة «المنزهة» من الاتحاد السوفياتي ، وطرح اقامة « جبهة شرقية » وغيرها من المطالب التي تطرحها « الطريق » ، بالاضافة الى جريدة « الاخبار » الاسبوعية ، هي طرح لشعارات لا تلخص المهام التي يتحدث عنها شاوي وعبد الصمد ، لانها ، اي الشعارات ، لا تتوجه اصلا الى القوى التي على « عاتقها » — والكلمة لعبد الصمد — ومن مصلحتها أن تقوم بعملية التحويل الاجتماعي . هذا التوجه وحده هو الذي يكون بداية مواجهة فعلية مع القوى المعادية .

ان النقد اذا فهم بمعناه اللينيني ، أي الجدلي ، لا يكون بدعم الانظمة التقدمية ، ولا باسقاطها ، بل بمعرفة قدراتها واتجاهاتها وكشف كل ذلك للجماهير ، والا فان عملية النقد لا تتجاوز الفصم بين الشعارات والمهام ، والفرق في « التجريبية » .

موقف « الطريق » من القضية الفلسطينية

ولو استعرضنا موقف المجلة من القضية الفلسطينية نجد انه محكوم بنفس النظرة . يشير عبد الصمد اولا الى « التصحيحات الجدية » التي طرأت على موقف الحزب الشيوعي من هذه القضية ، والتي كان من شانها أن تقدم تقييما جديدا لها ، بمعنى « أن اسرائيل هي كيان مصطنع غريب انشاته الدول الاستعمارية ... لضرب امكانيات تطور العالم العربي وشق وحدة المشرق العربي عن المغرب العربي ... الخ » (الطريق صفحة ٨٥) (هذا يدل على انالحزب لم يكن قد توصل ، قبل المؤتمر الثاني ، الى أن اسرائيل هي كيان مصطنع) . هذه الاشارة — الاستنتاج — تسمح للسيد عبد الصمد بتحديد موقف واضح من المقاومة ونضالها : لا يمكن للشعب الفلسطيني أن يقرر مصيره في المخيمات ، بل على أرضه وفي وطنه ، ضرورة « المشاركة » بالمقاومة الفلسطينية بشكل فعال ، الترابط الجدي بين نضالنا ضد الاستعمار وبين نضالنا في سبيل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني . وقد ترجم هذا الموقف عمليا بنشوء « قوات الانصار » و « الحرس الشعبي » وتقديم الشهداء على أرض المعركة . الا أن هذا الموقف المسرف في عموميته لا يغنينا عن طرح اسئلة ملحة وضرورية : ما هي الحلقة التي تربط بيننضال الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره على ارضه وبين وجوده في المخيمات ؟ ما هي طبيعة الترابط بين النضال الفلسطيني ونضال القوى الثورية العربية ؟ وبالتالي ما هي حدود المشاركة بالمقاومة الفلسطينية ؟... هذه الاسئلة لا بد من توضيحها في الوقت الذي اخذت تشير فيه الاحداث العربية والدولية المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي (ولست بحاجة الى تعدادها لان نديم عبد الصمد يعرفها جيدا) الى أن مواقف الدول العربية السياسية والعسكرية انما تسير في وجهة مباينة للوجهة التي يسير فيها النضال الفلسطيني. هذا التباين ، وان لم تكتمل صورته بعد ، له دلالة سياسية عميقة ، هي التناقض الاساسي بين ما تقدر عليه الانظمة العربية وتتجه نحوه ، وبين ما تمثله المقاومة وما تطرحه من مهام . فالانظمة العربية تتجه نحو الحل السلمي ، أي الاعتراف — ولو كان مبطنا — بالكيان الاسرائيلي والابقاء على قاعدة الامبريالية . أما المقاومة والقوى الثورية الاخرى فانها تتجه الى تصفية الكيان الصهيوني وما يمثله من مصالح . واذا كان موقف الحزب الشيوعي محددا سلفا بقرارات مجلس الامن فان « المشاركة » بالمقاومة الفلسطينية تصبح بدورها محددة بتطبيق هذا القرار ، أي انها تقف عند حدود ما يسمى بالحل السلمي مهما اختلفت الصياغات والقرارات ... وبهذا يمكن الشك بامكانية « قوات الانصار » التي « باركها » الاتحاد السوفياتي ، على أن تلعب «الدور الكبير» الذي يتوقعه لها عبد الصمد داخل المقاومة ، ما دام هذا الدور لن يتجاوز الاعتراف باسرائيل وتكريسها « ككيان مصطنع » في العالم العربي. والحديث عن « المبادرة » يكون حديثا عن الاختناق والاستسلامعندما تكون المبادرة مشلولة داخل الاطار السياسي الذي تفرضه علاقات القوى داخل الانظمة العربية من جهة ، (مصالح البورجوازية الصغيرة) وعلى المستوى العالمي من جهة ثانية (سياسة التعايش السلمي) .

هذه « الانتهازية » في المواقف تتحول الى « يسارية » بالرغم من أن « الطريق » تتحدث بكثرة عن « مرض الطفولة اليساري» وعن « الثوريين » و « الثوريين جدا » ... الخ . يبدو ذلك عندما يحدد نقولا شاوي الهدف المرحلي للحركة الثورية اللبنانية على انه « اسقاط نظام الطغمة المالية على اساس كونها المهمة المرحلية الرئيسية والخطوة الاولى نحو الثورة الاشتراكية » (الطريق — صفحة ٢٦) فعدا كون السيد شاوي لا يتطرق الى المقاومة واثرها على ميزان القوى داخل الوضع اللبناني ، فان تصوره لطبيعة المرحلة الراهنة وما تطرحه من مهام على القوى الثورية، لايعادله بعدا عن اللينينية الا تصوره لها قبل المؤتمر الثاني للحزب ، بحيث انهذا الاخير تقز من تحالفه مع احد اطراف نظام الطغمة (النهج) الى المطالبة باسقاط نظام هذه الطغمة . فما عدا مما بدا حتى يقف محللنا هذا الموقف الذي يخجل « اتحاد الشيوعيين » والثوريين المغامرون من وقوفه؟ هل تستدعي التطورات التي حدثت على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الاجتماعي أن يقفز الحزب الشيوعي من « الانتهازية » الى « اليسارية » ؟ . ما تنبغي ملاحظته هنا هو ان هذه « اليسارية » لم تكلف الحزب أيتغيير في موقفه المعتاد من السلطة (التاثير عليها من خلال التحالف مع احد اطرافها) ، فاذا بالانتهازية المكشوفة تجد لها من اليسارية ستارا . وليس في هذا جديد ، على اي حال، لان اليسارية الفارغة لم تحل في يوم من الايام دون البقاء على خط انتهازي ولانها لم تكن في يوم من الايام متناقضة مع الانتهازية .

الخلاصة

ما هي الخلاصة بعد عرض هذه النماذج من « لينينية » الطريق ؟ وما هو الخيط الاساسي الذي يجمع بينها ؟ ان الممارسة النظرية التي تكشف عنها المجلة تتسم بخاصتين : الاولى معالجة نظرية للينينية يمكن وصفها بانها قراءة ايديولوجية (غير علمية) لها ، وذلك لانها تقتصر على تاريخ المفاهيم وتلخيصها ، اي النظر اليها كاحداث ، دون محاولة بيان ترابطها او تشكيل الاطار النظري الذي يقترح امكانية استخدام هذه المفاهيم في أوضاع اخرى . والثانية تحليل للاوضاع اللبنانية والعربية يقوم على تاكيد « صحة الموضوعات اللينينية » لا على اعادة اكتشافها في أوضاعنا العينية الخاصة ، يبدو ذلك في الفهم بين المعالجة النظرية والممارسةالسياسية بمعنى الفرق في التجربة والالتحاق بالواقع دون القدرة على فهمه والتاثير في حركته : شعارات لا تلخص المهام المطروحة ، غياب الوجه المستقل للحزب الجماهيري والوقوع في الاطر السياسية والايديولوجية للطبقات المسيطرة ... الخ .

كيف يمكن تفسير هذا النمط من الممارسة النظرية (الايديولوجية) ، هل هو مجرد قصور نظري وعجز عن تحليل الاوضاع ؟ مهما كانت العوامل الذاتية فاعلة ، فهل يمكن تفسير ظاهرة ايديولوجية معينة دون الرجوع الى قاعدتها الموضوعية؟ واذا كان المجال لا يتسع لبحث هذا الموضوع فانه يمكننا على الاقل ان نشير الى أن تفسير الخلفية الايديولوجية للحزب الشيوعي اللبناني (غياب النظرية الثورية) يقودنا الى البحث عن تاريخ هذا الحزب، ظروف نشأته ، ممارساته في مراحل تاريخية متعاقبة ، علاقته بالحزب الشيوعي السوفياتي ، هذه العلاقة لم تتحرر حتى الان مما يمكن تسميته «بالمركب» الستاليني ، يبدو ذلك واضحا في « الطريق » حيث يتكرر الحديث عن دور الاتحاد السوفياتي وتمجيده والاعتزاز بمعوناته « المنزهة » (ورد ذكر الاتحاد السوفياتي ثماني مرات في مقدمة تتالف من ثلاث صفحات ، فضلا عن بقية المقالات)، وحيث يهمل دور الصين . وتقصى من نطاق الدول المسماة « بالمنظومة الاشتراكية » ويتهم قادتها « بالانقسامية والاعمال التخريبية ... الخ » (الطريق صفحة ٢٧) وحيث الانغلاق على نتائج «البرافدا» و « الاخبار » و « الطريق » و « غارودي » سابقا ، دون الاستفادة من التراث الماركسي الغني الذي تنتجه كل الحركات الشيوعية في البلدان الرأسمالية ، وبالتالي الوقوع بما يخشاه محمد دكروب ، أي تحويل شجرة الحياة الخضراء الى شجرة فكر يابسة .

---

١ — راجع مقدمة ماركس لكتابه : مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي .

٢ — راجع مقال روسانا روساندا — من ماركس الى ماركس . دراسات عربية حزيران ١٩٧٠ صفحة ٣١ — راجع الامير الحديث لغرامشي . منشورات دار الطليعة — صفحة ٨ و ١٢ .

٣ — وتستخدم هنا بنص مخالف للعلم .

٤ — راجع الامير الحديث — صفحة ٧٣



العالم

احداث ايرلندا

تداخل الدين والطبقات في ايرلندا الشمالية

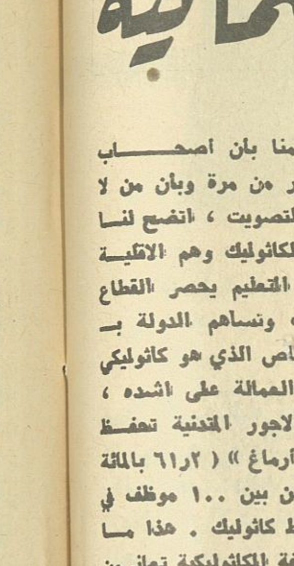
كان السبب المباشر لتجدد اعمال العنف في ايرلندة الشمالية ، هو سجن النائبة برناديت دفلين ، وهي من الوجوه البارزة في حركة الحقوق المدنية الكاثوليكية ، لمدة ستة اشهر بتهمة التحريض على الشغب خلال اضطرابات الصيف الماضي ..

ما هي حركة الحقوق المدنية هذه ؟ اية قوى تمثل وضد اية قوى تتوجه ؟ كيف تكونت هذه القوى تاريخيا ، وما كان سبب تفجيرها للازمة منذ البداية في صيف ١٩٦٨ ؟

لمحة تاريخية

تتالف « الالستر » ، وهي المنطقة التي تشهد الاضطرابات الان ، من ست مقاطعات في شمال ايرلندة سلمها الملك جايمس الاول في حالةياس من الانتصار الى الطبقة التجارية الانكليزية في القرن السادس عشر ، شرط أن تقيم هناك مستوطنا غير كاثوليكي من المزارعين والمدنيين والحرفيين والتجار . وقد تلون اولئك المستوطنون من الاسكتلنديين والمطهرين .. اما بقية ايرلنده (١) فقد توزعت على اتباع الملك الانكليزي الذين ساعدوه في الانتصار على الايرلنديين . منذ ذلك الحين تطور هذان الجزءان من ايرلنده في اتجاهات مختلفة . فالجنوب قد تحول الى مزارع انكليزية لتربية المواشي ، كما تحول الى منطقة مصدرة للايدي العاملة وللاطعمة الرخيصة الى السوق الانكليزية . هذا ما افقر البلاد وشرد اهلها وأمات الكثيرين منهم في مجاعات متتالية ، وهذه الحالة من البؤس والفقر هي بالذات ما حدا بالبورجوازية في الجنوب الى المطالبة بالحكم الذاتي حتى تامن ثورة الفلاحين ضدها . وبالفعل فقد قامت حركات مسلحة ونالت ايرلنده استقلالها سنة ١٩٢١ باستثناء اجزاء تؤلف معظم « الالستر » ، وقد اختيرت هذه الاجزاء بحيث تؤمن هيمنة البروتستانت عليها .. اصبحت « الستر » فيما بعد الجزء الوحيد من ايرلنده الذي شهد نمو طبقة متوسطة مدينية بالشكل الطبيعي . فقد سمح للمنطقة بان تصنع وسنت لها سلسلة من القوانين تمنع الكاثوليك من منافستها اقتصاديا . فنشأت صناعة الكتان وازدهرت — ربما لانها لا تنافس اية صناعة انكليزية — ثم قامت صناعات اخرى مثل بناء السفن في « بلفاست » وصناعة القمصان في « ديري » . هذا الازدهار الصناعي مكن المنطقة من الوقوف في وجه السياسة الانكليزية لجعل ايرلندة مزارع لتربية المواشي . فاستمرت تزرع الحبوب وبذلك نجت من المجاعات التي اصابت جنوب ايرلندة . بالرغم من ذلك فما زالت الامبريالية الانكليزية مسيطرة على الاقتصاد في بلفاست . فالانتاج ينخفض او يتصاعد حسب متطلبات السوق الانكليزية ، وكذلك تعطى القروض للصناعات او لا تعطى للاسباب نفسها ، والصناعة متمركزة بمعظمها في « بلفاست » لتسهيل التجارة مع انكلترة .

١ — اي ارلندة الجنوبية ، وهي جمهورية مستقلة الان .



برناديت دفلين

التركيب الاجتماعي في الستر

يسيطر حزب الاتحاديين على الحياة السياسية في « الالستر » منذ ٩٠ عاما ، وتوحد بين فئاته الخمس الايديولوجية البروتستانتية وتنظمها مؤسسات نظام اورانج ، اي النظام الحاكم . هذه الفئات هي : طبقة مالكي الارض — البورجوازية الصناعية — البورجوازية الصغيرة المدينية — والطبقة العاملة البروتستانتية والفلاحون ، وطبقة مالكي الارض هي فرع من طبقة مالكي الارض الانكليزية ، وهي تقود حز بالاتحاديين ولم ينازعها احد على هذه القيادة حتى بدء الاضطرابات سنة ١٩٦٨ . فحتى ذلك الحين لعبت البورجوازية في « الالستر » دورا سياسيا تبعيا ، ولكن مصالحها الاقتصادية كانت جد مؤمنة . اما الفئات المتوسطة من الشعب فهي اما لم تلعب اي دور سياسي ، او انها لعبت دورا هامشيا . من هنا ، يمكننا أن نلاحظ الشبه بين الادوار السياسية لمختلف الفئات وبين ادوار مثيلاتها في انكلترة . والايديولوجية الرجعية التي ابقت على مثل ذلك الزيف في الادوار في انكلتره ، هي نفسها التي تبقي على واجهة سياسية رجعية في « الستر » ، فلا يبدو عجيبا تحت هيمنة هذه الايديولوجية ، أن تجتمع طبقة العما ل البروتستانتية مع تلك الكتلة الرجعية ... ويتم ذلك عن طريق شبكة من المؤسسات تدعى « بيوت اورانج » . وهذه — عن طريق سلسلة من العقبات الطائفية والاقتصادية والسياسية — منعت ظهور حركة عمالية قوية حتى الان . قامت هذه المؤسسات في الاصل في الارياف لارهاب العمال والفلاحين الكاثوليك الذين كانوا ينافسون البروتستانت نظرا لاقتناعهم باجور متدنية ، وللايجارات المرتفعة التي كانوا يدفعونها للارض . وبعد الهجرة التي تمت من الارياف الى المدينة بتحسن الصناعة ، امتدت هذه الشبكة من المؤسسات الى المدن فابقت على تنظيمها واستقطابها للعمال تحت هيمنة ايديولوجيتها الطائفية الرجعية .

وقد سمحت بنية تلك المؤسسات التي لا يمكننا اتهامها بالديمقراطية ، بسيطرة مالكي الارض والبورجوازية والكنيسة عليها . وتم احكام قبضة هؤلاء على العمال بسيطرتهم على الاتحادات والمؤسسات العمالية ايضا ، فابقتهم في اطار ايديولوجيتها الرجعية والطائفية .. مقابل ذلك كانت توفر لهم المساكن والتعليم والعمل ... اما فقراء البروتستانت فقد كان يطلب منهم الولاء السياسي فقط ..

لم يسمح هذا التنظيم بنشوء وعي طبقي بين العمال البروتستانت . فنضالاتهم لم تتعد الحيز الاقتصادي ، فلم يروا وحدة مصالحهم مع العمال الكاثوليك . فالاتحادات العمالية الكاثوليكية التقدمية التي قامت سنة ١٩١٣ بقيادة « كونولي » و « لارتين » تمكنت من ضم بعض العناصر العمالية البروتستانتية ذوي الاجور المتدنية ، مما حدا بانكلترا أن تقطع المعونات عن هذه الاتحادات ، وأن يقضى عليها من قبل مؤسسات « اورانج » . والان اضعفت الحركة العمالية بسلسلة من العقبات القضائية والبنيوية ، فحيثما يوجد عمال كاثوليك وبروتستانت يفرق بينهم عاموديا وافقيا . وقد رفضت حكومة الاتحاديين الاعتراف بادنى حقوق للاتحادات العمالية ، فهي بذلك اكثر يمينية من حزب المحافظين البريطاني .

ومقابل حزب الاتحاديين هناك حزب الوطنيين الكاثوليكيين . وهو صورة مصغرة عن الاول ، مع انه لم ينجح بالقدر ذاته في الهيمنة على الفئات الكاثوليكية وتوحيدها .. فحتى الحرب العالمية الثانية كانت الفئات الكاثوليكية تعتمد باستمرار على الكنيسة الكاثوليكية للتعبير عن مصالحها . وهذا ما وفر للكنيسة فرصة الهيمنة على الحركات الجماهيرية ومنعوصولها الى حالة ثورية . بعد الحرب العالمية الثانية اقتصرت هيمنة الكنيسة والحزب على الارياف ، فقد حدثت الانشقاقات في كتلة الوطنيين ، وذلك لان هؤلاء لا يملكون المؤسسات المماثلة لمؤسسات اورانج .. فالفلاحون الذين تركوا الارياف ، واصبحوا عمالا في المدن ، لم يعودوا يرون في الكنيسة ممثلا لهم . يمكننا قياس مدى هذا الانشقاق بملاحظة أن حزب الوطنيين لم ينل اي مقعد في الانتخابات في بلفاست منذ عشر سنوات . هذا سهل قيام حزبين اخرين هما حزب الجمهوريين ذي القاعدة الريفية وحزب العمال الايرلنديين وقاعدته في الاتحادات العمالية . ولكن الحزبين بقيا على هامش الحياة السياسية في ايرلندة ، وبقيت اوضاع الكاثوليك مزرية والتمييز لصالح البروتستانتية على اشده .

مظاهر التمييز الطائفي

هيمن البروتستانت على الحياة السياسية في « الالستر » عن طريق نظام انتخابي يؤمن لهم الاغلبية الساحقة في الانتخابات ، وعن طريق قوانين اقتصادية تبقي التمييز لصالحهم . ليس هناك ارقام حكومية توضح مثل هذا التمييز ، والحكومة ترفض اقامة احصاء لهذا الغرض ، ولكن مؤسس حركة الحقوق المدنية قام ببعض الاحصاءات في بعض المناطق . ففي « لندن دري » حيث الاغلبية الكاثوليكية ، تقسم المدينة الى اربع مناطق انتخابية : الاولى : ١٤٫١٥٢ كاثوليكيا ، ١٤٧٢ بروتستانتيا ينتخبون ٨ مرشحين كاثوليك . الثانية : ٨٤٣٠ بروتستانتيا ، و ٣١٧٣ كاثوليكيا ، ينتخبون ٨ مرشحين بروتستانت . والثالثة ٤٤٢٠ بروتستانتيا و ٢٨٠٤ كاثوليكيا ينتخبون ٤ بروتستانت . واذا علمنا بان اصحاب المؤسسات ينتخبون اكثر من مرة وبان من لا يملك بيتا ليس له حق التصويت ، اتضح لنا مدى الاجحاف في حق الكاثوليك وهم الاقلية الفقيرة ، والتمييز في التعليم يحصر القطاع العام كله بالبروتستانت وتساهم الدولة بـ ٨٠ بالمائة من القطاع الخاص الذي هو كاثوليكي .. كما أن التمييز في العمالة على اشده . فالوظائف الدنيا ذات الاجور المتدنية تحفظ للكاثوليك ، ففي بلدة « ارماغ » (٦١٫٢ بالمائة من سكانها كاثوليك) من بين ١٠٠ موظف في البلدية يوجد ٤ منهم فقط كاثوليك . هذا ما يجعل المناطق ذات الكثافة الكاثوليكية تعاني من ازمة حادة في البطالة . فقد بلغت نسبة البطالة في الستر ٧٫٥ بالمائة وترتفع في المناطق الكاثوليكية الى ١٨ بالمائة . وكذلك فان معظم المؤسسات الانتاجية يملكها بروتستانت ، وهي متمركزة في الشرق حيث الاكثرية البروتستانتية ، فمن بين ٧٤ مؤسسة اقامتها الحكومة يوجد ٥٩ منها في الشرق ، اما في مجال السكن فالتمييز حاد . من بين ٢٠٧ مساكن بنتها البلدية منذ الحرب العالمية الثانية ٥٤ منها فقط للكاثوليك . ولوجود المساكن اهمية سياسية : فلا ينتخب الا من يملك مسكنا ... فاذا كان عدد من الابناء البالغين ما زالوا يسكنون في بيت واحد مع ذويهم ، فالاب يصوت فقط على اساس انه صاحب البيت !.. هذه السياسة تصيب بالاجحاف الكاثوليك اكثر من غيرهم وذلك بسبب فقرهم .

تفجر الازمة

تكونت عناصر الازمة من التاثير المتجمع لطلاب راديكاليين وطبقة متوسطة كاثوليكية محرومة وفقراء معانين . فالازدهار الصناعي بعد الحرب العالمية الثانية ، بدأ ينحدر في اواسط الخمسينات ، واصبحت الحاجة لتحديث الصناعة ملحة . وافق بعد ذلك بدء سياسة الضغط على التسليفات في انكلترة . فلم يتمكن الايرلنديون من تحديث صناعتهم . وفي السنوات الاخيرة خفضت التسليفات الى درجة كبيرة بحيث أن الصناعة الايرلندية غير الحديثة لم تعد قابلة للتحديث . بالاضافة الى أن قطاعات من الصناعة الايرلندية تجد نفسها بحماية الصناعة الانكليزية . والرأسمال الذي يتراكم في ايرلندا قليلا ما يوظف هناك ، ففي سنة ١٩٦٢ بلغ الرأسمال الموظف في الخارج ٤٢٠ مليون جنيه بينما استلمت « الالستر » من القروض ما يقارب المائة مليون جنيه . ثم ان الصناعة متمركزة في الشرق ، والمناطق الكاثوليكية في الغرب محرومة منها . بالاضافة الى ذلك كانت الحكومة تعالج ميزان المدفوعات بالاقتطاع من القوة الشرائية .. كل ذلك ادى الى حالة اقتصادية سيئة ، وازمة بطالة حادة وصلت الى نسبة كبيرة في المناطق الكاثوليكية .

وفي نفس الوقت كانت الطموحات الاقتصادية والسياسية للطبقة المتوسطة الكاثوليكية مكونة بشكل منتظم . وخاب ظن هذه الفئات بحزب الوطنيين ، فقررت الاعتماد على نفسها .

ويظهر على المسرح في الوقت نفسه فئة جديدة هي الطلاب ، ومعظمهم من خريجي جامعة الملكة في بلفاست ، وهي واحدة من المؤسسات القليلة التي لا يوجد فيها تمييز . فطلابها من الطبقات المتوسطة وهم لا يعدون للدخول الى صفوف الطبقة الحاكمة . وعندما ابتدأت الموجة الطلابية الثورية عام ١٩٦٨ لاقت بين هؤلاء الطلاب عناصر مهياة لتقبلها في دولة يواجه طلابها يوميا القمع البوليسي .

وهكذا اجتمعت هذه العوامل لتطلق حركة الحقوق المدنية الكاثوليكية التي حددت اولى مطاليبها : لكل شخص واحد صوت واحد ، وقد قامت هذه الحركة باولى مسيراتها في اب ١٩٦٨ ومنعت من الوصول الى قلب المدينة ، وفي تشرين تبعت المسيرة موجة قمع بوليسية حيث هاجم البوليس اكواخ الكاثوليك صابين حقدهم على العمال واكواخهم . وفي كانون الثاني الذي لحق حاول البوليس اعادة « الحفلة » نفسها بعد مسيرة طلابية ، ولكن هذه المرة اجابت الاحياء الشعبية باقامة المتاريس والقاء القنابل ، واقام العمال ميليشيا خاصة بهم واذاعة خاصة كذلك ، واعلنوا الاحياء مناطق محررة . ومنذ ذلك الحين و « الالستر » تعاني ازمة سياسية .

وفي صفوف حركة الحقوق المدنية اتجاهان عريضان : اولا البورجوازية الكاثوليكية ، وثانيا خليط من الطلبة والعمال والفلاحين . ويميز بين هذه الفئات مدى تصميمها على النضال . فالمطلب لكل شخص صوت لا يعني شيئا للفئات الشعبية اذا لم يقرن بالمطلب التالي : « لكل عائلة مسكن ولكل شخص عمل » .. ولحد الان لم يفصل الحكم بين البورجوازية والصفوف الشعبية لانه لم يحقق حتى المطلب البورجوازي : لكل شخص صوت واحد .

هذا الوضع يخلق امكانات عمل كبيرة للعناصر الماركسية في الحركة ومعظم هذه العناصر طلاب في حركة « ديمقراطية الشعب » .. ويساعد هذه العناصر كونها غير طائفية فتتوجه بنداءاتها الى العمال البروتستانت والكاثوليك معا .

وقع الحركة على الكتلة الاتحادية

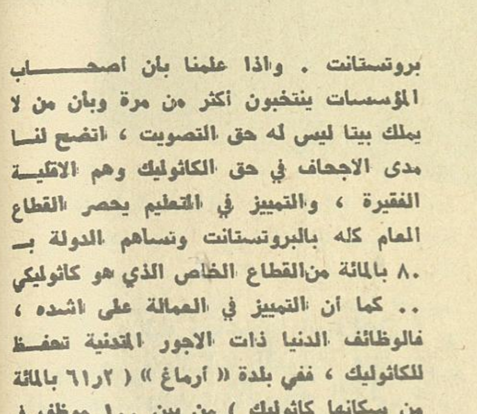
فجرت حركة الحقوق المدنية التناقضات ضمن الكتلة الاتحادية وقسمت فئاتها الخمس الى كتلتين : مالكو الارض من جهة والبورجوازية والطبقة المتوسطة والعمال ، والفلاحون والعاطلون عن العمل من جهة اخرى ، بدأ هذا الانشقاق منذ الايام الاولى للازمة . فقد سعى رئيس الوزراء « اونيل » الى تفسيخ حركة الحقوق المدنية بان وعد بسلسلة من الاصلاحات المبهمة التي من شانها كسب الطبقة المتوسطة من الكاثوليك . فكان أن اتخذت الطبقة المتوسطة البروتستانتية موقفا متطرفا تحت قيادة رجل دين يدعى « بيزلي » .. ومن الطبيعي أن تاخذ هذه الفئة مثل ذلك الموقف وهي المهددة اكثر من غيرها بالانحسار الاقتصادي وبالموجة اليسارية التي تعم البلاد ، ثم أن هذه الفئة لم تلعب اي دور سياسي من قبل فوفرت لها الاحداث فرصة للقيام ضد سلطة مالكي الارض . كما أن البورجوازية اغتنمت هذه الفرصة وانشقت عن مالكي الارض في سعيها لتصدر الحياة السياسية في « الالستر » .

مستقبل الالستر السياسي

يتوقف مستقبل « الالستر » السياسي اكثر ما يتوقف على ما اذا كانت البورجوازية ستقرر استعمال الحركة البيزلية للقضاء على سلطة مالكي الارض ، ومن ثم تاسيس نظام قمعي عنيف ، بعدها يمكن لهذه الفئة أن تحتوي حركة الحقوق المدنية او تدفعها الى الوراء ، الى المطالب « القومية » . وافضل طريقة لانجاز ذلك هي عزل الطبقة المتوسطة الكاثوليكية وبعض العناصر الاصلاحية في الحركة وعزل الفئات المتطرفة تمهيدا للقضاء عليها .

هدف اليسار الماركسي في الحركة هو استقطاب العمال البروتستانت وكسر علاقتهم بالكتلة الاتحادية ، وكذلك سلخ العمال الكاثوليك من تحت هيمنة الرجعية القومية . وعندما يتم ذلك فقط يمكن أن تقوم حركة اشتراكية موحدة تحمل المطالب ضد الرأسمالية من مثل : لكل صوت ، لكل بيت ، لكل عمل ... وعلى العناصر الماركسية أن تحذر من ادخال مسالة تقسيم ايرلندة (اكانت مع أو ضد التقسيم) فمن شان ذلك أن يرجع الحركة الشعبية الى مواقع ماضية لا يمكنها التحرك ضمنها ، ويقضي بذلك على احتمال قيام وحدة عمالية .. والشرط الوحيد الذي من شانه أن يقضي على خطر اثارة المسالة القومية هو قيام حركة جمهورية يسارية في ايرلنده الجنوبية ، وهذا ما يبدو بتوجه منظمة « سن فيين » نحو اليسار ، واعتبارها أن ما يفصل ايرلنده ليست الحدود بين الجنوب والشمال بل الحدود بين الغرب المتخلف والشرق المزدهر .

لقد تشابكت المسالة الوطنية والدين في ايرلندة الى حد لا يمكن معه حل قضية اي منهما بمعزل عن الاخرى . والحل الوحيد يكمن بسلسلة من النضالات الطبقية في الشمال والجنوب . ليس هنالك بورجوازية وطنية في ايرلنده في الوقت الحاضر ، ولن يقود النضال في سبيل الحكم الذاتي الا الطبقة العمالية .



الشرطة تقاتل المتظاهرين في ايرلندة



ماهي الحصيلة السياسية للتدخل الأميركي ؟

اعتمدت القوات الشيوعية خطة حرب الفوار التي تنهك العدو في كمبوديا ، وتهدم اقتصاده كما أنها تجبر الوحدات الخميرية الكمبودية والفيتنامية الجنوبية على التنقل المتواصل من موقع الى اخر دون أن تتمكن من تامين الحماية لمؤخرتها . ثم ان انتقال العمليات الشيوعية الى جنوب البلاد ، مكن الشيوعيين من عزل منطقة باتمبانغ الخصبة التي تقع على حدود تايلاند مما يلوح بالخطر لنظام بانكوك وبلاده .

اذن ، على الصعيد العسكري الصرف ، لم يشتت التدخل الاميركي في كامبوديا شمل المقاومة السياسي والعسكري — كما كان يريده — بل انه ساهم في حملها الى الداخل وامتداد نفوذها وتمركزها في جميع انحاء المملكة الخميرية : هكذا لم تعد القواعد الشيوعية محصورة ضمن ١٠ او ٢٠ كلم بل انها امتدت في البلاد كلها ولم ينجح التدخل في غير ازدياد قوتها ، والاميركيون اليوم لا يلاحقون الفيتناميين فحسب ، بل انهم يلاحقون المزارعين الخميريين ايضا الذين بدأوا يتاهبون لقتال لون نول والاميركيين خاصة .

وعلى صعيد الصراع في الهند الصينية فقد حصل من جراء التدخل الاميركي في كمبوديا في ٢٩ نيسان ١٩٧٠ تغيير في معطيات الصراع في الهند الصينية من جهة ، وتصعيد في الحركة الثورية من جهة اخرى . ثم ان القوات الاميركية غادرت كمبوديا في الثلاثين من حزيران ولم يبق سوى القوات الفيتنامية الجنوبية . لكن المدفعية الاميركية سوف تستمر في قصف كمبوديا انطلاقا من مواقعها في الاراضي الفيتنامية كما أن الغارات الجوية الامريكية ما زالت مستمرة دون انقطاع .

اما لون نول ، فقد صرح في مؤتمر صحفي عقده في التاسع والعشرين من حزيران .. قال : « كنت ارغب في بقاء القوات الاميركية في كمبوديا . لكن لا يسعني الان سوى أن اتمنى أن تنزل الولايات المتحدة وحدات عسكرية اذا تفاقم الخطر في بلادي . » وتابع مؤكدا « ان الوحدات العسكرية الخميرية لا تملك سلاحا ولا تجهيزا كافيين » .

هكذا فشل التدخل الاميركي في كامبوديا على كل المستويات : على المستوى العسكري طالما لم ينجح بالقضاء على القواعد الشيوعية بل ساعة في امتدادها . كذلك على المستوى السياسي اذ انه ساهم في قطع العلاقة بين الزمرة الحاكمة من جهة والجماهير في المدن والريف من جهة اخرى ، وبقيت هذه الجماهير محتفظة بولائها لسيهانوك ففضلت التعايش مع الفيتكونغ على التعايش مع الاميركيين الغزاة .

كيف نفهم اذن التدخل الاميركي في كمبوديا ؟

نقلت وكالة « الاسوشيتدبرس » أن حكومة نيكسون ، في العاشر من اذار سنة ١٩٧٠ (اي قبل اقالة سيهانوك بـ ١٠ ايام) طلبت ان تحصى كل المعلومات الممكنة حول طبيعة « الارض » والحالة الجوية في كمبوديا ، وذلك في اقرب وقت ممكن . مما يشير الى ان قرار نيكسون في التدخل يعود الى العاشر من اذار لا بحسب متطلبات السياسة الكمبودية بل بحسب متطلبات سايغون ومشاكلها السياسية . اي أن نيكسون كان يرى أن الحل السياسي في سايغون سيكون عن طريق التدخل في كمبوديا . عندئذ تبدو الخطة الاميركية في فيتنام الجنوبية خطة ذات هدفين :

هدف عسكري وهو تحويل المعركة الى معركة فيتنامية باستبدال القوات الاميركية بقوات فيتنامية .

وهدف سياسي هو ربط اهالي فيتنام الجنوبية بالحكم المحلي العميل . ضمن هذا الاطار يمكننا أن نفهم « سياسة المناطق الامنة » التي لجا اليها الاميركيون في الاول من تشرين الثاني سنة ١٩٦٨ . لكنها سياسة فاشلة ، لاسباب عديدة ، كونها سياسة مفروضة من جهة ، ثم تحول « المناطق الامنة » السريع ، الى روافد ترفد القوات الفيتنامية الجنوبية بالجنود ، واخيرا عدم اخلاء قوات التحرير التي ما زالت تتمسك بهذه المناطق الامنة : هناك مثلا وحدتان من الفيتكونغ شرد اعضاؤها السنة الماضية في منطقة خان هوا . فعادت هاتان الوحدتان فلمتا شملهما وشنتا هجوما على المواقع الاميركية والفيتنامية الجنوبية في المنطقة نفسها . ومن الواضح أن محاولة اعطاء نظام ثيو قاعدة شعبية تدعمه ، قد فشلت ، ولا تنسب اميركا الفشل ، طبعا ، الى اسباب محلية ولا الى اسباب فيتنامية جنوبية ، بل الى القواعد الشيوعية الفيتنامية في كمبوديا . وكان هدف الولايات المتحدة ، من خلال القضاء على القواعد الشيوعية الفيتنامية في كمبوديا ، عزل فيتنام الجنوبية للتمكن من القيام « بسياسة المناطق الامنة » وتحويل المعركة الى معركة فيتنامية صرفة .. واتى الهجوم على كمبوديا ليحقق النصر السياسي في سايغون .

لا شك في أن التدخل المزدوج — اميركي ، فيتنامي جنوبي — هو الذي سمح لنظام لون نول — سيريك ماتاك المهترىء بالاستمرار اكثر من اسبوعين . وهناك اشاعات في واشنطن تزعم أن التدخل ووجود قوات فيتنامية جنوبية في كامبوديا سوف يتيحان الفرصة للنظام الكامبودي لتعزيز جيشه وتكوين قاعدة شعبية مساندة . هذا ما كانت تريده الولايات المتحدة في فيتنام الجنوبية ، وفشلها هنا هو الذي حملها على التدخل في كمبوديا وكما كان الاميركيون يقصفون فيتنام الشمالية واللاوس ، كذلك سوف يغزون تايلاند غدا اذا ما احتاجوا الى ذلك .

لكن الاعتقاد بان حكما كحكم لون نول سيتمكن من تقوية قاعدته الشعبية ، هو حلم طوباوي ، وانقلاب التاسع عشر من اذار لم يكن يعبر عن ارادة الشعب ، كما انه لم يات كحل لوضع معتدل . اكثر من ذلك فان برنامجه — طرد الفيتكونغ والاستعانة بالقوات الاميركية والفيتنامية الجنوبية — ان هذا البرنامج حمل الاكثرية على معاداة هذا النظام والوقوف بوجهه . فلم يبق له سوى أن يلجا الى المساعدة الخارجية للاستمرار في الحكم فاستدعى القوات الاميركية والفيتنامية الجنوبية هذه لمدة غير محددة ، كما طلب تعبئة جيوش بانكوك . من الواضح أن هذه المساعدات الخارجية تفرض بديلا : فلتايلاند مصالح في المنطقة كما انها تهدف الى انتزاع بعض الاراضي الكمبودية (كذلك الحال فيما يختص بفيتنام الجنوبية .

ثم ان الجبهة المتدخلة لها مصلحة مشتركة، وهذا ما اكد عليه الجنرال نيغوين كاو كي نائب رئيس فيتنام الجنوبية حين قال: « اذا ما وقعت احدى بلادنا بين ايدي الشيوعيين فالاخرى لن تتمكن من الصمود » . (١١ حزيران ١٩٧٠) . وبما ان النظام الكمبودي عاجز عن الحكم (ان على الصعيد السياسي او على الصعيد العسكري) اضطر التحالف الاميركي — الفيتنامي ان يتسلم سياسة بنوم بنه . والان وقد اصبحت السياسة الكمبودية سياسة واشنطن وبانكوك وسايغون ، اي ان عليها أن تراعي مصالح مختلفة واحيانا متضادة ، فكيف يمكن لمثل هذا الحكم ان يسيطر على حكام كمبوديا صراع من اجل الحكم .. وبما انهم عزل من التاييد الجماهيري فهم مضطرون للاستجابة الى مصالح القوات الغازية . وهذا يؤدي الى استحالة قيامهم باتباع سياسة وطنية . والصراع بين مصالح المشرفين على سياسة كمبوديا قد يؤدي الى صراع داخل حكام كمبوديا الحاليين انفسهم ، واميركا موجودة بالضرورة لمنع هذا التمزق من الحدوث . واعلانها عن الانسحاب ليس الا مجرد اعلان لان الوجود الاميركي يتقمص اشكالا عديدة منها الوجود السري ، والخبراء والاساطيل والسيطرة الاقتصادية .. هكذا وجد النظام الكمبودي نفسه مفككا ، تحكمه مراكز جذب عديدة تجهل كلها مصالح الشعب وتهملها . فلم يعد بامكانه ان يصبح مركزا مستقلا للسيادة الوطنية .

وفي المقابل استطاع الشيوعيون أن يقيموا جبهة موحدة ترتكز الى مصالح الجماهير التي تشاركهم في المعركة ، يلحمها تضامن طبقي ومصير مشترك . فالثوار اذ بدأوا ببناء المجتمع الجديد ، لا يستطيع احد غيرهم ان يحققه ، وفي الوقت ذاته يناضلون سياسيا وعسكريا .

هذه المعطيات السريعة تساعدنا على فهم جيد لنجاح الشيوعيين ، ولماذا استطاعوا خلال عدة اسابيع ان يوهنوا عزيمة جيش كمبوديا، ويسيطروا ويشرفوا على مساحات كبيرة من البلاد (سيطروا على المقاطعات الخصبة زراعيا) ، وطوقوا العاصمةوخنقوها اقتصاديا فلو لم يكن تعاطف الشعب ومساندته لهم أكيدا ومحققا لكان من المستحيل عليهم الحصول على مثل تلكالانجازات العظيمة . (في العرقوب فشلت المقاومة في بناء علاقة مماثلة فهرب السكان وبقيت المقاومة !!) .

لقد صرح نيكسون في المقابلة التلفزيونية في ٣٠ حزيران ١٩٧٠ : « اذا اصبح هذا الجزء من العالم (الهند الصينية) شيوعيا، فالسلام في خطر . وان تدخلنا (في فيتنام ولاوس وكمبوديا) يهدف الى اتاحة الفرصة امام شعوب الهند الصينية لتختار بحرية الحكومات التي تريد . فاذا اختارت حكومات شيوعية فذلك شأنها . ولكني لا اعتقد ان مثل ذلك سيحدث » .

طالما ظلت الغالبية العظمى من شعوب الهند الصينية تطمح الى نظم شيوعية فالجيش الاميركي سيقوم بواجبه « كي يحول دون حدوث ذلك » ولكي لا يكون « السلم العالمي في خطر » وينسحب الجنود الاميركيون من الاراضي التي غزوها يفضل حل واحد هو أن تصبح شعوب تلك المنطقة أميركية في نمط نظمها وتفكيرها . هذا منطق الامبريالية : حر من يفكر كما يفكر الامبرياليون ، والا خرج من قبضة تروستاتهم واحتكاراتهم سوق استهلاكية واستثمارية تتسع لاكثر من مائة مليون انسان .

---

١ — « سياسة المناطق الامنة » : تعنيأن يسيطر الاميركيون على منطقة ، فيقومون بنوع من التنمية الاقتصادية مثل بناء الجسور والمدارس والطرقات والمستشفيات وتربية الحيوانات .. والهدف السياسي عزل الناس عن الثوار واستقطابهم حول سياسة الحكم المساند لاميركا .

٢ — مثل على ذلك : ان اليمين المتطرف ممثلا بسون نكول تان عرض على أولياء أمره التايلانديين ، مقابل أن يصبح رئيسا للجمهورية أن يستولوا على ثلث كمبوديا : منطقة باتبمانغ وسيام رياب حتى حدود كومبونغتشانغ .

— يام سن بور ، وهو رأس مأجور لدى المخابرات المركزية الاميركية ، اصبح وزيرا للعدل وهو صديق حميم لسيريك ماتاك رجل النظام القوي .



اقامت ثانوية راس النبع الحديثة حفلتهاالسنوية وسلمت خلالها الشهادات والجوائز الى المتخرجين والمتفوقين من طلابها .. وكانت الحفلة برعاية الشاعر عمر ابو ريشة الذي يبدو في الصورةاعلاه والىجانبه الاستاذ فؤاد نبيان مدير الثانوية ، ومعهما احد الطلاب يتسلم شهادة اجتهاد .



هذه الصفحة الحرة تفتحها « الحرية » لقرائها لابداء ارائهم،ومناقشة ونقد ما ينشر في « الحرية » من مقالات ودراسات ..

ملاحظات حول مقال الحرية (عدد ٥٢٠) ٤

المقاومة الفلسطينية ووسائل الصمود في المعركة المقبلة

بعد أن « ضبط » صاحب المقال معنى الازدواج فيالوضع الفلسطيني — الاردني ، وأنه في الواقع علاقة صراعية بين الطرفين وليست علاقة تجاور خارجية يمكن أن « تضبط » باتفاقات قانونية ثابتة ، وبعد أن فسر احداث الاردن ضمن هذا الاطار الصراعي بأنه استفزاز من الجانب الاردني لمحاولة تصفية الجانب الفدائي .. وجد صاحب المقالمفهومين للحكم على ردود فعل فصائل المقاومة تجاه الاستفزازات الاردنية :

١ — التردد

٢ — المغامرة .

١ — اما التردد فهو احجام بعض فصائل المقاومة عن الرد السريع على الاستفزازات الاردنية . ويفسر بعدم فهم هذه الفصائل للعلاقة الصراعية بين الطرفين الاردني — الفلسطيني . عدم الفهم هذا قد يؤدي في المستقبل الى كارثة ، أي الى تصفية المقاومة .

٢ — اما المغامرة ، او التصرف المغامر لبعض فصائل المقاومة ، فانني اعترف بانني لم افهم هذه الكلمة ولا لماذا اطلقت على ردة فعل فصيلة من فصائل المقاومة :

أ — كنت اود ، قبل أن تطلق هذه الكلمة التي تحمل في طياتها حكما مسبقا ، أن تذكر بعض المواقف والاعمال التي قام بها هؤلاء «المغامرون» ، ثم ان توضع هذه الاعمال في اطار الوضع العام ، تحت ضوء مصلحة المقاومة في هذا الوضع — مثلا مصلحة المقاومة في عدم افتعالها استفزازات جانبية للجانب الاردني تتيح لهذا الاخير تنفيذ رغبته الاساسية في تصفية المقاومة — لكي يصح الحكم على اعمالها « بالمغامرة » أم « بالحكمة » . ولكننا لم نقرأ في هذا المقال اي اعمال تبرر هذه الصفة المطلقة على « المغامرين » .

ب — فماذا افترضنا جدلا أن « المغامرين » هم الذين كانت لهم ردود عسكرية عنيفة والذين قاموا بحملات سياسية عنيفة في فضح المخطط الاردني ، ، فهل يصح أن تطلق عليهم، عند تفجير « الوضع الصراعي » من الجانب الاردني ، لفظة المغامرين ؟ الا ترون أنردهم العنيف كان أعنف ردة فعل تجابه العنف الاردني ؟ وأن عنفهم هذا هو الذي استدعي التدخل العربي للعمل على ايقاف الاقتتال بين الطرفين ؟ وعلى فضح مؤامرة التصفية ؟..

وأضيف على ما تقدم أن الاطار العام الذي رسم في اول المقال اذ يساعد على فهم تردد المترددين فانه لا يساعد على الاطلاق على فهم مغامرة المغامرين .

فالمقال الذي يعترف بالوضع المتفجر لا يود أن يعترف بنتائج هذا الوضع ويتهم الذين يردون على العنف بالعنف والفضح ، بالمغامرة .

ج — يقول صاحب المقال أن النزعة المغامرة تلعب ، شاءت أم ابت ، لعبة استلام السلطة . وهذا الامر فيهذه الظروف ليس من مصلحة المقاومةالفلسطينية.

ان الفدائيين الذين يقاومون النظام لا ينتظرون على الاطلاق من هذا النظام أن يتنحى لهم . أن يترك لهم الحكم . ان هذا التصور غير واقعي على الاطلاق . ان ضرب النظام وفضحه لا يهدف في الوقت الحاضر الا الى الحصول على تنازلات كبيرة منه لمصلحة المقاومة .

د — ان صاحب المقال يرى في محاولة بعض الجهات الدعائية ابراز وتضخيم اخبار « النزعة المغامرة » حكما بادانة هذه الفصيلة من فصائل المقاومة . وانني أرى في هذا النوع من الحجج الضبابية والتي نود أن تكون شمولية ونكية جدا خطرا شديدا على صحة التحليل ووضوح الرؤى .

٣ — اما الحل الذي يراه صاحب المقال : « الدعوة الى التماسك السياسي لحركة المقاومة ، والحفاظ على الازدواج في الوضع الفلسطيني — الاردني وتحويل توازناته الى صالح المقاومة » ، فهو يعني جر النظام الاردني الى الاهتراء دون تصادم مع الحكم الاردني . أو بالاحرى توقيت الاصطدام معه عندما تسيس الجماهير الشعبية لكي تستطيع مقاومة النظام الاردني والفئات المستفيدة من هذا النظام .

ولا بد لنا من ابداء عدة ملاحظات حول هذه الحلول :

أ — عندما نطلب الى المقاومة الحفاظ على الازدواج في الوضع الفلسطيني — الاردني ، فاننا نطلب من المقاومة شيئا تتمناه في الوقت الحاضر . ولكننا لا نقول لها شيئا عندما يريد الطرفالاخر تفجير العلاقة الصراعية بينهما .

ب — اما التماسك السياسي وتحويل توازنا تالوضع لمصلحة العمل الفدائي ، فانه مجرد الفاظ غامضة ، تماما كغموض « المغامرة » .

لقد حصل اخيرا تماسك سياسي بينفصائل المقاومة وعاد الهدوء النسبي الى الوضع في الاردن . ولكننا نعلم أن الذي فرض هذا الحل هو صمود المقاومة وتصديها العنيف للسلطة وتدخل الدول العربية الثلاث : مصر والعراق وسوريا ، التي ضمنت الحل . وهذه القوى هي قوى حقيقية وواقعية ، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحليل العلاقة الصراعية بين طرفي النزاع في الاردن . والسؤال المقلق الذي يجب ان يطرح هو : الى أي مدى يمكن أن تقف هذه الانظمة موقف الموازي بين طرفي النزاع في الاردن وأن تجمد ضرب النظام للمقاومة ؟

ج — اما تفادي الصراع وتوقيفه الى حين تصبح الجماهير مهياة لصراع طبقي ، فلنا عليه ملاحظتين :

— من البساطة أن نتصور ان السلطة الاردنية ستترك نفسها عرضة للاهتراء وأنتترك مبادرة ضربها بين أيدي الفدائيين .

— اذا كان ثمن تسييس الجماهير طبقيا هو ضرب فئات المقاومة التي لا ترضخ لمخطط معين — كما يحدث في مقالكم الذي يستهدف استعداء اصلب عناصر المقاومة ونعني بها الجبهة الشعبية — فاننا نعتبر التسييس هذا عامل تفرقة وطرح لمشكلة لم يحن موعدها ، تفرق ولا تجمع .

واخيرا فانني اقول لكم دون اي حقد ولا استهزاء أنكم لستم في موقف يمكنكم من توجيه النصائح للفدائيين . فهذا أمر يستطيع القيام به القادة السياسيون للمقاومة .

« كامل سعيد »

• تتمات •

تتمة — قضية الايجارات

للفئات المكونة لمجتمع المدينة . وبذلك ، وبموازاة التقسيم الاجتماعي المسيطر الذي يحدد اشكال الطلب على الملكية العقاريةيكيف راس المال العقاري نشاطاته ويقوم بايجاد منافذ التوظيف المدرة للارباح الوفيرة .

على هذا الاساس ، وفي ظروف الاقتصاد اللبناني بالذات ، اكتسى توظيف الرساميل في العقارات حجما ضخما يقل نظيره ، لا بالنظر لعنصر الامان الذي يوفره للراسمالي فحسب ، بل ايضا لمعدلات الفائدة المرتفعة والثابتة التي تجنيها الرساميل الموظفة . بذلك ارتفع عامود اساسي من عواميد الاقتصاد اللبناني اسمه قطاع البناء ، أو على الاصح المضاربة العقارية واصبح هذا القطاع شبكة لاصطياد الرساميل الخائفة من المخاطر العديدة التي تكتنف التوظيف في المجالات الاخرى ، انتاجية او غير انتاجية ، ومحورا لازدهار اكثر من صناعة (مواد البناء) ، ولتشغيل اقسام كبيرة من اليد العاملة والخبرات الفنية ، يبقى اخيرا أن نذكر بأن معدلات الفائدة المرتفعة التي يجنيها راس المال العقاري لها اسم اخر هو بدلات الايجار .

ماذا تعني في ضوء هذا الواقع المطالب التي طرحت من قبل الاوساط المذكورة في أول المقال ؟

لقد ركزت هذه الاوساط مطالبها على جانبين :

— تخفيض الايجارات ٢٥ بالمائة . مصادرة الشقق الفارغة . « عدم توسيع حرية المالك » ..

— المساكن الشعبية .

فماذا يعني الجانب الاول من المطالب ؟ انه يعني ببساطة هدم النظام الاقتصادي من أساسه ، واي شيءاخر يمكن أن يعنيه تقليص ارباح راس المال العقاري الى ٦ بالمائة من الراسمال الموظف كما يدعو الحزب الشيوعي مثلا ، و « عدم توسيع » حرية المالك ، غير تهديم النظام الراسمالي المصرفي ؟ (ام المقصود نصح هذا النظامبالقناعة — الكنز والتعقل ؟!). ليس من اعتراض بالطبع على ازالة النظام ، كما أن التناقض لا يقوم في المطالب بحد ذاتها . ان التناقض يقوم في الواقع بينضخامة النتائج المتوخاة وبين هزال الوسائل المستخدمة لتحقيقها . أن من يريد اسقاط النظام الاقتصادي لا يلجأ في سبيل ذلك الى ارسال العرائض للدولة التي تحمي هذا النظام ، ولا يقتصر في وسائل دعايته وتحريضه على نعي « الظلم » واقتراح التعديلات اللازمة او مطالبة الجماهير بفرض هذه التعديلات (كيف؟) ذلك هو الجدار الذي ما زالت تتكسر عليه كل المبادرات المخلصة احيانا لكن المتساوية في العقم دائما ، مع كل المطالب التي رفعت وما زالت ترفع الى الان .

ثم هناك المساكن الشعبية ، او شعار « مسكن لكل عائلة » ، وهو الشعار الذي تصدر « مؤتمر » المستاجرين الذي يعمل الحزب الشيوعي على تحضيره منذ اشهر (٥). ماذا يعني هذا الشعار هو الاخر ؟ يقول انجلز في مسالة الاسكان :

« ان القادة الاكثر فطنة من الطبقة الحاكمة قد وجهوا جهودهم بصورة دائمة نحو زيادة عدد أصحاب الملكيات الصغيرة كي يجندوا هكذا جيشا لهم ضد البروليتاريا ... وقد سعى السيد دوليوس وزملاؤه الى خنق كل روح ثورية عند عمالهم . اذ باعوهم مساكن صغيرة (٦) يدفع ثمنها باقساط سنوية والى تقييد العمال في الوقت نفسه بواسطة هذه الملكية ، الى المعمل حيث يعملون فيه مرة » .

ويضيف : « لقد حصل أصحاب المعامل والمناجم وافران الصهر الانكليز على تجربة عملية بشأن ما يمكن أن يمارسوه من ضغط على العمال المضربين اذا كانوا هم انفسهم أصحاب منازل هؤلاء العمال في الوقت نفسه » .

ويلخص انجلز نقده السياسي للمفهوم البرودوني حول ازمة السكن وحلها قائلا : « ان مجمل المفهوم عن اقدام العامل على ابتياع مسكنه يرتكز من جديد على وجهة النظر الاساسية الرجعية البرودونية » .

لكن الامر لا يقف عند هذا الحد ، بل تبقى أسئلة اخرى اكثر بديهية : كيف ستبنى المساكن الشعبية ؟ من هي الفئات التيتستطيع دفع ثمن مسكنها ؟ (وهو سؤال يفضح هوية الفئات التي يتكلم الشعار باسمها : ارستقراطية عمالية ، موظفين وبصورة عامة البورجوازية الصغيرة الميسورة نسبيا) ، ثم من هي الرساميل التي ستغامر في هكذا مشروع دون انتظار معدلات الفائدة المعهودة؟ اين وفي اي نظام راسمالي يمكن — فيما عدا الحالات التي يراد فيها تحقيق غاية سياسية تفوق أهمية الارباح (المواردة على كل حال) واستعباد جماهير العمال — أين يمكن أن نجد راسمالا يرضى بأن ينقطع عن كونه راسمالا ، أي يتنازل عن خاصيته الاساسية كمولد للقيمة الزائدةأو كواسطة لاقتطاعها، كوسيلة لمراكمة ثروة الراسمالي (٧) ؟

بحثا عن مخرج من الطريق الاصلاحي المسدود

نخلص مما تقدم الى النتيجة الاساسية التالية : ان المنطق الحالي الذي تواجه به مشكلة الايجارات — ومثيلاتها — منطق محكوم عليه بالفشل سلفا لكونه اسير الايديولوجية الاصلاحية العاجزة بصورة مطلقة عن رؤية العلاقة الفعلية التي تشد هذه المشاكل الى اساسها الاقتصادي ، الذي يمكن تلخيصه في نقطتين يمكن اجمالهما في واحدة :

— تمركز الحياة الاقتصادية في المدينة

— خراب الريف

او بتعبير لانجلز « التضاد بين المدينة والريف » (٨) .

أما العمل اليساري الذي يطمح للفعالية في التصدي لمشكلة الايجارات فهو يواجهه بادىء ذي بدء واجب القيام بمهمة أخرى تتجاوز فضح المنطق الاصلاحي وادانته . ان عليه بلورة منطق مختلف ازاء هذه المسالة ، منطق بامكانه استخدام كل التناقضات الناجمة عن الاستغلال الراسمالي — والتي تشكل مشكلة الايجارات احداها — وتوجيهها وجهة محددة: وجهة وضع الجماهير في وجه النظام وتنظيمها في سبيل اسقاطه كحل وحيد لازالة كل مظاهر الاستغلال التي تعانيها .

ان طرح هذه المهمة يثير قضايا اعقد بكثير من أن يحلها مقال واحد دفعة واحدة ، بل ينبغي لانجازها توفر قسط اكثر من الاحاطة بظروف المشكلة وبوضع الجماهير المعنيةوعلى الاخص توفر قسط اكبر من التجربة الجماهيرية الاولية التي وحدها تشكل محك اختبار اية مواجهة جديدة .

لهذا السبب بالذات فاننا نكتفي بتسجيل بعض الاقتراحات :

أولا : تعديل المطالب : بدل الانطلاق من مقياس معدلات ارباح رأس المال العقاري وهو مقياس ينتمي الى الايديولوجية الرأسمالية ، يمكن الانطلاق من المقياس المضاد ، مقياس دخل العائلة كعامل مقرر وحيد لتعيين بدل الايجار ، وبالتالي دفع الجماهير للتصرف وفق رؤية مصالحها الخاصة فقط لا عقد الامال على التوفيق بين مصالحها ومصالح مستغليها ، وكسر الحاجز الايديولوجي الذي ما زال يكبل حركتها ، أي أننا بدل المطالبة بجعل بدل الايجار معادلا لـ ٦ بالمائة من ثمن الماجور أي للرأسمال الموظف ، نطالب مثلا بان يتعين هذا البدل بحسب الوضع الاجتماعي ، ومن ثم الفردي لكل فرد ولنقل ان البدل المذكور لا ينبغي أن يتجاوز الـ ١٥بالمائة من دخل العائلة الوسطي .

ثانيا : تعديل أشكال التعبئة والتنظيم : ان تبين مقياس الدخل يظل فارغا من أي مضمون اذا لم يرتبط باعداد الجماهير الشعبية وتنظيمها لفرض هذا المقياس بتصرفها الفعلي ، لا باقتراح التعديلات القانونية الخ ... ولا بديل في هذا المجال لصيغة معلنة تكفل ايجاد تنظيم ذو حد ادنى من التماسك والفعالية .

ثالثا : ان شرط التنظيم المذكور كما نرى هو وجود تنظيمات سابقة لفئات تملك مصالح متميزة (عمال ، حرفيين ... مستخدمين ..) وتكتسب وعي العلاقة المتبادلة بين اجرها وبين بدل الايجار الذي تدفعه ، فهذه الفئات فقط يمكنها — منظمة — نظرا لتجانسها وتمركزها النسبي ان تلعب دور محاور تحريك لا غنى عنها في وسط سكاني هجين ومفتقد لابسط مظاهر التجانس (المناطق الشعبية) و « ضابط الارتباط » بين الفئات الاجتماعية الاخرى .

ع.س.

---

٥ — « افتتح المؤتمر بالنشيد الوطني ... ثم رفع (مقرر المؤتمر) شعار لكل عائلة مسكن ، وقال حتى يتم ذلك (!!) فاننا نطالب بتخفيض الايجارات ٢٥ بالمائة » (الثقافة الوطنية — عدد ١١ — ص ١٩) .

٦ — أما في لبنان فاذ يعجز النظام عن تطبيق ولو جزئي لهذه السياسة — ما عدا الحالات التي يراد فيها تحريك قطاع البناء « الجامد » — فانه يكتفي باصدار مرسوم عن المساكن الشعبية ، وتشكيل مجلس وادخال مقولة « لكل عائلة مسكن » — راجع الاسباب الموجبة للمرسوم — في نطاق الدعاية الرسمية وخطب المسؤولين . أي أن العجز المادي لا يمنع بأي حال النشاط على « الجبهة الايديولوجية » .

٧ — « ان السبب الذي يحمل الرأسماليين على عدم توظيف المزيد من أموالهم في مساكن الشغيلة هو أن المساكن الاغلى تدر على أصحابها ارباحا أعظم من ذلك » . انجلز — نفس المصدر — ص ٢٤٦

٨ — « ما استمر الاسلوب الرأسمالي للانتاج في الوجود ، فانه من الجنون أن نأمل في تسوية منعزلة لمسالة الاسكان او لاية مسالة اجتماعية اخرى تتعلق بمصير العمال . ان الحل يقوم في الغاء الاسلوب الرأسماليللانتاج واستملاك سائر وسائط المعيشة وادوات العمل من قبل الطبقة العاملة نفسها » . — انجلز — نفس المصدر — ص ٢٦٦ .

تتمة — أضواء كاشفة على خط سير انتخابات الرئاسة

لسان السفير انذاك قوله بانه يدعم موقف الحكومة اللبنانية في الدفاع عن سيادتها .. كما ذكرت الصحف مؤخرا ان السفير السوفياتي استخدم نفوذ حكومته من اجل تامين سلامة نجل كميل شمعون الذي احتجزته المقاومة في فندق فيلادلفيا في عمان اثناء الصدامات الدامية الاخيرة بين المقاومة والسلطات الاردنية . هذه المعلومات نشرتها الصحف في حينها دون ان يصدر عن المصادر السوفياتية اي ايضاح معاكس . ويبدو ان جميع بادرات « حسن النية » قد نجحت في طي الصفحة السيئة التي فتحت في العلاقات اثر تمثيلية حادث طائرة الميراج المعروف . وكانت زيارة رئيس المجلس صبري حماده لموسكو مؤخرا وما لقيه من ترحيب واهتمام هناك دليلا واضحا على تصفية جميع ذيول ذلك الحادث ..

أما موقف الاتحاد السوفياتي من انتخابات الرئاسة فتقول بعضالمصادر بأنه سيتحدد بالتنسيق مع موقفي القاهرة ودمشق.وكان قد ذكر سابقا بأن الرئيسين عبد الناصر والاتاسي بحثا هذا الموضوع اثناء لقاء ليبيا الاخير واتفقا على الاهتمام به بالاستناد الى التحرك الذي يقوم به وزير الداخلية كمال جنبلاط .

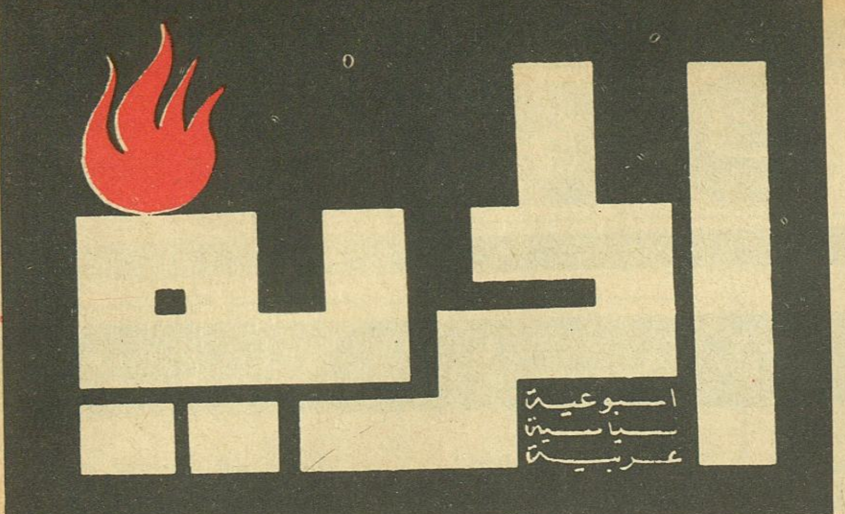
ولقد عاد صبري حماده من موسكو يوم الاربعاء الماضي مؤجلا بذلك زيارة كان من المقرر أن يقوم بها لتشيكوسلوفاكيا . وقيل في أسباب هذه الخطوة أن المقامات الشهابية العليا هي التي أبرقت الى رئيس المجلس تستعجله في العودة لان وجوده في لبنان اصبح ضروريا لمواجهة متطلبات معركة انتخابات الرئاسة وما يقال عن احتمال لجوء القوى الشهابية الى تقديم موعد الانتخابات بحجة أن التاخير ليس في صالح المرشح الشهابي .

ومع أن الدوائر السياسية تتداول أسماء اشخاص عديدين باعتبارهم مرشحين لمنصب الرئاسة ، ابتداء من فؤاد شهاب وانتهاء بجميل لحود ، فليس في الامكان بعد معرفة من سترسو عليه « الصفقة » .. وبينما يؤكد الشهابيون على أن الفوز سيكون من نصيب فؤاد شهاب نفسه ، يزداد الاعتقاد بان الرئيس المقبل سيكون من خارج الاسماء التي يجري تداولها — أو من خارج الاسماء الرئيسية منها — وأن ما حدث قبل ست سنوات عندما قفز فجأة اسم شارل حلو الى قائمة المرشحين سيتكرر مرة أخرى .

●★●

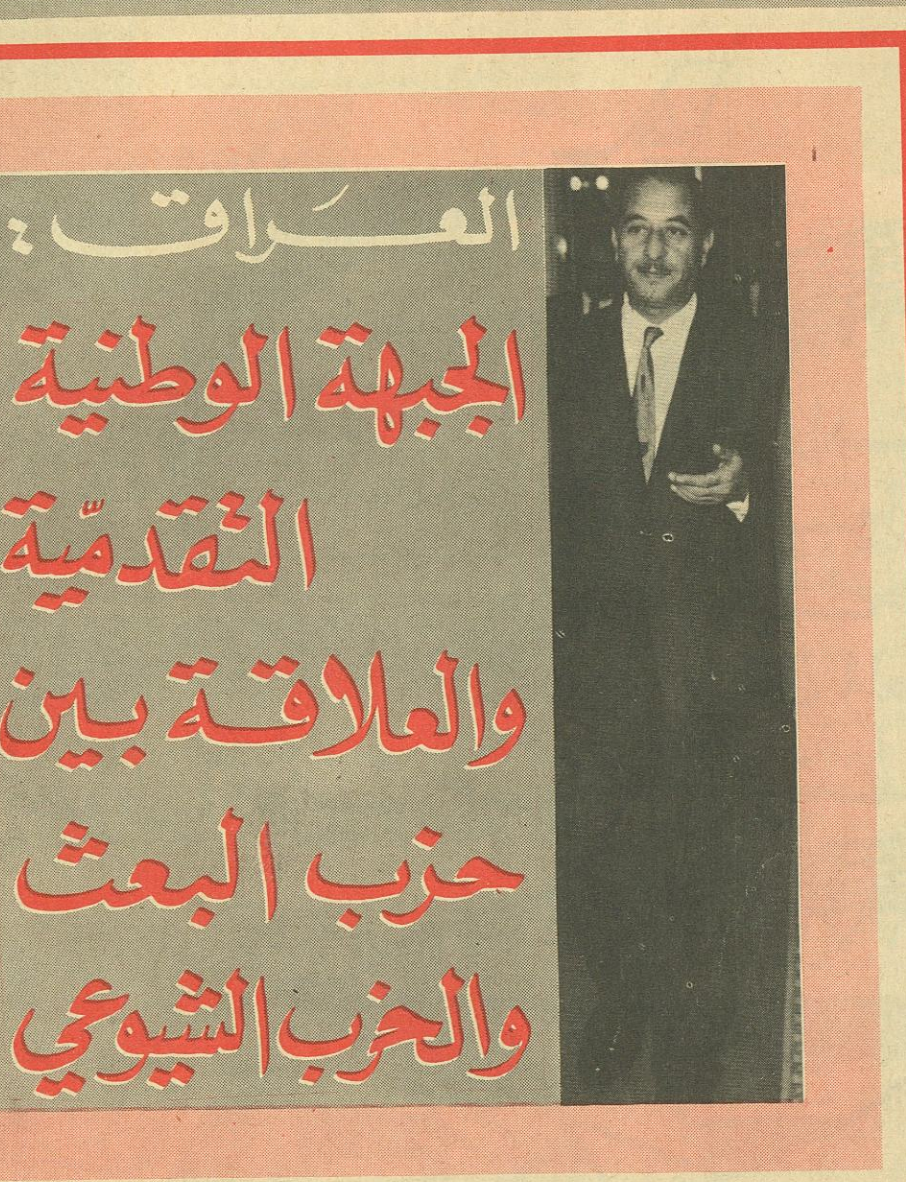
أجل ، انها معركة تقليدية يخوضها تقليديون باسلحة تقليدية بعيدا عن مشاركة الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة الاساسية في التغيير الجذري . فالنظام المهيمن على السلطة استطاع ، من خلال « شرعيته » المتمثلة بانظمته وقوانينه الدستورية ، حصر معركة الانتخاب فيما بين فصائله .

ولكن هذا الواقع يجب الا يحول دون قيام الجماهير الشعبية ، التي تتعمق باستمرار الهوة القائمة بينها وبين هذا النظام الطبقي الاستثماري بمختلف أشكال النضال الضرورية لكي توضح للعهد المقبل بانه ليس من السهل تنفيذ أي مخطط يتعارض مع امانيها واما لها ويتناقض مع ارادة الصمود لديها .



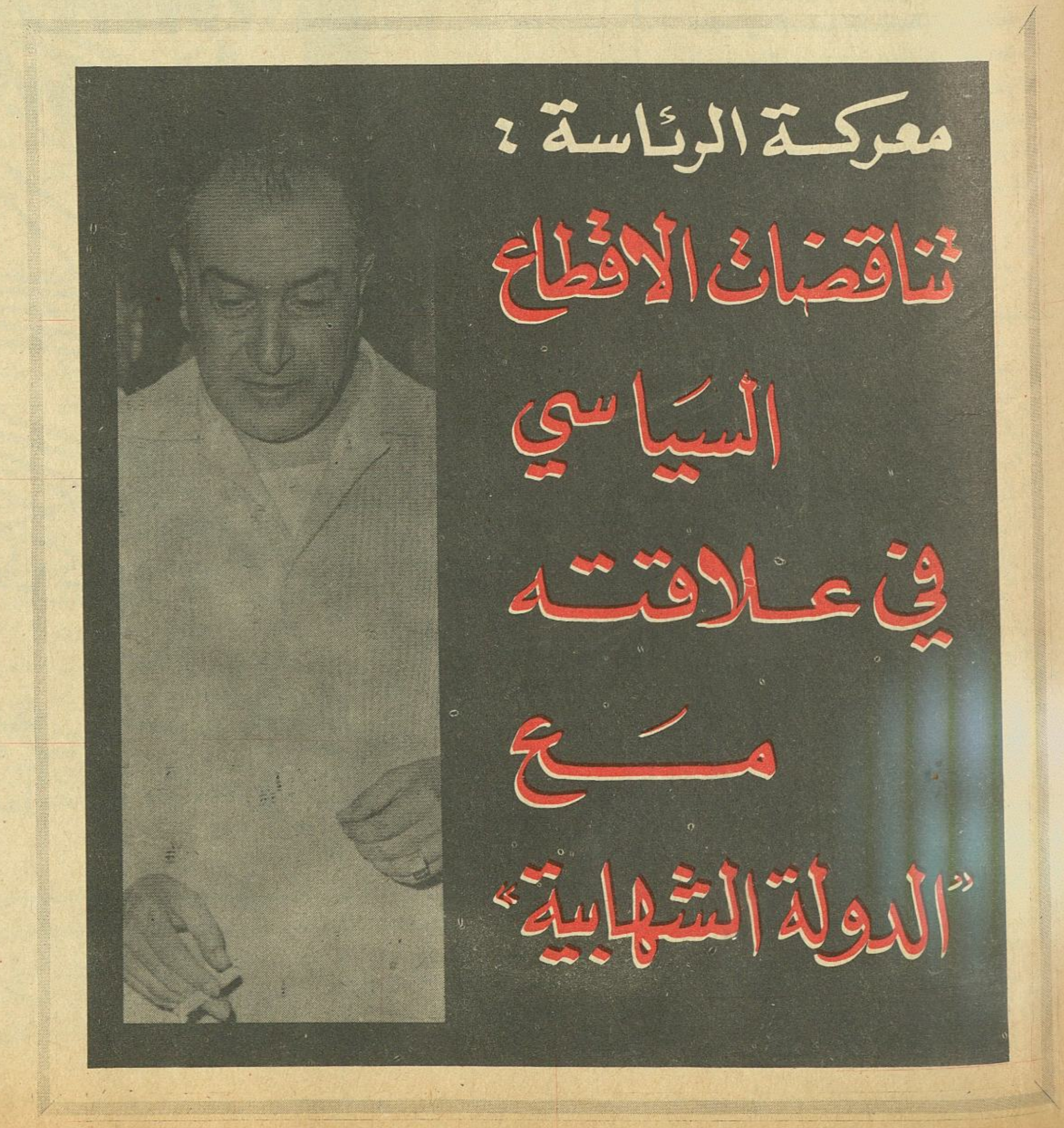
معمل الزجاج في البقاع :
إرهاب واستغلال
وسط منطقة مجهولة

بيروت — الاثنين — ٢٠—٧—١٩٧٠ — العدد ٥٢٤ — السنة الحادية عشرة — الثمن ٢٥ ق . ل .
AL - HOURRIAH No 524 ● 20—7 — 1970 BEYROUTH









كلمة

المؤتمر الوطني للأحزاب والهيئات والشخصيّات ..

إما المؤتمر الوطني.. وإما فرعون والسكاف

مع اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الاولى ، تنشط الاطراف التي ترتزق من هذه المناسبات ، والتي يقوم عملها السياسي كله على هذا الارتزاق . فالنجاح في ايصال مرشح ما يعني المشاركة ، طوال سنوات ، في توزيع المصالح الصغيرة على الناخبين ، أي تثبيت القاعدة الانتخابية التي لا بد منها للمساهمة في السلطة : الحكم والمنافع .

لكن النشاط الرئاسي لا ينحصر في المرتزقين ، من نواب وازلام . بل هناك قوى تقدمية — هي تنعت نفسها بالثورية — تؤمن بان معركة الرئاسة ، ككل المعارك السياسية التي يتيحها النظام السياسي اللبناني ، فرصة للتاثير على مجرى الاحداث . وذلك ببساطة: بينما تدعم القوى اليمينية والرجعية والطائفية هذا المرشح أو ذاك ، ليس على القوى التقدمية والوطنية الا دعم مرشح اخر ، يتحلى بالتقدمية والوطنية اللتين تتحلى بهما هذه القوى . وبينما تقف وراء المرشح اليميني ، الرجعي والطائفي قوى الاستعمار والاجهزة والمصارف ، على القوى التقدمية أن تحشد وراء مرشحها قوى التحرر والجماهير والتقدم .

هذه هي النوايا . هذه هي المشاريع كما يتخيلها الذهن بعيدا عن الوضع الفعلي للقوى السياسية والطبقية في لبنان . قبل الاجابة على هذه النوايا — التي لا شك بطيبتها — لنر ما يحدث فعلا .

منذ شهر ونصف أرسلت الامانة العامة للحزب التقدمي الاشتراكي « الذي يتزعمه السيد كمال جنبلاط » الى مجلة « الطليعة » المصرية تقريرا شاملا عن أوضاع لبنان والتحديات التي تواجهه وهو على ابواب انتخابات الرئاسة الجديدة ، والتقديم للمجلة . العنوان : « لبنان الثورة .. لا .. لبنان التسويات » . وينتهي التقرير ، ذو العنوان غير اللبناني ، الى أن رئيس لبنان المقبل مدعو الى « احداث ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية في حياة المواطن اللبناني » . اما عناصر هذه الثورة — والتقرير لا يخاف الكلمات ولا ... يحترمها — فهي :

١ — أن يعيد الى البلاد المناخ الديمقراطي السليم (...)

٤ — أن يعلن سياسة اقتصادية تقدمية ، تضع في راس مشاغلها واهتماماتها مصالح العمال والطلاب والفلاحين ، والطبقات الوسطى والدنيا من الشعب اللبناني ..(...)

٦ — أن يبادر الى وضع وتنفيذ خطة ترمي الى اعداد الشعب وتعبئته للقيام بواجب الدفاع عن البلاد ..

٧ — أن يمد يدا واثقة ومخلصة وغير خائفة الى الاخوة الفلسطينيين .
٨ — أن ينهج سياسة عربية تقدمية ..

٩ — أن يتحرر من عقدة الخوف والحذر في علاقاتنا مع دول المعسكر الاشتراكي ...

١٠ — أن يتحرر من ضغوط الدول الاستعمارية التي لا تريد لبنان الا مشروعا بين مشاريعها الاقتصادية الرابحة ، ومنطقة نفوذ لها خارج حدودها .

هذه البنود شكلت مواصفات الرئيس المقبل في ذهن رئيس الحزب ووزير الداخلية في التصريحات القاهرية والبيروتية والكويتية ... وكان التقرير قد حدد القوى السياسية التي تتبنى هذه البنود : « جبهة الاحزاب التقدمية والقوى الوطنية ... ويقودها الحزب التقدمي الاشتراكي ، برئيسه كمال جنبلاط ».

ورغم الالتباس في ما تعنيه هنا كلمة «جبهة» فقد كان واضحا أن نشاط وزير الداخلية لا يعتمد على جبهة فعلية . وانتهى الالتباس في ٢ تموز ، الحالي ، عندما قرر مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي تشكيل لجان عمل للاتصال بالاحزاب والقوى التقدمية والطلاب للاتفاق على مرشح وطني يتبنى مواصفات الحزب وينفذها . وذلك — كما جاء في الحيثيات — بعد أن ظهر « أن زعماء النهج لم يظهروا اية نية جدية أو استعداد حقيقي لاقرار مشاريع القوانين الاستثنائية التي تزيل تسلط الاجهزة غير المدنية عن الحياة السياسية في البلاد » . وبتاريخ ٢٩—٦ ، كان رئيس الحزب قد دعا جمعية الحزب العامة للانعقاد في ١٢ تموز لمناقشة موقف الحزب من معركة رئاسة الجمهورية .

سارعت « الاخبار » اللبنانية (عدد ٥ تموز) الى استنتاج « اساس جديد » لمعركة الرئاسة « غير الاسس التي تمكنت اطراف النظام من فرضها في السابق ، والتي ادت ، في اكثر الاحيان ، الى استبعاد الجماهير بشكل شبه كامل ، عن التاثير المباشر وغير المباشر في اختيار رئيس الجمهورية » . كما اعلنت الجريدة أن الاتصالات الجارية « قد اظهرت أن ثمة امكانيات واسعة أمام الجماهير الشعبية واحزابها التقدمية وقواها الوطنية للتاثير بشكل متزايد في اتجاه عرقلة واحباط مخططات الاستعمار والرجعية بشأن رئاسة الجمهورية » .

لكن الاساس الجديد الذي استنتجته « الاخبار » كان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي قد بدأ ينجزه في عدد « الانباء » الذي أرساه . ففي افتتاحية عدد ٤ تموز يتحدث جنبلاط عن انقاذ أرباب النهج الشهابي من « الورطة التي تولت عليهم » ، ومساعدتهم ليتمكنوا من « وضع خطة سليمة تتفق مع افكار صديقنا الرئيس شهاب وتعكس حقيقة ما هو عليه لا ما هم عليه أرباب المصالح الرأسمالية والاهواء الدنيوية » . فصديقه ينتمي الى الاسس التي تمكنت اطراف النظام من فرضها في السابق ، حسب تعبير « الاخبار » . فالعودة اليه والى هدى أفكاره لا شأن لها بالاساس الجديد الذي هو في مخيلة الجريدة التقدمية .

كلام كل هذا ؟ والعمل الجدي هو ما يهيئه جنبلاط في السر ، في الاتصالات العربية ، في المبادرات الجماهيرية ؟

حسنا . ما هي اتصالات جنبلاط التي بداها مباشرة بعد قرار تشكيل لجان الاتصال بالاحزاب والقوى التقدمية ؟

في عدد ٤ تموز ، نشرت جريدة « النداء » اليومية ، التي تصلها بـ « الاخبار » صلات رحم وقربى ، وتحت عنوان : « جنبلاط : الاتصالات بين الاحزاب التقدمية بدأت منذ فترة وسنبحث عقد مؤتمر وطني للاتفاق على مرشح لرئاسة الجمهورية » ، تحت هذا العنوان ، نشرت « النداء » بالنسبة « للاتصال بالكتل النيابية والاوساط السياسية » لقاء جنبلاط مع:

— جوزف السكاف

— مشروع لقاء مع تقي الدين الصلح

— مشروع لقاء مع هنري فرعون « اللي بيمون على كم نائب » .

يوم الاثنين ، ٦ تموز ، تم اللقاء مع فرعون ، ونشرت « النداء » المتلهفة النبأ بتفاصيله . اتفق جنبلاط مع فرعون على متابعة الاتصالات لبحث التعاون في ضوء المواصفات التي حددها الحزب التقدمي الاشتراكي . وقال فرعون « ان وجهات النظر بينه وبين الوزير جنبلاط غير مختلفة » .

●★●

اذن ، هذه هي مراحل الاعداد للبنان الثورة ، منذ أوائل حزيران الى اوائل تموز . المناخ الديمقراطي : السياسة الاقتصادية التقدمية ، اعداد الشعب وتعبئته ، اليد الواثقة الممدودة الى الاخوة الفلسطينيين ، السياسة العربية التقدمية ، العلاقات مع دول المعسكر الاشتراكي ... هذه المطالب كلها ، وغيرها ، ما اداتها ؟ ما اداة تاثير الجماهير المباشر وغير المباشر على معركة الرئاسة ؟

الجواب التقدمي ، الثوري ، واضح : الاداة هي :

— جوزف السكاف : اقطاعي البقاع ومصاص دم جماهير فلاحيه ، صديق شمعون واده والسفارة الاميركية .

— تقي الدين الصلح : وزير الداخلية الذي انجح ريمون اده في انتخابات ١٩٦٦ الفرعية في جبيل .

— هنري فرعون : المكافح المعروف ، ووزير الدولة في انتخابات ١٩٦٨ التي أتت بالحلف الثلاثي الى المجلس النيابي .

الاداة هي « حثالة الاقطاع السياسي » وبورجوازية الرهونات وسبق الخيل .

لان رئاسة الجمهورية في لبنان هي السلطة التي تمثل توازن الاقطاع السياسي — المحلي — الطائفي والنفوذ الاجنبي ، كان لا بد للتقدميين الذين يتوهمون المشاركة في الامور الجدية والعمل المسؤول أن ينزلقوا في مهاوي فرعون والسكاف والصلح ، وراء جنبلاط . فالرئيس « الوطني » حديث خرافة ، بينما الحياة السياسية بكاملها يحكمها الازلام ، والاحزاب مجامع طائفية ، والنقابات خيالات صحراء ، والحركة الوطنية لم تتحرر من قبضة قبضايات الصف الثاني .

و « النداء » نفسها ، وفي سدرة وعيها ، تعبر بوضوح عن الامور . فهي بعد أن تورد تصريح جنبلاط عن عقد المؤتمر الوطني ، تستطرد مباشرة : « وبالنسبة للاتصال بالكتل النيابية والاوساط السياسية » : فرعون ، السكاف ...

عندما يقوم العمل السياسي على الجمع بين المؤتمر الوطني وفرعون ، فهذا يعني أن الغلبة لفرعون ، لانه يمثل وزن المؤسسات الحاكمة والعلاقات السياسية والاجتماعية الفعلية .

النتيجة ساطعة : اما المؤتمر الوطني واما فرعون ، والا ففرعون هو الرابح الوحيد .

« الحرية »